



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع :/2022

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف الأستاذ(ة):

د. تريش حسينة

إعداد الطلبة:

- زواغي آية الرحمان.

- قلوب بثينة.

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	طباخي سناء
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	د. تريش حسينة
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة	حمدي فلة

السنة الجامعية 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع :/2022

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية دراسة حالة: المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف الأستاذ(ة):

د. تريش حسينة

إعداد الطلبة:

- زواغي آية الرحمان.

- قلوب بثينة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Handwritten signature: محمد بن عبد الله

شكر وتقدير:

قال الله تعالى ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".
نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والارادة للقيام بهذا العمل ونسأله
التسديد والتثبيت.

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذة المؤطرة:
"تريش حسينة"، والى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا من علمهم.

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في اتمام هذا العمل.
كما لا ننسى أن نشكر كل عمال "المؤسسة الجزائرية للانجازات والبناء للوسط
ALRECC" على تعاونهم معنا والى كل الذين غمرونا برحابة صدورهم وتابعونا
بصدق ويسرو لنا الطريق في اعداد هذه المذكرة
التي نرجو أن تكون مرجعا يستفاد منه.

ونشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة.
كما نتوجه بجزيل الشكر الى كل من عائلة زواغي وعائلة قلوبت دون استثناء.

إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفي أما بعد:

الى نفسي... الى أنا

لأنني أستحق... بعد كل العنا

أن أقتطف لنفسي كلمة

بعد هذا الجنى

إلى من أفضلهما على نفسي، ولما لا فقد ضحيا من أجلي وحصدا الأشواك عن دربي ليمهدا

طريق العلم لي "والدي العظيمين" لكما مني خالص الحب والاحلال

والى اخوتي فوزي، حسام، أمين والى أختي سهام، وأبنائهم تينة الرحمان، ميرال، جويرية،

تيم الله وسجود، الذين كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال هذا العمل.

إلى خطيبي وليد أهدي هذا البحث المتواضع، تعبيرا عن شكري له لوقوفه الى جانبي كي

أحقق طموحي العلمي، والى أمه التي أمدتني بكل عبارات التشجيع.

الى خالي داود الذي كان عوننا دائما، الى كل أصدقائي وصديقاتي وكل من جمعني معهم

المشوار الدراسي من بدايته الى اليوم وخاصة "طلبة تخصص مالية المؤسسة دفعة

"2022".

الى كل من كان لهم أثر في حياتي، والى كل من أحبهم قلبي ونسبهم قلبي..

آية الرحمان.

إهداء

الحمد لله رب الكون خالق الانسان وواهب نعمة الايمان وسلام على
من أنزل عليه القرآن، أهدي ثمرة جهدي هذا الى:
أمي الغالية رمز العطاء والفداء منبع الود والحنان، وزهرة الجنان ذات القلب الأرق من
الأفنان وعطر أحلى من الريحان وموطن الود والأمان.
إلى أبي صاحب البر والاحسان الذي في التربية أجاد وفي الأخلاق أفاد رمز المحبة والحنان،
ومن أدين له بالوفاء والعرفان والذي لا يكفي أن أرد له صنيعه طول الزمان، أسأل الله أن
يحفظه ويرعاه ويطيل في عمره.
إلى إخوتي وأخواتي مصابيح دربي والأعمدة التي أظل أرتكز عليها منير، محمد، دعاء، شبيلة
حفظهم الله، أشكرهم على تشجيعهم ومساندتهم لي...
إلى زميلاتي ورفيقات دربي مروة، فيروز، عبير، آية الرحمان حفظهم الله.
إلى الأستاذة المشرفة "تريش حسينة" شكرا على الدعم والمساعدة والنصائح القيمة أعانك
الله وحفظك.
إلى كل أساتذتي الأجلاء الذين أسبغوا عليا من علمهم وفضلهم... كل أحبتي ومعارفي.
إلى كل من جار عليه النسيان وسلام الله أبلغه بقلمتي من حيث عجز عليه اللسان.

بثينة.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال عرض وتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالتحليل المالي، تقييم الأداء، التنبؤ بالفشل المالي، والعلاقة التي تربط بينهم بالدراسة والتحليل، وقد تضمنت الدراسة دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC، حيث تم تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي لهذه المؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي وبعض أدواته الحديثة بالاعتماد على القوائم المالية للسنوات 2018، 2019، 2020. وقد خلصنا إلى أن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC تقتصر على استخدام الأدوات التقليدية دون الحديثة، بالإضافة إلى وجود مؤشرات مالية تدل على وجود عسر مالي يمكن أن يؤثر على سيرورة نشاطها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تقييم الأداء، التنبؤ بالفشل المالي، النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي.

Abstract

Abstract :

This study aimed to highlight the role of financial analysis in evaluating performance and predicting financial failure, and that is through the presentation and analysis of various aspects related to financial analysis, performance evaluation, prediction of financial failure, and the relationship between them with study and analysis. The study included a case study of the Algerian Foundation for Achievements and Construction of the Center ALRECC, the performance evaluation and prediction of the financial failure of this institution were carried out using the traditional tools of financial analysis and some of its modern tools based on the financial statements for the years 2018, 2019, 2020.

We concluded that ALRECC is limited to the use of traditional rather than modern tools, in addition to the presence of financial indicators that indicate a financial hardship that could affect the process of its activity.

Key words: Financial analysis, performance evaluation, prediction of financial failure, financial ratios, indicators of financial balance.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

I.....	ملخص:
IV	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول:
IX	قائمة الأشكال:
X	قائمة الملاحق:
أ- و	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي.

2.....	تمهيد.....
3.....	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.....
3.....	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.....
3.....	أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته.....
5.....	ثانياً: تعريف التحليل المالي.....
6.....	ثالثاً: خصائص التحليل المالي.....
7.....	المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي.....
7.....	أولاً: أهداف التحليل المالي.....
8.....	ثانياً: أهمية التحليل المالي.....
9.....	المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.....
9.....	أولاً: التحليل المالي الداخلي.....
10.....	ثانياً: التحليل المالي الخارجي.....
10.....	ثالثاً: التحليل المالي الشامل.....
10.....	رابعاً: التحليل المالي الجزئي.....
10.....	خامساً: التحليل المالي الرأسي (العمودي).....
11.....	سادساً: التحليل الأفقي.....
12.....	المبحث الثاني: المتطلبات الأساسية للتحليل المالي.....
12.....	المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.....
12.....	أولاً: المصادر الداخلية للبيانات.....
13.....	ثانياً: المصادر الخارجية للبيانات.....
13.....	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي.....

14	أولاً: المعايير المطلقة.
14	ثانياً: المعايير التاريخية.
14	ثالثاً: المعايير المستهدفة.
14	رابعاً: المعايير الصناعية.
14	المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي.
17	المبحث الثالث: التحليل المالي، المراحل، الجهات المستفيدة منه، الأدوات.
17	المطلب الأول: مراحل التحليل المالي.
17	أولاً: تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي.
18	ثانياً: تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل.
18	ثالثاً: تحديد المعلومات للوصول إلى الهدف.
18	رابعاً: اختيار أداة التحليل المناسبة لموضوع الدراسة.
19	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.
19	أولاً: الأطراف الداخلة في المؤسسة.
20	ثانياً: الأطراف الخارجية.
21	المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي.
21	أولاً: التحليل الرئيسي أو العمودي.
22	ثانياً: التحليل الأفقي.
24	خلاصة الفصل الأول.
	الفصل الثاني: مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
26	تمهيد:
27	المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
27	المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.
27	أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي.
29	ثانياً: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.
31	ثالثاً: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.
32	رابعاً: العوامل المؤثرة على عملية تقييم الأداء المالي.
33	المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي.
33	أولاً: مفهوم الفشل المالي.
35	ثانياً: مظاهر وأسباب الفشل المالي.
36	ثالثاً: مراحل وأنواع الفشل المالي.

40	رابعاً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.
45	المبحث الثاني: دور أدوات التحليل المالي التقليدية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
45	المطلب الأول: النسب المالية.
45	أولاً: تعريف النسب المالية.
46	ثانياً: أهمية وأهداف النسب المالية.
47	ثالثاً: أنواع النسب المالية.
53	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.
53	أولاً: رأس المال العامل (FR).
54	ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR).
55	ثالثاً: الخزينة (T).
57	المبحث الثالث: دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
57	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية.
57	أولاً: طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس.
58	ثانياً: تقنية التوقع بالمسح الأسي الخطي.
59	المطلب الثاني: الأساليب الرياضية.
59	أولاً: طريقة الارتباط والانحدار.
59	ثانياً: طرق البرمجة الخطية.
60	ثالثاً: المصفوفات الخطية والموجهة.
61	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2020-2018.
63	تمهيد:
64	المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.
64	المطلب الأول: ماهية المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.
64	أولاً: لمحة تاريخية عن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.
64	ثانياً: التعريف بالمؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط.
68	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
70	المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية لمؤسسة ALRECC.
70	أولاً: الميزانية (أصول-خصوم) لمؤسسة ALRECC.
72	ثانياً: جدول حسابات النتائج.

73	ثالثا: جدول تدفقات الخزينة.
74	رابعا: جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة ALRECC.
74	خامسا: الملاحق لمؤسسة ALRECC.
79	المبحث الثاني: استخدام الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء مؤسسة ALRECC .
79	المطلب الأول: تحليل الميزانية لمؤسسة ALRECC.
79	أولا: التحليل الأفقي للميزانية المالية لمؤسسة ALRECC.
83	ثانيا: التحليل العمودي للميزانية المالية لمؤسسة ALRECC.
85	ثالثا: التحليل باستخدام النسب المالية.
89	رابعا: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
91	خامسا: التحليل باستخدام الأساليب الحديثة.
93	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALRECC.
93	أولا: تحليل جدول حسابات النتائج باعتماد سنة 2019 سنة الأساس.
95	ثانيا: استخدام نسب المردودية في تحليل حسابات النتائج.
95	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية.
98	المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة ALRECC باستخدام نماذج التنبؤ.
98	المطلب الأول: نموذج شيرود (Sherrod).
98	المطلب الثاني: نموذج (Kida).
99	المطلب الثالث: نموذج (Altman).
100	خلاصة الفصل الثالث.
101	الخاتمة.
104	قائمة المراجع.
112	ملاحق.

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الجدول رقم
41	النتائج التي توصل إليها ألتمان.	01
44	تفسير قيمة Z بنموذج Sherrod.	02
64	المعلومات العامة للشركة.	03
66	محاجر مؤسسة ALRECC.	04
67	تطور القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية.	05
70	ميزانية مؤسسة ALRECC - أصول.	06
71	ميزانية مؤسسة ALRECC - خصوم.	07
72	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.	08
73	جدول تدفقات الخزينة.	09
74	جدول تغيرات الأموال الخاصة.	10
76	الأصول غير المتداولة.	11
77	قائمة المخزونات والجاري انجازها.	12
79	التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول-خصوم (2018-2019).	13
80	التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول-خصوم (2019-2020).	14
83	التحليل العمودي للميزانية المالية أصول.	15
83	التحليل العمودي للميزانية المالية خصوم.	16
92	التحليل باستخدام طريقة سنة الأساس للميزانية أصول-خصوم.	17
93	تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة.	18
95	تحليل قائمة التدفقات النقدية (2018-2019).	19
96	تحليل قائمة التدفقات النقدية (2019-2020).	20

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الشكل رقم
11	أنواع التحليل المالي.	01
19	مراحل التحليل المالي.	02
21	الجهات المستخدمة للتحليل المالي.	03
32	مراحل تقييم الأداء المالي.	04
38	مراحل الفشل المالي.	05
54	رأس المال العامل.	06
56	طرق حساب الخزينة.	07
67	توزيع القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية.	08
68	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALRECC.	09
78	إصلاحات المخزونات والجاري إنجازها حسب الكيان.	10

قائمة الملاحق:

العنوان	ملحق رقم
ميزانية المؤسسة ALRECC.	01
جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALRECC.	02
قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ALRECC.	03
قائمة التغير في رؤوس الأموال لمؤسسة ALRECC.	04

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذو القرارات المالية، فهو يعتبر ضروري من أجل أي عملية تخطيط مالي سليم. وقد ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، وكذا تزايد أهمية التقارير المالية التي تعدها هذه المؤسسات، وما صاحبه من تطور وتنوع الجهات المستفيدة منها وحاجتها لمعلومات أكثر لا توفرها هذه التقارير المالية لوحدها.

إزاء هذه التطورات، فقد حرصت المؤسسات الاقتصادية على الاستخدام الأمثل لكل الموارد المتاحة لها، وحيث كان لا بد لأصحاب هذه الموارد من الاهتمام بسبل الرقابة على استخدام أموالهم، ليتسنى لهم معرفة مصيرها وتقييم كفاءة استخدامها والأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر المؤثرة عليها، ومدى فعالية هذا الاستخدام في تحقيق الأهداف المخططة لها ومستقبل هذه الأموال.

إن التطور الهائل في مجالات المعرفة المرتبطة بالتحليل المالي قد زاد من اهتمامات الأطراف المستخدمة له كأداة من أدوات الرقابة والتخطيط للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي زيادة الاعتماد على نتائجه ومؤشرات ومقترحاته، وهذا ما أدى إلى تطور مفهوم التحليل المالي وأغراضه وأهدافه والجهات المستخدمة له، الأمر الذي تطلب أن يصاحبه تطور في أساليبه وأدواته ومدخلاته ومخرجاته.

إن سعي الجزائر لمواكبة التطورات الاقتصادية ودخولها في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على مؤسساتها التأقلم مع المحيط الجديد الذي أصبح فيه التحليل المالي غير مقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط، والتي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة الذي يتطلب تحقيق نتائج أكثر فعالية وإيجابية مع ضمان استمرار المؤسسة. ولضمان هذا يجب على المؤسسات الاقتصادية التمكن والاستعانة بكل أساليب وأدوات التحليل المالي التقليدية منها وخاصة الحديثة.

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية: "ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة اقتصادية؟"

الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتمد المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) على الأدوات التقليدية للتحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؟
- هل تعتمد المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) على الأدوات الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؟
- هل تواجه المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) خطر الوقوع في الفشل المالي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة يمكننا وضع الفرضيات التالية التي سنحاول اختبارها من خلال الدراسة:

- تعتمد المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) على الأدوات التقليدية للتحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
- تعتمد المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) على الأدوات الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.
- المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) تواجه خطر الوقوع في الفشل المالي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- يعتبر التحليل المالي من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت لوقتنا الحالي تلاقى اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية؛
- أهمية التحليل المالي باعتباره أهم الوسائل التي بموجبها تحلل النتائج وتساعد في تشخيص وضع المؤسسة وتحديد نقاط القوة قصد تطويرها والضعف قصد تفاديها وتصحيحها؛
- يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي من خلالها يتم تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- التعرف على الوضع المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على أدوات التحليل المالي للقوائم المالية وإبراز مدى أهميتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- تقييم قدرة نماذج التنبؤ بالفشل المالي المبنية على أساس المعلومة المالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة محل الدراسة؛

أسباب اختيار الموضوع:

- لم يكن اختيارنا للموضوع محل الدراسة محض الصدفة، وانما نتيجة عدة عوامل نوجزها فيما يلي:
- الرغبة والميول الشخصي في دراسة مستجدات التحليل المالي، والإلمام بمختلف أدواته وخاصة الحديثة منها؛
- علاقة الموضوع بتخصص الطالبين؛
- الاطلاع على واقع استخدام التحليل المالي على مستوى المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي، تقييم الأداء، التنبؤ بالفشل المالي و إبراز العلاقة التي تربط بينهم. كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل وتفسير مختلف الجوانب التي قمنا بعرضها سواء كان ذلك في الجانب النظري أو التطبيقي لهذه الدراسة، كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في الجزء التطبيقي من الدراسة، من خلال التقرب من المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط، والتعرف على دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي بها.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** اعتمدنا في الجزء التطبيقي من الدراسة على معطيات تخص الفترة الزمنية من 2018 إلى غاية 2020؛
- **الحدود المكانية:** تمت هذه الدراسة على مستوى "المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء وسط ALRECC"؛
- **الحدود الموضوعية:** لم يتم استخدام كل الأساليب الرياضية، واقتصرنا على استخدام طريقة الحساب باستخدام سنة الأساس، وذلك لعدم تمكننا من الحصول على المعطيات الكافية.

الدراسات السابقة:

إن الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن بين هذه الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

• دور الأساليب الحديثة في تطوير عملية الأداء المالي:

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، من اعداد الطالبة بنية حيزية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدينة، سنة 2017، تمت دراسة حالة مجمع صيدال في الفترة (2009-2014)، وتمحورت الاشكالية في: "هل تطبيق نظام التحليل المالي بتقنياته الحديثة يسمح بإعطاء حكم شامل على مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي، وهل يتم استخدام هذه التقنيات من قبل مجمع صيدال؟".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور التقنيات الحديثة للتحليل المالي في تفعيل نظام الرقابة المالية من خلال تطوير عملية تقييم الأداء المالي، واسقاطها على مجمع صيدال.

من أهم ما توصلت اليه الدراسة أن الأساليب التقليدية للتحليل المالي تملك الأفضلية فيما يخص القدرة التحليلية لعملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب الحديثة، إضافة الى عدم كفاءة السوق المالي في الجزائر وكذا محدودية المعلومات.

• دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي:

هذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، من اعداد الطالبة بوضياف صفاء، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2018، تمت دراسة حالة في قطاع الحليب ومشتقاته في الفترة (2010-2013)، وتمحورت الاشكالية حول: "إلى أي مدى يمكن أن تساهم المعلومة المالية في التفسير والتنبؤ بظاهرة التنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته؟".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة المعلومة المالية بالكشف المالية في التفسير والتنبؤ بالفشل المالي في قطاع الحليب ومشتقاته والتميز بين الشركات الفاشلة والناجحة عن طريق المؤشرات الرئيسية لتقييم الأداء المالي (النسب المالية).

ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة أن الفشل المالي على مستوى مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته يعود الى عوامل مالية تعكسها مؤشرات تقييم الأداء المالي، حيث يوجد هناك أثر للتغيرات الجوهرية في السيولة، المدروية، المديونية، والنشاط على فشل مؤسسات العينة ماليا، بالإضافة الى قدرة النماذج المبنية على أساس المعلومة المالية على اثبات قوتها الجيدة في تمييز المؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي.

• المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير من اعداد الطالب بن مالك عمار، جامعة منتوري بقسنطينة، سنة 2011، تمت دراسة حالة شركة الاسمنت السعودية في الفترة (2006-2010)، وتمحورت الاشكالية حول: "هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، كافيل بتقييم عادل لأسهم الشركات وفقا لمؤشرات التقييم الحديثة؟".

هدفت هذه الدراسة الى ابراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي واهماله لجوانب أخرى، مع توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي.

ومن أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة أن أساليب التحليل المالي الأساسي لا تتسم بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكويننا خاصا من أجل تعلمها، وحى تطبق لابد أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج في التحليل والتقييم، وأن عملية الاستثمار وتحليل الأسواق ينبغي أن تخضع للتحليل المالي الأساسي والتحليل الفني معا، لأن الأول يعمل على تقييم أداء الشركات وقوة مركزها المالي وربحياتها، في حين أن الثاني يتمثل في دراسة الأسعار في الماضي والحاضر ومن ثم التنبؤ بمستقبل الأسعار، لذا فالتحليل الفني يحدد للمستثمر متى يشتري ومتى يبيع، في حين أن التحليل المالي الأساسي يعطي صورة جيدة عن وضع الشركة المالي وربحياتها خلال فترة زمنية محددة.

• دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من اعداد الطالبة بن خروف جليلة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2009، تمت دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة (2005-2005)

(2008)، وتمحورت الاشكالية حول: "الى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات؟".

هدفت الدراسة الى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الاطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية. ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق ادراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق، حسب المخطط المحاسبي الجزائري ان المؤسسة تقوم بمقارنة أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الافصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

• دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم:

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، من اعداد الطالبة حليلة خليل الجرجاوي، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، سنة 2008، تمت دراسة حالة المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في الفترة (1997-2006)، وتمحورت الاشكالية حول: "ما هو دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم؟".

هدفت الدراسة الى التعرف على أبعاد التحليل المالي ومزاياه ومدى الاستفادة منه في التنبؤ بأسعار الأسهم، من خلال اختيار مجموعة من النسب المالية وايجاد نموذج كمي يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بسعر السهم لكل قطاع من قطاعات سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة عن قيامهم بعملية الاستثمار.

ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة أنه يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب المالية لكل قطاع من القطاعات للتنبؤ بسعر السهم، كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالقوائم المالية والشفافية في اعدادها والافصاح عن بياناتها واعدادها حسب معايير المحاسبة الدولية، وأنه بإمكان المستثمر الاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية عند اتخاذ قراراته الاستثمارية.

من خلال الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، نستنتج أن هذه الدراسات تطرقت الى جزء أو أكثر من موضوع دراستنا، في حين نجد بعض أوجه الاختلاف بينها وبين دراستنا، نعرضها فيما يلي:

- ركزت دراسة (بنية حيزية)، على الأساليب الحديثة فقط لتقييم الأداء المالي، بينما تضمنت دراستنا الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة في تقييم الأداء المالي، اضافة الى التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- اقتصرت دراسة (بوضياف صفاء) على أدوات التحليل المالي التقليدية دون الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؛
- تعرضت دراسة (بن مالك عمار) الى المنهج الحديث فقط في تقييم الأداء وأهملت المنهج التقليدي، كما أنها لم تتطرق الى التنبؤ بالفشل المالي؛

- ركزت دراسة (بن خروف جليلة)، على الأدوات والأساليب التقليدية دون الحديثة في تقييم الأداء، كما أنها لم تتطرق في هذه الدراسة الى التنبؤ بالفشل المالي؛
- ركزت دراسة (خليل جرجاوي)، على دور التحليل المالي في التنبؤ بأسعار الأسهم، في حين تضمنت دراستنا دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

هيكل الدراسة:

من أجل الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، كما يلي:

الفصل الأول: بعنوان "الإطار العام للتحليل المالي"، يشمل هذا الفصل ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية التحليل المالي (مفهوم، أهداف، أهمية وأنواع)، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه المتطلبات الأساسية للتحليل المالي (المعلومات اللازمة له، معايير ومقوماته)، والمبحث الثالث خصص للتحليل المالي: المراحل، الجهات المستفيدة منه، الأدوات.

الفصل الثاني: تحت عنوان "مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي"، يشمل هذا الفصل ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدور أدوات التحليل المالي التقليدية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي (النسب المالية، مؤشرات التوازن المالي)، في حين تطرقنا في المبحث الثالث الى دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي (الأساليب الاحصائية والرياضية).

الفصل الثالث: بعنوان "دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC"، ويشمل هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لتقديم مؤسسة ALRECC، في حين خصص المبحث الثاني لتطبيق أدوات التحليل المالي التقليدية والبعض من الحديثة على القوائم المالية لمؤسسة ALRECC، والمبحث الثالث تطرقنا فيه الى التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة ALRECC باستخدام بعض نماذج التنبؤ.

الفصل الأول:

الإطار العام للتحليل المالي.

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي، فهو يهدف إلى التشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة، والكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأية سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي ستقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛

المبحث الثاني: المتطلبات الأساسية للتحليل المالي؛

المبحث الثالث: التحليل المالي: المراحل، الجهات المستفيدة منه، الأساليب.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوءها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبني عليها المدير المالي القواعد السليمة لتوظيفي التخطيط المالي والرقابة المالية. وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي وأهدافه وأهميته وأنواعه، والجهات المستخدمة أو المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي.

سنتناول في هذا المطلب لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته بالإضافة إلى تعريف التحليل المالي وكذا خصائصه.

أولاً: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته.

تاريخياً ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المفترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوب وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية و في عام 1906 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما القطاع الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، وتعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929.¹

ولقد فرضت أزمة الكساد العالمية (1929-1933)، بما أفرزته من إفلاس لمؤسسات كثيرة في العالم إلى توجه الاهتمام في التحليل المالي بقضيتين أساسيتين هما:²

- **الأولى:** وهي دراسة سيولة المؤسسات وخاصة أن غالبية المؤسسات التي أعلنت إفلاسها كان بسبب وضع السيولة لديها، حيث لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.
- **الثانية:** وهي الربحية والمقدرة على المنافسة، وهكذا تنامي الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته في أهميتها الميزانية.

إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينات والخمسينات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة، أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي

¹ عدنان تابه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، ط1، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية، وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التدبير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 72.

من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.¹

تطور التحليل المالي بتطور مفهوم الإدارة المالية، والتي مرت عبر عدد من المراحل واختلفت فيها مفاهيم الإدارة المالية، ويمكن إيجازها فيما يلي:²

- **المرحلة الأولى:** في أوائل القرن العشرين كان الاهتمام يدور حول طرق التمويل من الأسهم ودراسة المؤسسات المالية وأسواق رأس المال.
- **المرحلة الثانية:** من الخمسينيات وحتى الستينيات حيث زاد الاهتمام عمى اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة المدى والمتعلقة بالموازنة الرأسمالية.
- **المرحلة الثالثة:** من الستينيات وحتى وقتنا الحاضر تم تطوير مفهوم التحليل المالي ذلك سبب زيادة الاهتمام بالربحية.

على الرغم من دور الاتجاهات السالفة الذكر في تفعيل التحليل المالي كأداة، فإنه لا بد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي في المنظمات المعاصرة وهذه الأسباب يمكن إيجازها كالآتي:³

1. الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: لما كان نجاح واستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3. الأسواق المالية: تحتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك

¹ عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² محمد جعفر حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية، مجلة البديل الاقتصادي للدراسات والبحوث، مجلد (7)، عدد (2)، 2020، ص 57.

³ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، ط2، دار الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4. الائتمان: إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة هذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة المساعدة المصارف.¹

ثانياً: تعريف التحليل المالي.

يعرف التحليل المالي بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.²

ويعرف كذلك بأنه الأسلوب الذي يستخدم النسب المالية أو الأساليب الكمية أو الرسوم البيانية في تحليل الظواهر أو النشاطات التي تمارسها المنشآت وإيجاد علاقات بين المتغيرات التي تتحكم في توجيه أنشطة المنشآت واتخاذ القرارات المناسبة لتنظيم فعاليتها، وكذلك يعني التحليل المالي لمنشأة ما القيام بتحليل بنود كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر، ومن أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي هي تحليل النسب أو ما يسمى بالنسب المالية.³

ومن وجهة نظر أخرى يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعريف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ويكون ذلك عن طريق:⁴

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة؛
 - الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة ، مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية.
- ويقصد به أيضاً انه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل.⁵

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 3.

³ سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 99.

⁴ الشنطي أيمن وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص 125.

⁵ وليد باجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 13.

بالإضافة إلى انه يعتبر من الأدوات المهمة في الإدارة المالية في منشآت الأعمال وأساسا من أسس التخطيط المالي، وهو يتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مكامن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة من قبل المشروع.¹ كما يعرف التحليل المالي بأنه علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد الروابط المالية للمنشأة وإجراء التصنيف فمثلا العلاقة بين الاصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين العلاقة فيما بينها وبين التداول التي تشكل التزامات قصيرة الاجل على المنشأة والعلاقة بين أموال الملكية، وذلك لإكتشاف نقاط الضعف والقوة بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات المناسبة.² ويقصد به كذلك أنه قيام المنشأة بالبحث والتحري التفصيلي عن المعلومات التي تصح عن مضمون العلاقات التي تربط بين البنود في قائمتي الميزانية العمومية والدخل، وتفسير نشوء هذه العلاقات.³ من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الأساليب والمعايير والطرق الرياضية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات (في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل)، واكتشاف أوجه القصور لحلها واتخاذ القرارات الرشيدة.

ثالثا: خصائص التحليل المالي.

- يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص العامة نذكر من بينها مايلي:
- يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية والمصادر الأخرى كأساس للدراسة والتحليل وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي؛
 - يتضمن التحليل المالي إعادة تبويب بعض البنود في القوائم المالية بطريقة تسمح بعملية التحليل؛
 - هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية؛
 - إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى إلى البحث على ما وراء هذه المؤشرات والنسب، من مدلولات تساعد في اتخاذ القرار، حيث لا يقتصر دور المحلل المالي على احتساب هذه النسب وإنما تكون الوظيفة الأهم والأساسية تفسير هذه النسب واستنباط العلاقة بين هذه النسب والمؤشرات؛⁴
 - التحليل المالي أداة لتشخيص الجوانب السلبية المتزامنة مع أداء الشركات، وكذلك تشخيص الجوانب الايجابية؛

¹ عدنان هاشم السامري، الإدارة المالية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 83.

² محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 207.

³ علي عباس، الإدارة المالية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 69.

⁴ قاسم حسانة محمد، أساليب الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 39.

- أداة لتوفير المعلومات الداخلية والخارجية المالية وغير المالية والمؤشرات اللازمة للمفاضلة ما بين البدائل في عملية اتخاذ القرارات؛
- وأداة للتنبؤ بالأحوال المستقبلية للمنشأة سواء من حيث الأداء أو المركز المالي أو النقدي، وبالتالي التنبؤ بفرص الاستمرار في النشاط وفق نفس المعدلات أو النمو بصيغة أفضل نحو تحقيق الأهداف المخططة، وبالتالي التنبؤ باحتمالات الفشل المالي.¹

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها، والتنبؤ بالفشل المالي، بحيث تبرز من دراسة قوائمها المالية نواحي الضعف ونواحي القوة فيها، بشكل عام فإن أهمية التحليل المالي في المؤسسة تتبع من حقيقة أنه يساعد في تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولاً: أهداف التحليل المالي.

إن لكل عمل يتم القيام به هدفن يكون هناك رغبة معلقة للوصول إليه وتحقيقه، ويعتبر التحليل المالي في حد ذاته وسيلة فعالة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع المختلفة ومفردات أصوله ومفردات خصومه، ومصروفاته وذلك للوصول إلى أهداف محددة، ويمكن حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- معرفة حقيقة الوضع المالي للشركة بشكل عام والموقف النقدي منه على وجه الخصوص؛
- تحديد قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير والطويل؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛²
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛³
- تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية والمستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة؛

¹ صادق محمد حسين الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مجلة مؤتم للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد السادس، 1995، ص 212.

² نجلاء بنت إبراهيم عبد الرحمان وفاطمة بنت إبراهيم الخميس، دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطاع على المرافق العامة السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (14)، 30 ديسمبر 2020، ص 26.

³ غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، العدد الأول، مارس، 2018، ص 169.

- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السهولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة، وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛¹
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء، إلا أنها تتفاوت في الأهمية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية كالتخطيط المركزي، يركز بدرجة أكبر على الوفورات الخارجية من منافع وتكاليف على الاقتصاد عند دراسة التقييم المالي للمشاريع القائمة أو المطلوب توسعها أو المشاريع الجديدة.²

ثانياً: أهمية التحليل المالي.

يستمد التحليل المالي أهميته من المفهوم الحديث للإدارة التي يحصرها في نقطتين هامتين هما التخطيط المالي والرقابة، فيهدف التخطيط إلى وضع الخطط المالية الرامية إلى تحقيق أهداف المنشأة فهو نقطة الارتكاز التي تساعد المدير المالي من وضع الخطط المالية وقبل أن يتمكن المدير المالي من وضع الخطط المالية لا بد من القيام بعملية تحليل المعلومات المتاحة عن المنشأة باستعمال أدوات تحليلية تتناسب مع طبيعة السؤال الذي يحتاج إلى إجابة.³

كما يستخدم التحليل المالي كوسيلة لتقييم أداء المؤسسة ككل والحكم على مركزها المالي وإدارتها، حيث تظهر نواحي القوة ونواحي الضعف فيها أن أهمية التحليل المالي تساعد في تحقيق الأغراض التالية:

- تحقيق القيمة العادلة لسعر السهم؛
- تقييم كفاءة إدارة الشركة في توطين الأصول المتاحة لديها؛
- تقييم سياسة الإقراض لدى المنشأة؛⁴
- ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية؛
- وسيلة المدير المالي لمعرفة قدرات المؤسسة المالية والإدارية؛
- يساعد في تقييم المؤسسات المختلفة تقييماً شاملاً ويمكن من خلاله الحكم عليها بالاستمرارية في نشاطها أم لا؛
- يعد أداة تخطيط تساعد في التنبؤ بمستقبل المؤسسة؛⁵
- التحليل المالي أسلوب لتقييم الجودة الاقتصادية للمؤسسة؛
- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل بفعالية أكبر من أي أداة اقتصادية أخرى؛

¹ توفيق الشمري خالد، التحليل المالي والاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 55.

² توفيق الشمري خالد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

³ قاسم حسانة محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

⁴ عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد وأبو عبيده طه جبريل علي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقويم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (21)، 2020، ص 492.

⁵ بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، 35 (01)، 2011-2016، ص 350.

- إبراز العلاقات التكاملية بين عناصر القوائم المالية والأنشطة الأخرى داخل الهيكل التنظيمي؛
- قياس كفاءة المؤسسة وتأثير مردود أصولها على حجم القيمة السوقية لديها.¹

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي.

إن القيام بدراسة وتحليل القوائم المالية وما يتوافر من معلومات إضافية يمكن أن يتم لغرض الحصول على فهم أكبر للتحليل المالي، ونتائج الأعمال لشركة ما بشكل عام أو لدراسة ظاهرة معينة لتلك الشركة بشكل خاص، ولإنجاز ذلك فإن التحليل يمكن أن يتم بواسطة المحلل الداخلي للشركة، أو بواسطة أطراف خارجية، من هنا يمكن تصنيف أنواع التحليل المالي بحسب الجهة التي تقوم بعمل التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي و تحليل مالي خارجي، ويمكن تقسيم التحليل المالي على حسب طبيعة الغرض من التحليل المالي، هل الغرض من التحليل هو تحليل مالي شامل أو تحليل جزئي، كما يمكن تقسيمه حسب الفترة أو البعد الزمني إلى تحليل مالي رأسي وتحليل مالي أفقي.

فإذا نظرنا إلى أنواع التحليل من وجهة نظر القوائم بعملية التحليل، فإنه يمكن أن يقسم إلى التحليل المالي الداخلي والتحليل المالي الخارجي.²

أولاً: التحليل المالي الداخلي.

يقوم به الموظف أو قسم إدارة المشروع أو الشركة أو فرق متخصصة من خارج المشروع بناء على تكليف من إدارة المشروع وغالباً ما يهدف لتحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية لشركة موضع التحليل؛
- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد التوقعات المستقبلية بالنسبة للوحدة؛
- تحديد المركز الائتماني للوحدة على سبيل المثال لغرض حصول الوحدة على قروض من المؤسسات الأخرى لمعرفة قدرة إدارة الشركة على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها في مواعيدها.
- إن وجود المحلل المالي داخل الشركة كمحلف أو مكلف من إدارة الشركة يمنحه العديد من المزايا:
- معرفة المحلل الداخلي المسبقة بالسياسات والطرق المحاسبية والإدارة المتبعة من قبل الشركة، مثل النظام المحاسبي المتبع، وطرق الاستهلاك والتقييم، وسياسة البيع والائتمان؛
- حرية وسهولة حصول المحلل الداخلي على البيانات والمعلومات الضرورية للتحليل؛

¹ موسى حجاب، قياس العدد التسويقي لمؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة عن طريق مؤشرات التحليل المالي، مجلة زيان عاشور، العدد الاقتصادي 36 (01)، 2013-2015، ص 217.

² أبو زيد محمد المبروك، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2009، ص ص 34-35.

– القبول الذي يتمتع به من الإدارة والأقسام المختلفة باعتباره موظفا من داخل الشركة وهو ما يسهل عليه انجاز مهمته؛

– قد تتوفر وتكون لدى المحلل الداخلي معلومات غير منشورة بالقوائم المالية، ولكنها مهمة لغرض التحليل، ومن أمثلة هذه المعلومات، معلومات عن الإدارة، وعن علاقة الشركة بالبيئة المحيطة بها وغيرها من المعلومات غير النقدية، وهو ما قد يصعب على المحلل الخارجي إدراكه والحصول عليه. وبالتالي فان هذه المزايا لا بد أن تنعكس على دقة نتائج عمليات التحليل المالي الداخلي مقارنة بالتحليل المالي الخارجي.

ثانيا: التحليل المالي الخارجي.

التحليل المالي الخارجي هو التحليل الذي تقوم به أطراف من خارج المشروع (سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات)، وتتعدد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المشروع، وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو حملة أسهم أو غير ذلك، ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن الشركة محل التحليل.

أما إذا نظرنا إلى أنواع التحليل من وجهة نظر الشمولية، فإنه يمكن أن ينقسم إلى تحليل مالي شامل وتحليل مالي جزئي.¹

ثالثا: التحليل المالي الشامل.

في الغالب يتعلق بدراسة وتحليل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة ككل، وذلك بهدف الحصول على معلومات ومؤشرات تفيد المهتمين بأنشطة الشركة، وذلك لغرض ترشيد قراراتهم بشكل عام.

رابعا: التحليل المالي الجزئي.

هو غالبا ما يكون الغرض منه الحصول على معلومات محددة للغرض الذي تم من أجله القيام بعملية التحليل، وبالتالي قد يكون التحليل جزائيا لمعالجة ظاهرة أو مشكلة معينة بالشركة مثل أسباب تدني مستوى الربحية أو تجنب العسر المالي.

أما إذا نظرنا إلى التحليل من وجهة نظر البعد الزمني، فإنه ينقسم إلى تحليل مالي رأسي (عمودي) وتحليل مالي أفقي:²

خامسا: التحليل المالي الرأسي (العمودي).

وهو التحليل المالي الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانقضاء البعد الزمني حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-36.

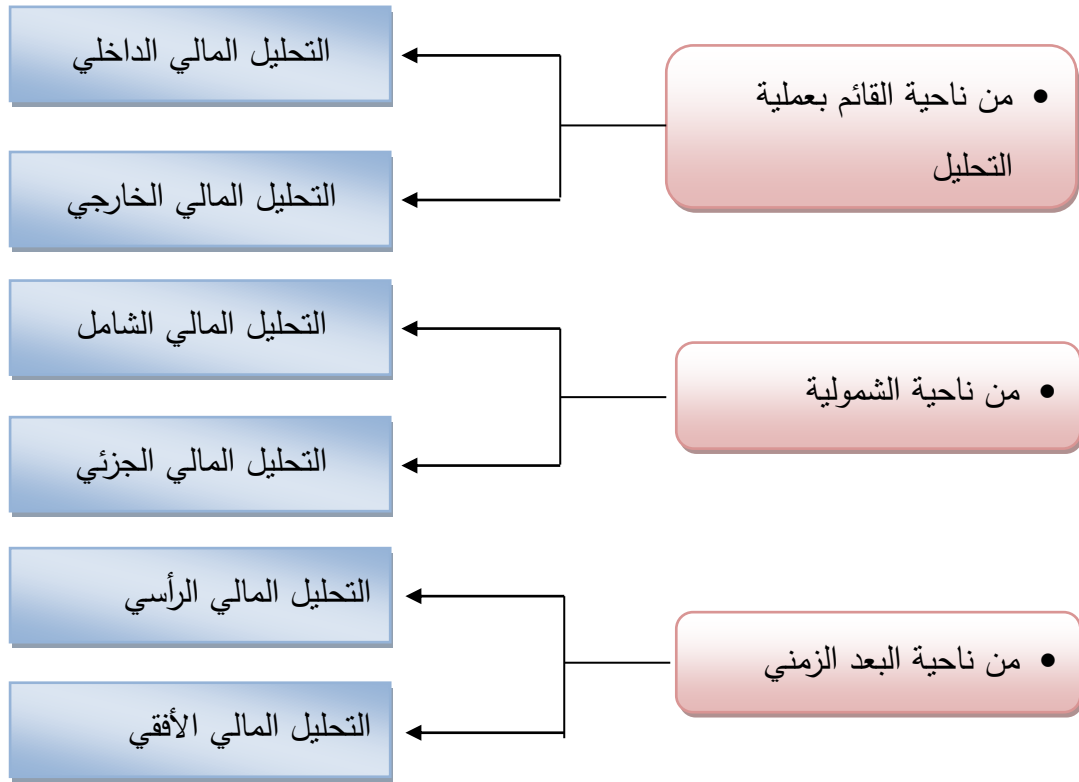
² عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 187-188.

سادسا: التحليل الأفقي.

ويتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين، فمثلا صافي ربح عام 1998 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر ولكن بين عامين متتاليين، ويعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات، ويساعد هذا التحليل على ما يلي:

- معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في مركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية
- تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها
- محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة
- الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاعتها.

الشكل رقم (01): أنواع التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على ما سبق.

المبحث الثاني: المتطلبات الأساسية للتحليل المالي.

بعد التطرق في المبحث السابق إلى ماهية التحليل المالي من حيث المفهوم، الأهداف والأهمية، الأنواع. سنقوم في هذا المبحث بتقديم المتطلبات الأساسية للتحليل المالي كما يلي:

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي؛

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي؛

المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي.

المطلب الأول: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي.

لا يكفي للمحلل المالي لدراسة قائمة المركز المالي والحسابات الختامية بل لا بد له من بيانات إضافية تساعده في إجراء عمليات التحليل وبشكل عام نستطيع القول ان المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما: ¹

أ. المصادر الداخلية للبيانات

ب. المصادر الخارجية للبيانات

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات.

وتشمل البيانات التالية:

– قائمة المركز المالي؛

– قائمة الدخل؛

– قائمة التدفقات النقدية؛

– قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية، وإضافة إلى هذه القوائم يمكننا إضافة البيانات

التالية:

– تقرير مدقق الحسابات؛

– التقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛

– التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية؛

– بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية: حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح

وبشكل افضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية

مثلا :

1. الأصول: وتشمل ما يلي:

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص ص 20-21.

- البضاعة، أسس التقييم، طريقة تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الراكدة، متوسط المخزون، ... الخ؛
- الأصول الثابتة: القيمة السوقية، حقوق الرهن عليها؛
- البنك: هل يحتوي أرصدة مفيدة أو مجمدة؛
- الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها؛
- المدينون: فترة الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها، متوسط فترة المدينين.

2. الخصوم: وتشمل:

- طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثابتة؛
- قصيرة الأجل: شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.

3. التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها.

4. الإيرادات: أنواعها وتقسيمها.

ثانياً: المصادر الخارجية للبيانات.

- تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحلل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:¹
- البيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية؛
 - البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة؛
 - الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي؛
 - المراسلات مع العملاء، وتأييدات أرصدة المدينين والدائنين؛
 - المكاتب الاستشارية.

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي.

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة بمفردها أو بمفرده سيتترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه، ومقارنتها به، لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن النسبة نفسها.

فقيام المحلل المالي باختساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وخروجه في هذه الحالة بنسبة 1:4 مثلاً، فإن هذه النتيجة لا معنى لها على

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

الإطلاق، إذا لم يستطع المحلل المالي أن يقرر إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية، ومثل هذا القرار يحتاج إلى مقياس أو معيار محدد، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة يتفق عليها، تستخدم مقياساً للحكم على مدى ملائمة نسبة أو رقم ما.¹ وتوجد هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل في عملية التحليل نذكر منها ما يلي:²

أولاً: المعايير المطلقة.

وهي المعايير التي تأخذ صفة ثابتة أو مقدار ثابت تم اختياره بناء على تجارب ودراسات ميدانية وقد تم الاتفاق على هذه المعايير بين شركات كثيرة وكتاب كثيرون لدراسة حالة معينة ويستخدم هذه المعايير من أجل مقارنة ما هو فعلي أو متحقق مع المعيار ذات العلاقة فمثلاً لو كانت نسبة التداول المستخرجة من الكشوفات الخاصة بمنشأة معينة هي 1:3 فإن المحلل سوف يقارن هذه النسبة مع النسب المعيارية المتفق عليها والبالغة 1:2.

ثانياً: المعايير التاريخية.

وهذه المعايير تستند إلى المؤشرات التاريخية التي استخرجت من الكشوفات المالية للمنشأة فمثلاً تتم مقارنة نسبة العائد على الاستثمار لعام 2000، مع معدلات العائد على الاستثمار للأعوام الماضية، ويبيد المحلل المالي الحكم على هذا المؤشرات من خلال مقارنتها بالمؤشرات الماضية أو التاريخية.

ثالثاً: المعايير المستهدفة.

تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق فإذا كانت نسبة الربحية المخططة علي سبيل المثال (الربحية التجارية) 20% فإن نسبة الربحية المتحققة فعلاً والتي تفترض أن تكون 18% تعني أن الربحية المتحققة أقل مما هو مخطط له.

رابعاً: المعايير الصناعية.

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتماثلة عادة في النشاط، حيث تقوم معظم الشركات في العالم إن لم تكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة، أو مقارنة الوضع الحقيقي مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية.

المطلب الثالث: مقومات التحليل المالي.

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها. فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب

¹ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2013 ص 250.

² عيد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص ص 53 - 54.

ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب وأدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.

لكي يصبح التحليل المالي نموذجاً يمكن الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار ينبغي أن تتوفر فيه شروط معينة، ومن هاته الشروط نذكر ما يلي:¹

- يجب أن تتوفر في التحليل المالي المرونة، أي القابلية للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
- يجب أن يكون التحليل المالي شاملاً لأنشطة الشركة بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المنشأة، ولا يمنع من أن يكون التحليل جزئياً إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط معين؛
- يجب أن يكون التحليل المالي اقتصادياً في التكاليف والجهد وكذلك في الوقت؛
- يجب أن يرتكز التحليل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للشركة، ويكون التنبؤ إما قصير الأجل، أو طويل الأجل، مثل إعداد خطة للسنوات القادمة ودراستها، أو التوقعات للتدفقات النقدية خلال الفترات القادمة وهكذا بالنسبة للأرباح أيضاً؛
- يجب أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الإنجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات مقايضة من ناحية الوقت؛
- يجب أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.²

بناءً على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصدقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى؛
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى ويقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.³
- أن يكون المحلل المالي موضوعي وفاهم لدوره في كشف الحقائق وتفسيرها بعيداً عن التحيز الشخصي حتى يتم تقديم تقديره بصورة يخدم بها متخذ القرار.⁴

¹ عيد الستار الصباح وسعود العامري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² المرجع نفسه.

³ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

⁴ حسين سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2017، ص 29.

- ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي:¹
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
 - أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل، وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط بالمشكلة محل الدراسة؛
 - أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة، بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها و استقراء اتجاهاتها المستقبلية؛
 - أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دورها المحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز الشخصي، ليقوم بعد ذلك، بتقديم تقرير بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

¹ محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المبحث الثالث: التحليل المالي، المراحل، الجهات المستفيدة منه، الأدوات.

يلعب التحليل المالي دورا هاما، وحيويا في توفير المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرارات الاقتصادية للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، ولكي يكون للتحليل المالي دور وفاعلية وكفاءة، فان المعلومات المالية التي يوفرها يجب أن تمتاز بالمصداقية والموضوعية والملائمة، وسنتطرق في هذا المبحث على التحليل المالي، الجهات المستفيدة منه وأدواته.

المطلب الأول: مراحل التحليل المالي.

كأي برنامج للتحليل المالي، يجب أن ينجز على مراحل، وان هذه المراحل يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي وعملي. إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة لإتباع ما يعرف بالنهج العلمي في التحليل، والذي يبدأ بتحديد المشكلة، تم حصر متغيراتها أو عواملها ليتم بناء على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة أمرا ضروريا، من هنا يمكن تشبيه خطوات التحليل المالي إلى حد كبير جدا بالخطوات أو المراحل التي يقوم بها الطبيب عند استقبال حالة مرضية جديدة، فليس من الطبيعي أن يجد الطبيب أدوات التشخيص للمريض أو القيام بوصف العلاج للمريض قبل أن يقوم بعملية الفحص الأولي للمريض، حتى يتمكن المريض من التعرف على المشكلة، ويحدد الاحتمالات وراء سبب المرض، ومن ثم يقوم بتحديد الأدوات المناسبة، والتي من الممكن أن تساعد في عملية تشخيص الحالة، كأن يطلب إجراء صورة أشعة، وهنا تعتبر الصورة أداة من أدوات التحليل الطبي، وكأن يقرر إجراء تحليل لدم المريض للتأكد من نسبة السكر في الدم... الخ، وبعد الحصول على نتائج أدوات تحليل تشخيص الحالة، ويتم وصف العلاج.

وكما أشرنا فان الأمر كذلك بالنسبة للمحلل المالي، فقبل اختياره لأدوات التحليل المناسبة، عليه أن يتعرف على الشركة موضع التحليل، وماهي الأغراض أو المشاكل التي تحملها هذه الشركة، ومن ثم يتم تحديد واختيار الأدوات المناسبة للتعرف أكثر على المشكلة وتشخيصها.¹

من هنا يمكن اعتبار عملية تشخيص المشكلة هي الهدف من وراء عملية التحليل، وبتعريف المشكلة يتم تحديد متغيراتها وعواملها، والتي بناء عليها يقوم المحلل باختيار الأدوات المناسبة للتحليل المالي، والتي يفترض أن تساعد في الوصول إلى نتائج تساهم في تشخيص المشكلة، واقتراح التوصيات اللازمة، وبصفة عامة، يمكن ترتيب خطوات التحليل المالي على النحو التالي:²

أولا: تحليل الهدف عن عملية التحليل المالي.

يتحدد الهدف في عملية التحليل المالي على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة، حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني ويوفر على نفسه الجهد والعناء والتكاليف

¹ أبو زيد محمد المبروك، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² سيد علي الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، ط1، دار الريا لل نشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2013، ص 211.

غير اللازمة، فمثلا إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري فيصبح الهدف الأساسي للمحلل المالي لدى البنك معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ثانياً: تحديد الفترة الزمنية التي يشملها التحليل.

من أجل أن تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، فلا بد أن تشمل فترة التحليل للقوائم المالية لعدة سنوات متتالية، حيث إن القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها على المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدراتها وإمكانيات العميل.

ثالثاً: تحديد المعلومات للوصول إلى الهدف.

يمكن للمحلل المالي الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها من عدة مصادر وهي القوائم المالية والمعلومات الشخصية عن العميل من خلال المؤسسات التي يتعامل معها.

رابعاً: اختيار أداة التحليل المناسبة لموضوع الدراسة.

هناك العديد من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل نذكر منها نسبة التداول ونسبة السيولة ومعدل دوران النقد والمخزون والروافع المالية، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية خلال فترات زمنية متتالية.

- استعمال المعلومات التي توفرت لدى المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة؛
 - اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج؛
 - تحديد درجات الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس؛
 - دراسة وتحليل أسباب الانحراف؛
 - وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل.¹
- يلخص الشكل التالي مراحل التخطيط المالي:

¹ سيد عطا الله السيد، مرجع سبق ذكره، ص 212.

الشكل رقم (02): مراحل التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الدراسة السابقة.

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.

إن التحليل المالي كالقوائم المالية والبيانات المحاسبية يثير اهتمام مجموعات متعددة (مهتمة بنشاط مؤسسة ما)، كل منها يرغب في الحصول على أجوبة لمجموعة من الأسئلة والاستفسارات، غالباً ما تكون ذات تأثير على مصالحه في تلك المؤسسة، وبالتالي يكون الغرض من التحليل مختلفاً إلى حد ما باختلاف الجهة ذات الاهتمام، ويمكننا تحديد الجهات ذات الاهتمام على النحو التالي:¹

أولاً: الأطراف الداخلة في المؤسسة.

وأهم هذه الأطراف:

1. إدارة المؤسسة: ويعني بإدارة المؤسسة، المستويات المختلفة من الإدارة، من مجلس الإدارة، والمدراء العامون ورؤساء الأقسام، وكل منها يهتم حسب المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقه، إلا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:

– تقييم الأداء في مختلف الأقسام، ومدى كفاءة تلك الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة

¹ نمر داود نعيم، التحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2012، ص ص 14-15.

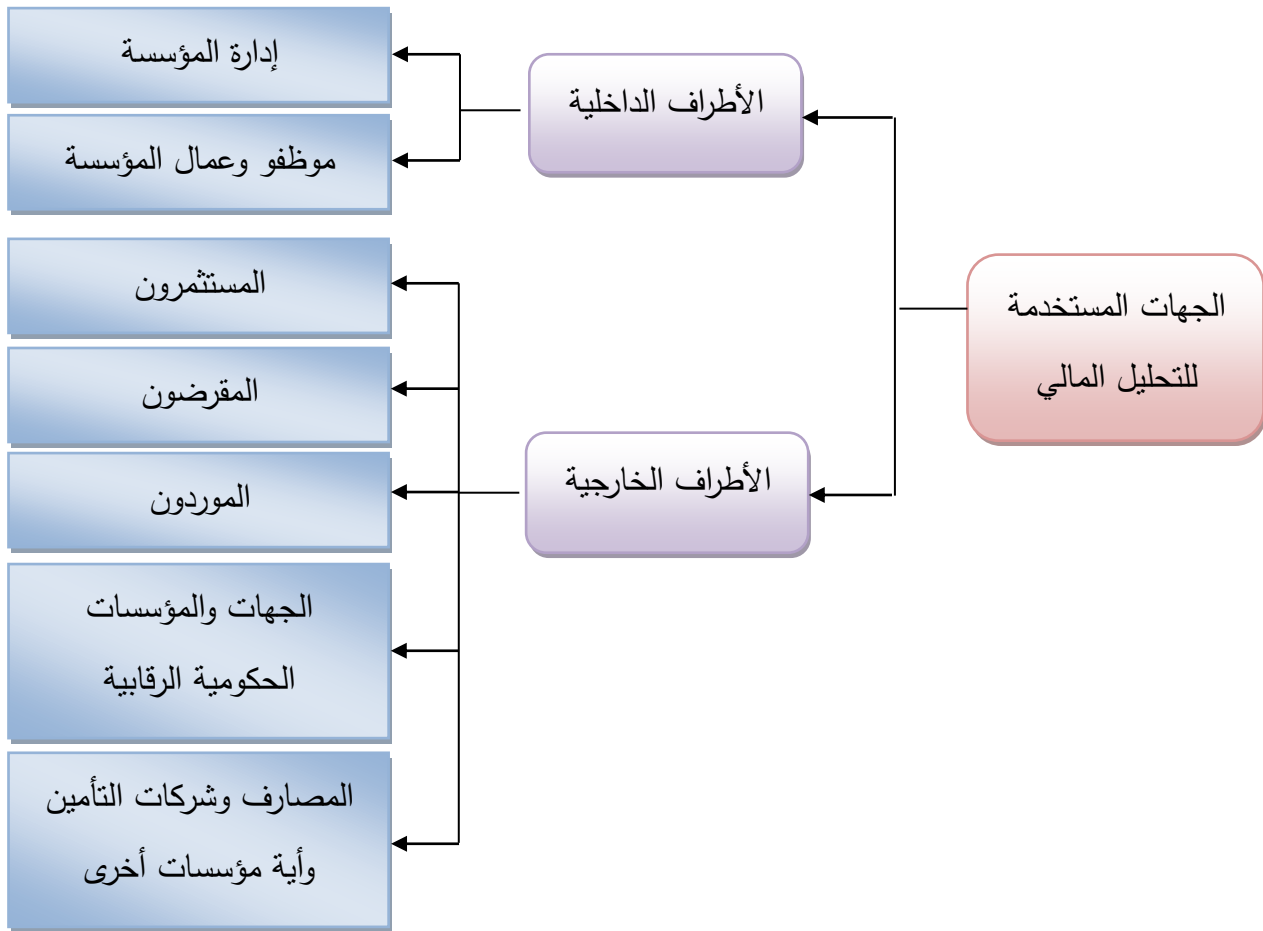
- مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة
- القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسع والإنتاج، والمفاضلة بين البدائل المتاحة.
2. **موظفو وعمال المؤسسة:** تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستمرارية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.
- ثانياً: الأطراف الخارجية.**

نذكر منهم:

1. **المستثمرون:** بغض النظر إن كانوا حاليين أو مستقبليين، وهذا يشمل أصحاب رأس مال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستمرار مجدداً في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم في الأرباح التي تحققها المؤسسة حالياً أو مستقبلاً، ويسعون أيضاً في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستمرارية في دفع الأرباح لمستحقيها.
2. **المقرضون:** فهؤلاء عندما يقدمون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة في الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، وكذلك كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.
3. **الموردون:** وهؤلاء الذين يقدمون خدماتهم وبضائعهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.
4. **الجهات والمؤسسات الحكومية الرقابية:** مثال ذلك أسواق المال (البورصة)، الغرف التجارية، التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات المنطوية تحت نظامها، من أجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهتمة في الداخل والخارج.
5. **المصارف وشركات التأمين وأية مؤسسات أخرى:** تلك التي ترتبط بعلاقات تجارية أو مالية مع المؤسسة.¹

¹ نمر داود نعيم، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل رقم (03): الجهات المستخدمة للتحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على الدراسة السابقة.

المطلب الثالث: أساليب التحليل المالي.

هناك العديد من أدوات التحليل المالي المتاحة للمحلل المالي، لكن لا توجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المحلل اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل، وقد يستخدم المحلل أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل، وبشكل عام هناك ثلاث أدوات رئيسية للتحليل هي:

أولاً: التحليل الرئيسي أو العمودي.

يشمل التحليل الرأسي دراسة العلاقات بين بنود الميزانية العمومية في تاريخ محدد، وذلك من خلال إيجاد سنة كل بند من بنود الموجودات إلى مجموع أو كل بند من بنود المطلوبات ورأس مال إلى مجموع المطلوبات ورأس مال، وبمعنى آخر فإن التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ معين.¹

¹ زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 266.

ويمكن تعريف التحليل المالي الرأسي للبيانات المالية والمحاسبة على انه عبارة عن إظهار النسبية (النسبة المئوية) لكل عنصر من عناصر الميزانية للمجموعة التي ينتمي إليها هذا العنصر، وهذا يعني أن مجموعة العناصر ستتحول إلى رقم مئوي (100%)، أو أن يتم إظهار نسبة عنصر ما إلى المجموع الكلي للميزانية، وعليه يصبح مجموع باب الميزانية رقم مئوي (100%)، مثال ذلك أن يتم إيجاد نسبة عنصر النقدية إلى مجموع الأصول أو مجموع المطلوبات في الميزانية، في الحالة الأولى قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع عناصر الأصول، وفي الحالة الثانية قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع باب المطلوبات.¹

ويتضمن التحليل الرأسي أو العمودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم المالية للوصول إلى دلالة ذات معنى، ففي جانب الأصول في قائمة المركز المالي قد يتم نسبة أصل معين إلى مجموع الأصول، أما في قائمة الدخل فيتم نسبة أي عنصر إلى رقم صافي المبيعات للوصول إلى دلالة ذات معنى، وفي جميع الأحوال لا يكتمل معنى بدلالة النسبة المستخرجة عند القيام بهذا التحليل إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس معين، وهذا المعيار قد يكون نفس النسبة في السنوات السابقة، أو قد يتم مقارنة النسبة بمعدل النسبة لكل الشركات التي تعمل بنفس الصناعة أو ما يسمى بمعيار الصناعة.

ويتصف التحليل العمودي بالثبات، كما يساعد هذا التحليل على تقييم أداء الشركات، ويستعمل كوسيلة التخطيط والرقابة خاصة عند مقارنته مع معيار أو مقياس محدد.²

ثانياً: التحليل الأفقي.

يقصد بالتحليل الأفقي احتساب قيمة التغير النسبي الذي يطرأ على قيم بنود القوائم المالية وذلك عبر الزمن.³

ويطلق عليه أحياناً تحليل الاتجاه وهو أسلوب لتقييم سلسلة من بيانات القوائم المالية عبر فترات زمنية مختلفة، ويهدف هذا التحليل إلى تحديد الزيادة أو النقص الذي حدث معبراً عنه إما في شكل رقم أو نسبة.⁴

يتضمن هذا التحليل تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا البند، ويتصف هذا التحليل بالديناميكية، ويساعد في الكشف عن بعض الخصائص النوعية للمتغيرات المحاسبية والمالية، مثل اتجاه متغير معين من متغيرات القوائم المالية على الزيادة أو النقصان، ودرجة الاستقرار والتذبذب في هذا المتغير من فترة مالية إلى أخرى، فالمحلل لأغراض الاستثمار لا يقتصر اهتمامه على معرفة مستوى الأرباح، وإنما يهتم أيضاً بمدى الاستقرار فيها واتجاهها ن وهذه الصفات النوعية للأرباح يمكن استخلاصها من تفحص السلاسل الزمنية بينما لا يكشف التحليل العمودي عن مثل هذه الصفات.

¹ نمر داود نعيم، التحليل المالي باستخدام برنامج EXCE، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2012، ص ص 94 - 95.

² فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2009، ص 59.

³ أسامة عزمي سلام، الحاسوب في المالية والأعمال، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2007، ص 203.

⁴ نبيل محمد مرسي، تقييم الأداء الاستراتيجي المالي لشركات المساهمة السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الثالث، العدد الأول، 1999، ص

وبالرغم من أهمية التحليل الأفقي إلا أن بعض المحددات التي يجب الانتباه إليها للتقليل من فرص الوقوع في استنتاجات خاطئة ومن أهمها: ¹

- عدم ملائمة المعيار المستخدم: تكون نسبة الأساس المستخدمة كمعيار تتميز بأرباح منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- استخدام الأرقام المطلقة للمتغيرات المحاسبية قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تتلاءم مع البعد الاقتصادي للتغيير في هذا المتغير
- استخدام نسبة التغيير قد يؤدي إلى إظهار قيم متطرفة إذا كانت نسبة الأساس قيمة منخفضة جدا أو مرتفعة جدا.
- القيمة السالبة في نسبة الأساس تؤدي إلى نسبة تغير مضللة لا تتناسب مع واقع التغيير.

ثالثا: النسب المالية.

يقصد بالنسب المالية بيان العلاقة بين البنود المختلفة التي تتكون منها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أو العلاقة بين بعض بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل بغرض الكشف عن نواحي القوة أو الضعف في السياسات المالية، وتسمى هذه العملية بتحليل النسب المالية وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية: ²

- الأول: تزويد المقرضين والمستثمرين بمعلومات تفيدهم في تقييم المنشأة وقياس مقدرتها على مواجهة أهدافهم عن التعامل معها.
- الثاني: مساعدة المدير المالي في اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاط المنشأة ومعرفة مواطن القوة والضعف فيها.

كما يقصد بها أيضا عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء الشركات، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات، وتعد النسب المالية من أكثر أدوات التحليل شيوعا، ولا يوجد هناك قائمة محددة تشمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، لكن يمكن للمحلل أن ينسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر في السنة الحالية أو في السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى. ³

وتتميز النسب المالية بكونها تمكن المحلل من التغلب على ما يسمى بمشكلة الحجم في الأدب المالي المحاسبي، وتنشأ مشكلة الحجم عند مقارنة الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية لشركات يوجد بينهما تباعد كبير في الحجم، وتجاهل مشكلة الحجم يؤدي إلى استنتاجات مضللة في بعض جوانب التحليل، لان الكثير من الأرقام المحاسبية والمؤشرات المالية للشركات المتباينة الأحجام غير قابلة للمقارنة. ⁴

¹ فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 - 61.

² عبد المعطي ارشيد وحسني علي خربوش، أساسيات الإدارة المالية، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 68.

³ فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴ المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الأول.

بعدما تعرضنا في هذا الفصل إلى الأسس النظرية للتحليل المالي بالتطرق إلى مختلف جوانب التحليل المالي (مفهومه، أهدافه، أنواعه، مصادر المعلومات اللازمة له، مقوماته، أساليبه، الجهات المستفيدة منه)، نستطيع القول أن التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل، لذا يستوجب على المحلل المالي أن يتقيد بمجموعة من المقومات ويتبع منها ما معينا حتى يحقق الأهداف التي تتطلع إليها الشركة، وذلك مراعيًا لحالة البيئة المالية التي تنسم بحالة عدم الاستقرار، كما أن أهمية التحليل المالي تجلت أكثر مع تطور نشاط الشركة حيث أصبح يمثل العصب المحرك لها. ولهذا عكف المحللون الماليون على إيجاد أدوات حديثة تكون كقاعدة للتحليل المالي إلى جانب الأدوات التقليدية والتي تعمل وفقا لنفس المعايير والمقومات لكن بأهداف أكبر، والتي تعمل على تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية والتي سنتطرق لها بشكل مفصل في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء
والتنبؤ بالفشل المالي.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي مدخلا مهما من مداخل تشخيص المشكلات التي قد تواجه المؤسسات الاقتصادية، فهو يعد أداة جيدة وفعالة في اتخاذ مختلف القرارات المالية، كما يعد من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي أو أي طرف آخر له مصلحة مع المؤسسة، ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة وحدها بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها ودائيتها لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على ادق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين على التعامل مع المعلومات المتاحة. كما يشكل التحليل المالي أهم الوسائل التي تلجأ إليها الإدارة المالية لتقييم قراراتها المختلفة عن طريق عملية تحليل وفحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب والأدوات المالية سواء كانت التقليدية منها كالنسب المالية ومؤشرات التوازن المالي أو الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي والتنبؤ بالفشل، والتي تعتبر بمثابة معايير يمكن بواسطتها الحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؛

المبحث الثاني: دور أدوات التحليل المالي التقليدية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي؛

المبحث الثالث: دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل.

المبحث الأول: ماهية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

تعد عملية تقييم الأداء المالي طريقة يمكن من خلالها مراقبة نشاط المؤسسة الاقتصادية واتخاذ مختلف القرارات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية كبيرة وذلك لما له من تأثير على مستقبل المؤسسة واستمرار نشاطها أما بخصوص الفشل المالي فهو يعد كظاهرة خطيرة تستوجب الاستفسار التام وقرع ناقوس الخطر وأي تجاهل هذا الفشل أو نقص الوعي فيما يخص جميع جوانبه قد يؤدي بالمؤسسة إلى الانهيار والسقوط، وحتى يتمكن أصحاب المؤسسات من المحافظة على كيان مؤسساتهم والاستمرار في النشاط، لابد من القيام بدراسة تحليلية لهذه الظاهرة ليتم تفاديها بنجاح. وللتعرف على عملية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي سنقوم بدراستهما بشكل مفصل من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي؛

المطلب الثاني: ماهية التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: ماهية تقييم الأداء المالي.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى نجاح وفشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، فهي العملية التي ينصب حولها المديرين كونها تشكل أهم أهداف المؤسسة، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب على مفهوم تقييم الأداء المالي، أهميته وأهدافه، مراحلها والعوامل المؤثرة عليه.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي.

قبل التكلم أو التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي يجب أولاً التعرف على الأداء المالي وعليه فإن مفهوم الأداء المالي يتغير مع تطور بيئة الأعمال الحديثة، وإن التطورات التي عرفها مفهوم الأداء المالي لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم لولا ذلك الارتباط بين نشاط المؤسسة ونتائجها، ويمكن تعريف الأداء المالي بالعديد من التعاريف نسوق منها التعاريف التالية:

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموماً، وتزداد تلك الأهمية إذا انطلقنا من فكره غياب مفهوم تام للأداء المالي ومحدداته، فكل طرف يفسره بما يخدم مصالحه، فالمساهم يسعى لتعظيم ثروته فيما تهدف المؤسسة إلى الاستمرار والبقاء، والموظف يعزف على وتر رفع الأجور والحوافز، والجهاز الحكومي يهدف إلى إنماء حصيلة الضرائب، والمجتمع يود وينتظر الرخاء الاقتصادي ورفاهية الأفراد وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما يعد استخدام الأداء المالي القاسم بين الكتاب والباحثين والمديرين في عمليات تقييم الأداء المالي في مختلف المؤسسات.¹

¹حجاج نفيسه، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016-2017، ص 15.

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.¹

كما يعرف على أنه تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية ومدى قدرة الإدارة على اشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.²

ويمكن تعريفه أيضا بتسليط الضوء على العوامل التالية:³

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في انجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

بعد التعرف على الأداء المالي سوف يتم التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي والذي تم حصر مفهومه في عدة تعاريف مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:

يعرف تقييم الأداء المالي لأنه عبارة عن قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا، ويمكن من خلاله الكشف عن جوانب القوة والضعف في الأنشطة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها، كما يمكن الوقوف على مستوى أداء المؤسسة بالمقارنة مع الأهداف المرجوة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود انحرافات عن الخطط.⁴

ويعرف أيضا على انه عبارة عن مراجعة لما تم انجازه بالاعتماد على معايير العمل فمن خلال التقييم يتم وضع معايير الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه ومراقب وضابط، لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.⁵

ويمكن تعريفه أيضا على أنه عملية نعني بها إظهار، واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه (أي إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية له) وذلك بمقارنة ما كانت تهدف المؤسسة لتحقيقه مع حقيقته فعلا، فينظر

¹ عبد الوهاب داون ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي والتميزي (AFD)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 23

² خطاب دلال وزعيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، الجلد 04، العدد 01، جوان 2018، ص198.

³ بورنيسة مريم وخنفري خيضر، الأداء المالي والمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص819.

⁴ عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، مجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 150.

⁵ مشعل جهز المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبه، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011، ص11.

إلى عملية تقييم الأداء على أنها: "معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على الوحدة نفسها".¹

كما يمكن تعريفه كذلك على أنه عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف، واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال أو على كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، وتسمح عملية تقييم الأداء في المؤسسة على تحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرين من اتخاذ قرارات تصحيحية وتفاذي تلك الانحرافات في المستقبل.²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والمسطرة، وكذلك مقارنة النتائج المنجزة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الوصول إليها حتى تتكون صورة فعلية لما حدث ولما يحدث فعلا في المؤسسة.

ثانيا: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي.

1. أهمية تقييم الأداء المالي:

لعملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة وأهداف تسعى الوصول إليها ولهذا سنتناول أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

أصبح تقييم الأداء المالي جزء أساسي من أنظمة التسيير، وهذا من خلال أن علاقة المؤسسة بمحيطها تتعكس على الأداء وبشكل أساسي إذا استخدم التقييم المناسب يمكن تحديد العلاقات السببية بين مختلف أبعاد الأداء، وعموما فإن تقييم الأداء يوفر للمؤسسة المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الصحيحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.³

ونظرا للتوسع الكبير لأنشطة الشركات واستقطابها للعديد من المتعاملين، واستخدامها للوسائل الاستثمارية مما يؤدي بها إلى تقييم أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لا تمكن متخذي القرار وأصحاب الإدارة من رقابة الأداء، لكن بعد تحليلها وصياغتها في شكل مؤشرات ونسب يمكن أن تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء، كما أن هناك العديد من الجهات تحتاج إلى التحليل المالي وهذا ما يبين مدى أهمية الأداء المالي والتي يمكن تلخيصها في الآتي:⁴

– عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للشركة.

¹ ابن حزوف جلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008 - 2009، ص 72.

² سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2010، ص 639.

³ عقبي حمزة وبنعيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 49 ديسمبر 2017، ص 110.

⁴ نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 - 2015، ص ص 164 - 165.

- عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه.
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف.
- تقوم على ترشيد الطاقة البشرية في الشركة مستقبلا، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتمييزها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.
- تساعد مدير الأقسام في اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.¹

2. أهداف عملية تقييم الأداء المالي:

- يحدث تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في الشركة، حيث أن الأولى تعني قدره الشركة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة مسبقا من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. ويعرفه البعض الآخر بمدى تمتع وتحقيق الشركة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي، وظاهرة الإفلاس، أو بتعبير آخر مدى قدرة الشركة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.²
- يمكن تلخيص أهم أهداف عملية تقييم الأداء المالي في ما يلي:
- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
 - الكشف عن الخلل والضغط في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المنشأة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس أعمال كل قسم من الأقسام وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من أجل رفع مستوى أداء المنشأة؛
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة؛
 - تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل منشأة في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل؛³

¹نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 165.

²عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 282.

³سليم العماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص 30.

- تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتنا في المسار الذي يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث تتشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتفديرات غير الواقعية؛
- تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، هذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقييمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدارها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الشركات.¹

ثالثاً: مراحل عملية تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛²
- دراسة وتقييم المقاييس المحسوبة واستخراج الانحرافات بعد مقارنة الأداء المالي الفعلي بالأداء المالي المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات العامة في نفس القطاع؛³
- وضع التصفيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.⁴

¹ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 283

² محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2009، ص ص 51 -52

³ تسرين قطاع وعلي حبوش، أثر نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

المجلد 16، العدد 22، 2020 ص 499

⁴ خطاب دلال ونور الدين زعبيط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،

المجلد 4، العدد 01، جوان 2017، ص 343

الشكل رقم (04): مراحل تقييم الأداء المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على دراسة سابقة.

رابعاً: العوامل المؤثرة على عملية تقييم الأداء المالي.

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها على أداء وظيفتها مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، ومن أهم هذه العوامل نجد ما يلي:¹

1. العوامل الداخلية:

تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها، وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛
- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة والرقابة على التكاليف؛
- إدارة السيولة والمؤشرات الخاصة بالربحية.

¹ منصف شرقي وعلي وعميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 01، جوان 2020، ص 88.

2. العوامل الخارجية:

- تواجه المؤسسة مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي وربحياتها، ويصعب على إدارة المؤسسة التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن عمله توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهةها في الظروف الفجائية، وأهم هذه التغيرات نجد ما يلي:
- التغيرات التكنولوجية المتوقعة للمنتجات؛
 - القوانين والتعليمات والإجراءات التي تطبق على المؤسسات؛
 - السياسات المالية والاقتصادية للدولة.¹

المطلب الثاني: ما هية التنبؤ بالفشل المالي.

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة الشركات وذلك لأنها تعمل في ظروف محاطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل، مما ينتج عنه آثار سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل، والفشل المالي يعني عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء على متطلبات استمرارية نشاط المنشأة.

ويعتبر التنبؤ بالفشل المالي مهم لمستخدمي القوائم المالية وتكمن أهميته في أن عدم حصول هؤلاء المستخدمين على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذهم قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة حيث أن فشل وإفلاس عدد من الشركات العالمية الضخمة بصورة فجائية أدى إلى حدوث أزمة مالية على مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسيلة الإنذار المبكر لاحتمال تعرض الشركات للفشل، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الفشل المالي، أهميته، ومظاهره، أنواعه، والمراحل التي يمر بها، وأهم نماذجه.

أولاً: مفهوم الفشل المالي.

من ضمن الأحداث الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها أو تمر بها المؤسسة الاقتصادية هي حالة الفشل المالي، لذا سيتم التطرق إلى تعريف الفشل المالي بالإضافة إلى أهميته البالغة.

1. تعريف الفشل المالي:

توجد هناك مجموعة من التعاريف حول الفشل المالي سيتم إيجازها فيما يلي:

يعرف الفشل المالي بأنه عبارة عن عملية ناتجة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية معينة تطول أو تقصر، من عدم قدرتها على سداد التزاماتها، والحصول على التزامات جديدة، وفقدانها للتوازن المالي والنقدي أو التشغيلي.²

¹ منصف شرقي وعلي وعيمروش بوشلاغم، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

² محمد الأمين وليد الطالب ونظيرة قلادي، استخدام نموذجي Altman و Springgite في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 285.

كما يعرف بأنه عبد عجز الشركة عن سداد الالتزامات المالية عند تاريخ استحقاقها، كذلك عندما تواجه الشركة تخلفا عن سداد السندات، أو السحب على المكشوف أو عدم الدفع مقابل توزيعات الأسهم الممتازة.¹

ويمكن تعريفه أيضا على أنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي طريقها إلى الإفلاس قانونا والتصفية.²

وعرف أيضا بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال الممتلك للشركة يتبعها تنازل عن الممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين، أو الإفلاس أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون أو الحجز على ممتلكات الشركة قبل إصدار الحكم عليها، أو الانسحاب وترك الالتزامات على الشركة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم الشركة وإحداث التسوية بين الشركة ودائنيها.³

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الفشل المالي هو الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، بالرغم من أن الأصول الجارية أكبر من الخصوم الجارية، وذلك لكون موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات المؤسسة.

2. أهمية التنبؤ بالفشل المالي:

يساعد التنبؤ بالفشل المالي في التعرف على المركز الحقيقي للشركة، تحديد القيمة الاستثمارية للشركة تحديد المركز الائتماني، الحكم على مدى صلاحية وكفاءة السياسات المتبعة في الشركة، وتحديد مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها. كما يعد التنبؤ بالفشل المالي بالنسبة لكثير من الشركات الأساس في بناء التوجهات نحو المستقبل، سواء تم استخدام الأساليب الإحصائية أو الرياضية أو أي أسلوب آخر، والمهم استخدام الأساليب العلمية المنظمة في التنبؤ من أجل المساعدة في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة قبل فوات الأوان.⁴

يعتبر التنبؤ بالنتائج والأحداث المستقبلية غاية رئيسية من غايات التحليل المالي ومن بين هذه المجالات التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمحللين الماليين، مجال التنبؤ بالفشل المالي وترجع أهمية هذا المجال إلى ما يحققه من فوائد لجميع الأطراف المعنيين بالتحليل المالي.

¹ أمين سابق ويوسف سائحي، التنبؤ بالتعثر المالي بالاعتماد على نموذج Tafflet الثاني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 617

² عبد النور جعفر وكمال بن موسى، توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013 - 2016، مجلة المدير للدراسات والبحوث، العدد 07، ديسمبر 2018، ص 111.

³ سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁴ عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين، مذكره مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبه، كلية إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2015، ص 14

فالمستثمرون يهتمون بتقييم مدى سلامة استثماراتهم الحالية والمستقبلية مما يتطلب التمييز بين الاستثمارات الجيدة والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، وهنا يمكن اعتبار التنبؤ بالفشل المالي أداة للإنذار المبكر ويمكن أن تقود إلى اتخاذ قرارات التخلص من الاستثمارات الخطرة أو اتخاذ الإجراءات التي تقلل من الخسائر المحتمل حدوثها.

أما المقرضون، فيهتمون بمعرفة احتمالات نجاح أو فشل الشركات التي تستخدم أموالهم وذلك لما لها من أثر على تحصيل الديون وعلى تقييم درجة المخاطرة المحتملة، وهنا يمكن اعتبار التنبؤ بالفشل المالي أداة لتوجيه القروض وتحديد حجمها وتحديد نوعية الضمانات المطلوب الحصول عليها.

أما بالنسبة للإدارة، فإنها تهتم بالمعرفة المبكرة للمؤشرات التي يمكن أن تقود إلى الفشل المالي حتى يمكن اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب وذلك قبل تفاقم الموقف بشكل تصعب معالجته.¹

ثانياً: مظاهر وأسباب الفشل المالي.

الفشل المالي لا يحدث فجأة أو بصورة غير متوقعة في المؤسسات الاقتصادية بل توجد بعض المؤشرات تستؤدى إلى الفشل في حالة عدم اكتشافها ستؤدى إلى الفشل في حالة عدم تدارك الوضع والتخطيط لتجنبها مستقبلاً، وللشغل المالي عدة مظاهر وأسباب داخلية وخارجية يكون مرفوقاً بها سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1. مظاهر الفشل المالي:

تتجلى مظاهر الفشل المالي في النقاط التالية:²

- وجود إخلال في تركيبة الهيكل المالي للشركة؛
- تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية؛
- ضعف الرقابة على رأس العامل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون؛
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة الشركة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي؛
- وجود عجز في السيولة ناتج عن انخفاض التدفقات النقدية الداخلة؛
- التوسع غير المريح في الطاقة في الإنتاجية للشركة، والتأخر في دفع المستحقات؛
- انخفاض المبيعات متزايد المنافسة.

2. أسباب الفشل المالي:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى فشل الشركة إلا أن جميعها يصب في نهاية المطاف إلى سوء الإدارة وعدم كفاءة السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتبعة. ويمكن حسب بعض المؤشرات الهامة لتعثر الشركات على النحو التالي:

¹ عبد الله عبد العزيز هلال وآخرون، التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2019، ص 210-211.

² نعيمه برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 100.

أ. أسباب داخلية:

- الاختلال في العمليات الإنتاجية؛
- ضعف الطلب على منتجات المشروع؛
- انخفاض الروح المعنوية للعمال؛
- تضارب الآراء لدى القائمين على إدارة المشروع وعدم القدرة على اتخاذ القرارات؛
- تدهور الموقف النقدي للمشروع؛
- انخفاض معدلات التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة؛
- ضعف الرقابة المالية؛
- التأخر في إعداد الحسابات الختامية؛¹
- ضعف الإدارة وعدم إتباع الأساليب العلمية؛
- عدم كفاءة السياسة التشغيلية؛
- إجراء توسعات غير مطلوبة واللجوء إلى تكنولوجيا غير متطورة؛
- تمويل جزء من الموجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة؛
- سوء التجهيزات الداخلية والموقع غير المناسب.

ب. أسباب خارجية:

- الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية؛
- ارتفاع مصادر كلفة التمويل؛
- ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الشركات؛²
- الطلبات المتكررة لإعادة جدولة القروض؛
- المنافسة الشديدة.³

ثالثاً: مراحل وأنواع الفشل المالي.

للفشل المالي أنواع قد تصيب الشركة ومن أهم الأمور التي يجب على الشركة إدراكها مسبقاً قبل الوقوع في أحد أنواع الفشل المالي هي المراحل التي يمر بها، والتي تساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط 1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014 ص ص 369-370.

² كلاش مريم وبهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي، مجله البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 275.

³ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 370.

في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها، وسيتم التطرق إلى كل من مراحل وأنواع الفشل المالي بداية بالمرحل
كالآتي: ¹

1. مراحل الفشل المالي:

يمكن حصر مراحل الفشل المالي في خمس مراحل رئيسية وهي:

أ. مرحلة الحضانة (النشوء):

هي أول مرحلة للفشل المالي حيث تظهر بعض المؤشرات التي تدل عليه وهي:

- التغيير في الطلب عن المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة؛
- تقادم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة؛
- نقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل؛
- حدوث خسارة اقتصادية في حالة ما إذا كان العائد عن الأصول اقل من النسب المعتادة له في الشركة.

حيث يمكن الكشف عن هذه المشاكل من قبل الإدارة لأن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فاعلية.

ب. مرحلة الضعف المالي (عجز السيولة):

تحدث مرحلة عجز السيولة عندما يتبين لإدارة الشركة الاقتصادية المظاهر الآتية:

- أصول الشركة تكون أكبر من خصومها؛
 - صعوبة تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة
 - عدم قدرة الشركة على مواجهة احتياجاتها النقدية الآتية.
- يمكن للشركة أن تواجه هذا العجز في توفر السيولة الفورية بالاقتراض، مع العلم أن هذا الضعف المالي يمكن أن يستمر لعدة أشهر.

ج. مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي):

عرف الإعسار المالي على أنه "الانخفاض في القوة الإيرادية للشركة الذي سيحدث في نقطة ما"، حيث أنه في هذه المرحلة تعاني الشركة من عدم قدرها على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية، أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة والضرورية، إلا أنه يمكن معالجة هذا التدهور المالي من خلال:

- إصدار أسهم أو سندات إضافية بمعدل عائد أعلى نسبياً عن معدل الفائدة الذي يمكن أن يقبله حامل السند الاستثمار أمواله لدى شركة أخرى؛
- إجراء تعديل في السياسات المالية للشركة.

¹ سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 - 42.

لكن هذه المعالجة يمكن أن تأخذ فترة زمنية طويلة ومع ذلك معظم هذه الشركات تتجح في علاج التدهور المالي إذا تم الكشف عن الخلل في الوقت المناسب.

د. مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي):

أي انتقال الشركة المتعثرة من وضعية مالية ميسرة إلى وضعية مالية معسرة، حيث تتوقف الشركة عن دفع التزاماتها نتيجة الانخفاض الحاد والدائم في الربحية الاقتصادية.¹

تظهر في هذه المرحلة عدة مؤشرات والتي تنذر باحتمالية إفلاس الشركة نذكر منها:

– اعتماد الشركة على الاقتراض وتدهور الأصول المتداولة ونسب السيولة؛

– الارتفاع المستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها؛

– تدني الربحية وتدهورها لفتترات متتالية وعدم قدرة الشركة على المنافسة.

مما يجعل من هذه المرحلة كنقطة حرجة في حياة الشركة، حينها تصبح محاولات الإدارة لمحاربة هذا

العسر الكلي والمحقق غير مجدية.

هـ. مرحلة إعلان الإفلاس:

في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة دفع ديونها حيث يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات

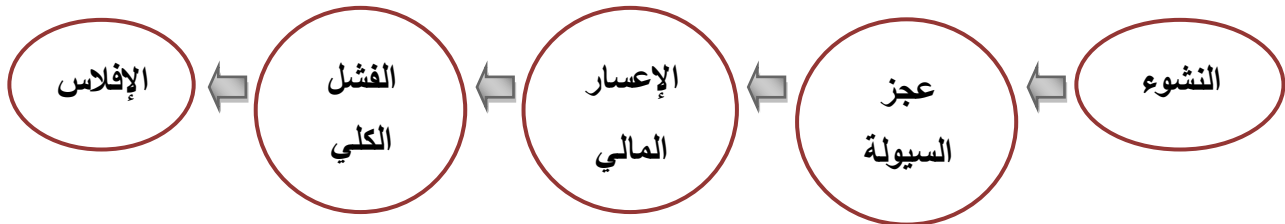
القانونية الحماية حقوق الدائنين، وهي المرحلة النهائية التي تؤدي إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي

إعلان إفلاسها والقيام بتصفيتها.²

مما سبق نلاحظ أن زوال الشكل القانوني للشركة وتصفيتها تسبقه العديد من المراحل التي تعاني فيها

من تعثر مالي، أو عجزها عن دفع التزاماتها.

الشكل رقم (05): مراحل الفشل المالي.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد المعلومات السابقة.

2. أنواع الفشل المالي:

يوجد ثلاث أنواع لفشل المؤسسات، النوع الأول الذي يصيب المؤسسات الصغيرة هنا لا يتعدى أداؤها

المستوى الضعيف، النوع الثاني الذي يصل إلى أفضل مستويات الأداء ثم يفشل، النوع الثالث

الذي يعتبر أكثر تعقيدا من الأنواع الأخرى نظرا لطول حياة المؤسسات وكبر حجمها.¹

¹ بوضياف صفاء، الفشل المالي للشركات ونماذج التنبؤ به، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 08، العدد 01.

مارس 2020، ص 263.

² سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 42 - 43

ويمكن تقسيم الفشل وفقا لأسبابه ومصادره إلى نوعين أساسيين هما الفشل المالي الزاحف والفشل المالي المفاجئ سنتناولها فيما يلي: ²

أ. الفشل المالي الزاحف:

يحدث هذا النوع من الفشل بالتدرج وفقا لمجموعة المراحل المشار إليها سابقا. وهو يرجع في غالب الأحيان إلى أسباب داخلية عديدة، كعدم كفاءة الإدارة، زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس، الإسراف في استخدام الموارد وتضخم التكاليف النسبية، والتي تنعكس في النهاية على محددتين من محددات المؤسسة هما اختلال الهيكل المالي بما يحتويه من هيكل الأصول وهيكل التمويل؛ وانخفاض إنتاجية وظائف إدارة المؤسسة من إنتاج وتسويق ومالية.

ب. الفشل المالي المفاجئ:

يختلف هذا النوع من الفشل عن النوع الأول في كونه لا يحدث بالتدرج، أي أنه لا يمر بالمراحل المشار إليها سابقا، لأنه يحدث بصورة مفاجئة وغير متوقعة نتيجة للمتغيرات السياسية أو القانونية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو الاجتماعية أو الطبيعية التي لا يكون للمؤسسة أدنى سيطرة عليها. يمثل هذا التقسيم أنواع الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب آراء بعض الباحثين، لكن تجدر الإشارة إلى أنه هناك من يشير إلى أن الفشل يقسم إلى ثلاثة أنواع الذي قد يصيب الشركة، وهي الفشل الاقتصادي، والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري. ³

• الفشل الاقتصادي:

هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا. لذلك يفسد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقبل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحمل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات، أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

• الفشل المالي أو الفشل القانوني:

¹ أوكاشي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي، مذكرة مقدمة شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية جباية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2015-2016، ص 65.

² منال خلخال، إمكانية تبنى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2017 - 2018، ص ص 8 - 9.

³ سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 - 46.

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالإتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي.

• **الفشل الإداري:**

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية، وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

رابعاً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

يتمثل التنبؤ المالي في محاولة تصور الوضعية المالية للشركة مستقبلاً اعتماداً على مجموعة من المعلومات السابقة والحالية، ومنها فإن التنبؤ بالفشل المالي للشركة هو عبارة عن استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية في تحديد الوضعية المالية الحالية للشركة والتنبؤ بالحالة التي ستكون عليها مستقبلاً، ويعد اجتهاد العديد من الباحثين في مجال الإدارة المالية تم التوصل إلى مجموعة من النماذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات، و تقتصر دراستنا على خمس نماذج تتمثل في: Beaver وAltman وSpringate،

Sherrod وKida

1. نموذج (Beaver 1966):

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966م استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، ولقد لجأ Beaver إلى استخدام نسب مالية مركبة، وقد درس عدد 30 نسبة مالية اختار منها عدد 6 نسب اعتبرها قادرة على التنبؤ بالفشل واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم هذا النموذج بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه بخمس سنوات، وأن النسب المالية المعتمدة في صياغة هذا النموذج هي: ¹

– نسبة التدفق النقدي / مجموع الأصول؛

– نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات؛

– نسبة المديونية / مجموع الموجودات؛

– نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات؛

– نسبة التداول؛

– نسبة التداول السريعة.

¹ عبد الشكور عبد الرحمن موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية، مجلة الدراسات المالية

والمحاسبية والإدارية، العدد 07، جوان 2017، ص 752

وقد تم تحديد هذه النسب بعد دراسة مكثفة قام بها Beaver وميز بين الشركات الناجحة وبين الشركات الفاشلة، ولهذا قام باختيار عدد 30 نسبة مالية طبقها على عدد من المنشآت الناجحة وأخرى فاشلة، وقد أظهرت هذه النسب القدرة على التنبؤ بالفشل قبل وقوعه بخمس سنوات.

2. نموذج (Altman 1968):

قام ألتمان باختيار عينة من الشركات متمثلة في 66 شركة في الفترة الممتدة من سنة 1946 إلى غاية 1965، حيث قسم هذه العينة إلى مجموعتين تحتوي كل مجموعة على 33 شركة، وضع في الأولى المؤسسات الفاشلة وفي الثانية المؤسسات الناجحة، ثم اعتمد على 22 نسبة مالية، ومن ثم قام ببناء نماذجه عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي وتحصل على الدالة التمييزية التالية:¹

$$Z = 0,012 X_1 + 0,014 X_2 + 0,033 X_3 + 0,006 X_4 + 0,999 X_5$$

حيث أن:

- X_1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول
- X_2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول
- X_3 : الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول
- X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون
- X_5 : المبيعات / مجموع الأصول
- Z : المؤشر الإجمالي

وقد توصل نموذج ألتمان بعد تطبيقه على عينة دراسته على النتائج التالية:

1. عندما تكون قيمة Z أكبر من 2,99 فالشركة تقع ضمن منطقة عدم الإفلاس؛
2. عندما تكون قيمة Z أقل من 1,81 فالشركة تقع ضمن منطقة الإفلاس؛
3. عندما تكون قيمة Z بين 1,81 و 2,99 فالشركة تقع ضمن المنطقة الرمادية، حيث لا يمكن الحكم على وضعيتها.²

الجدول رقم (01): النتائج التي توصل إليها ألتمان.

الفئة	وضع المشروع	القيمة بالمقارنة (قيمة Z)
الأولى	ناجح	إذا كان قيمة Z أكبر من 2,99%

¹شرفي مخلوف وقتال عبد العزيز، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021، ص 335.

²وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط 1 دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2019، ص 193.

الثانية	فاشل	إذا كان قيمة Z أقل من 1,81%
الثالثة	صعب	إذا كان قيمة Z بين 1,81% و 2,99%

المصدر: وليد ناجي الخيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط 1، دار إثراء للنشر والتوزيع،

عمان-الأردن، 2019، ص 193.

ومن أهم ما يأخذ على نموذج Altman هو عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية في المؤسسات غير المدرجة في السوق المالي والتي لا يتوفر لأسهمها أسعار سوقية. لذلك قام ألتمان في عام 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للمؤسسات في القطاع الخاص، فقد أجرى دراسة على عينة من 53 مؤسسة فاشلة و 58 مؤسسة ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1975، ولتحقيق هذه الغاية استعمل أسلوبين هما أسلوب التحليل التمييزي الخطي وأسلوب التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية. وقد خلص إلى استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، ونتج عن ذلك تعديل معاملات التمييز وكانت صيغة النموذج كما يلي:¹

$$Z = 0,717X_1 + 0,847X_2 + 3,107X_3 + 0,420X_4 + 0,998X_5$$

حيث أن X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 تمثل نفس النسب المالية السابقة للنموذج الأول، أما X_4 فتتمثل القيمة الدفترية لحقوق المساهمين/القيمة الدفترية لإجمالي الديون، ويتم تصنيف مجموعتي المؤسسات وفق قيمة Z كما يلي:

- قيمة Z برصيد 2.9 أو أكبر: الشركة مستمرة وناجحة وغير معرضة للفشل؛
- قيمة Z برصيد 1.21 أو أقل: الشركة معرضة لمخاطر الفشل؛
- قيمة Z برصيد بين 1.21 و 2.9: فالشركة تقع ضمن المنطقة الرمادية، حيث لا يمكن الحكم على صيغتها.²

3. نموذج (Springate, 1978)

لقد قام الباحث Springate بتطوير نموذج يتنبأ بفشل المؤسسات في كندا، وقد اتبع نفس الإجراءات التي استخدمها ألتمان مستخدماً التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية، حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين (20) شركة ناجحة و (20) شركة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها.

$$Z = 1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

- X_1 رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات الملموسة.
- X_2 الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات الملموسة.
- X_3 الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة.

¹ شرفي مخلوف و قتال عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 335-336.

² المرجع نفسه.

- X4 صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات الملموسة.

كلما ارتفعت قيمة (Z) فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة، أما إذا كانت (Z) أقل من 0.862 فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.¹

4. نموذج (Kida 1981)

يعتبر نموذج Kida الذي وضع في عام 1980 من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي، وقد بني هذا النموذج على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية، لتحديد قيمة المتغير التابع (Z) بموجب المعادلة التالية:²

$$Z = 1,042 X_1 + 0,42 X_2 - 0,461 X_3 - 0,463 X_4 + 0,271 X_5$$

فإذا كانت نتيجة اختيار المشروع وفق هذا النموذج ايجابيه يكون مشروع في حالة أمان من الفشل المالي أما إذا كانت النتيجة سالبة فان المشروع مهدد بالفشل المالي وقد اثبت هذا النموذج قدره عالية للتنبؤ بالفشل المالي وصلت إلى 95% والمؤشرات التي استخدمت في صياغة مكونات المعادلة السابقة هي:

- X₁: صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

- X₂: حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات (الخصوم)

- X₃: الأصول السائلة (المتداولة) / الالتزامات المتداولة

- X₄: صافي المبيعات / إجمالي الأصول

- X₅: النقدية / إجمالي الأصول

5. نموذج (Sherrod 1987):

تم تصميم هذا الأنموذج لتحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في:

- تقييم المخاطر الائتمانية من قبل المصارف عند منح القروض.

- التنبؤ بالفشل المالي للشركات والتعرف على مدى قدرتها على الاستمرار.

يعتمد هذا النموذج على المؤشرات المالية المستقلة الستة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة

التمييز المعطاة لهذه المتغيرات كما يلي:³

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3,5X_3 + 20X_4 + 1,2X_5 + 0,1X_6$$

¹ عزت هاني عزت أبو شهاب، مديفاعةلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبه، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 47.

² وليد ناجي الخيالي، مرجع سبق ذكره، ص 198 197.

³ عبد الخالق اودينة وآخرون، استخدام نمودجي "Kida" و "Sherrod" في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس 2011 ص 120.

– X_1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

– X_2 : النتيجة قبل الضرائب / مجموع الأصول.

– X_3 : المتاحات (السيولة) / مجموع الأصول.

– X_4 : مجموع الأصول / مجموع الديون.

– X_5 : حقوق الملكية / مجموع الأصول.

– X_6 : حقوق الملكية / الأصول الغير جارية.

وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة إلى خمس فئات كما يلي:

الجدول رقم (02): قيمة Z بنموذج Sherrod.

الفئة	درجة المخاطرة	قيمة Z
الأولى	الشركة غير معرضة لخطر الإفلاس	$Z \leq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لخطر الإفلاس	$20 \leq Z \leq 25$
الثالثة	من الصعب التنبؤ بخطر الإفلاس	$15 \leq Z \leq 20$
الرابعة	الشركة معرضة لخطر الإفلاس	$5 \leq Z \leq 15$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لخطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: عبد الخالق اودينة وآخرون، استخدام نموذجي "Kida" و "Sherrod" في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة المجلد 05، العدد 01، مارس

2011 ص 120.

المبحث الثاني: دور أدوات التحليل المالي التقليدية في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

أدوات التحليل المالي هي الوسائل التي يعتمد عليها المحلل للقيام بعملية التحليل المالي، وفي هذا المبحث سنتطرق للأدوات التقليدية (النسب، ومؤشرات التوازن المالي) ودورها في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، وهي من أقدم الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ولعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة. كما أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المختلفة في الرقابة وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي في مختلف المشاريع الاقتصادية.

أولا: تعريف النسب المالية.

تعددت التعاريف حول مفهوم هذه النسب نذكر بعضها فيما يلي:

تعرف النسب المالية على أنها العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً.¹

وتعرف أيضا على أنها عبارة عن ناتج قسمة رقم مالي على رقم مالي آخر من أجل التعبير عن علاقة معينة، وتكون هذه الأرقام المالية مختارة بعناية وليست أرقام عشوائية. فمثلا يتم قسمة مجموع الأصول المتداولة في سنة ما على مجموع الالتزامات المتداولة لنفس السنة من أجل قياس مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها الجارية.²

¹ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص127.

² عطاشه علي الزبون، إستراتيجيات التحليل المالي، دار المتنبى للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص95.

كما تعرف أيضا بأنها أحد أدوات التحليل المالي التي تقوم على أساس مجموعة من العلاقات المنطقية بين متغيرين لتشكيل رأي بخصوص قيمة الشركة.¹

ويمكن تعريفها أيضا على أنها واحدة من أدوات التحليل المالي والتي تعتمد لتحليل المركز المالي للمؤسسة وربحيتها، مما لا شك فيه أن استخدام النسب المالية لأغراض تقييم أداء المؤسسة أو تحليل مركزها الإنتمائي قد أصبح من الأمور المألوفة والواسعة الانتشار.²

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن النسب المالية هي من أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية التي تبين لنا الأداء المالي لها واتجاه الأرباح فيها ومقدار السيولة ونقاط القوة والضعف في هذه الشركة وعلى أساس هذه المعلومات يمكن التنبؤ والتخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

ثانيا: أهمية وأهداف النسب المالية.

للنسب المالية أهمية بالغة في تحليل القوائم المالية وأهداف تسعى للوصول إليها وسيتم التطرق إلى كل منهما فيما يلي:

1. أهمية النسب المالية:

تهتم غالبية المنشآت والإدارات المالية والمكاتب الاستثمارية والمحاسبون بالنسب المالية باعتبارها إحدى أدوات تقييم الأداء والظروف المالية للمنشآت في وقت ما أو من خلال سنة مالية معينة. وتعود تلك الأهمية إلى ما يلي:³

- سهولة حساب النسب المالية؛
- عبارة عن مقاييس كمية للحكم على الوحدات الداخلية؛
- توفر النسب المالية مؤشرات أساسية للحكم على الأداء دون الحاجة إلى تقديم بعض التفاصيل المالية.

2. أهداف النسب المالية:

يعتبر أسلوب التحليل المالي "بالنسب" وباستخدام القوائم المالية أكثر الأساليب شيوعا واستخداما في التحليل المالي ويهدف استخدامها إلى ما يلي:⁴

- فهم البيانات الواردة في القوائم المالية وذلك لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة. حيث أن المؤشرات المالية الناتجة عن التحليل المالي تكشف نواحي القوة والقصور في مركز المنشأة المالي،

¹ أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال جامعة آل البيت، 2015، ص19.

² بلبل حسينية وبيزار صافية، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص299.

³ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية تجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص58.

⁴ المرجع نفسه.

كما وأن الاستعانة بها يمكن المنشأة من فحص إنجازاتها السابقة، وبالتالي بيان مدى التزامها بالسياسات المالية؛

- تخفيض الحجم الكبير من البيانات المالية إلى عدد قليل ومفيد من المؤشرات المالية ذات المدلول الواضح.

ثالثاً: أنواع النسب المالية.

عند تحليل المركز المالي لأي مؤسسة يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي، وسنركز اهتمامنا على بعض من أنواع هذه النسب: نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، ونسب المديونية.

1. نسب السيولة:

تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره.¹

وتهدف هذه المجموعة من النسب المالية إلى تحليل وتقييم الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بهدف الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الحالية المتداولة قصيرة الأجل، وبما أن هذه الالتزامات يتم تسديدها من النقدية أو شبه النقدية يجب على المؤسسة أن تحتفظ بمقادير كافية من هذه الأصول (التي يسهل تحويلها إلى نقدية) تفوق وتزيد عن مقدار الخصوم المتداولة.²

وتتكون نسب السيولة من:³

أ. **نسبة التداول (نسبة السيولة العامة):** وهي نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة، إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الخصوم المتداولة فإن هذا يبين أن هذه الشركة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وأن النسبة المعيارية هي (1:2)، ويتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

ويعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون يمكن تحويله إلى النقدية بسهولة، وهذا قد لا يحدث في العديد من الأنشطة. ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = \frac{2}{1}$$

¹ زغيب مليكة ويوشنقير ميلود، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010، ص37.

² عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص29.

³ قاسم نايف علوان، **إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)**، ط01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص239-238.

ب. نسبة التداول السريعة (المختصرة): وهي نسبة الأصول المتداولة السريعة (مجموع الأصول المتداولة مطروحا منها المخزون) إلى مجموع الخصوم المتداولة. وهذه النسبة مشابهة لنسبة التداول غير أنها تستثني المخزون على أساس انه يحتاج وقتا لتحويله إلى نقد، وأن النسبة المعيارية لها هي: 1:1 ويمكن التعبير عنها:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ج. نسبة السيولة الفورية (الجاهزة، الآنية): تبين هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الخصوم الجارية، حيث يقتصر بسط هذه النسبة على النقدية وشبه النقدية وتعبّر عن مقدار تغطية الالتزامات قصيرة الأجل دون المساس بالأصول المتداولة الأخرى.¹

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

2. نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المنشأة على مختلف الأصعدة التشغيلية، كإدارة المخزون والذمم المدينة والأصول الثابتة وهو ما يفسر تسميتها نسب التشغيل، والمتتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الأصول المتداولة والثابتة من جهة والمبيعات من جهة أخرى فاستغلال المنشأة لهذه الأصول وإدارتها بشكل جيد وفعال لا بد أن يعزز حجم المبيعات ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتما على ربحية المنشأة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي.

أ. معدل دوران المخزون: تبين هذه النسبة فعالية المنشأة وقدرتها على بيع بضائعها، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها.² وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي المبيعات على المخزون، ويشمل المخزون عادة على مواد أولية، بضائع تحت الصنع، البضائع المنتجة أو المصنعة بسعر البيع، كما يمكن تحديد معدل دوران المخزون عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون.³

ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن الاستعاضة عن تكلفة المبيعات في حال عدم توفرها بالمبيعات، مع العلم أن النتائج المستخرجة عند استخدام تكلفة المبيعات يكون أفضل وأكثر تناسقا من استخدام المبيعات حيث المبيعات تعبر عن السعر السوقي بينما تكلفة المبيعات تعبر عن التكاليف حيث:

¹ بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه،

تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف01، 2018، ص 57.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص155.

³ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 362، 361.

$$\text{يكون متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة أول المدة} + \text{بضاعة آخر المدة}}{2}$$

وفي المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة.

وتحتسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المنشأة في تصريف المخزون سينعكس بمعدلات عالية مما يعني أن زيادة عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون سينعكس على فرص تحقيق الأرباح. وانخفاض عدد مرات دورات المخزون يعني انخفاض فرص الاستثمار في المخزون، وبقائه لفترات طويلة لدى المنشأة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض فرص تحقيق الأرباح وانخفاض مستوى المبيعات من جهة، بالإضافة إلى ما قد تتحمله المنشأة من تكاليف التخزين نتيجة الاحتفاظ لفترات أطول في المخزون من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ازدياد احتمالات تلف هذا المخزون وبالتالي الخسارة الفادحة للمنشأة.¹

ب. **معدل دوران الذمم المدينة:** يقيس هذا المعدل دوران المدينين وعادة ما تتشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المنشأة مع الغير أي عندما تباع منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالبا ما تضع هذه المنشآت شروط لتسديد الديون التي بزمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفؤ في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المنشأة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائيا لأن ذلك سيضع المنشأة في عسر مالي. لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل وإدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المعدومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب. ويستخدم المحلل المالي لهذا الغرض الصيغة التالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة:²

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

$$\text{ويمثل متوسط الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة أول المدة} + \text{الذمم المدينة آخر المدة}}{2}$$

وهناك نسبة أخرى والتي تستخدم لأغراض تقييم نوعية ديون المشروع هي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المالية}}$$

ج. **معدل دوران إجمالي الأصول:** تستخرج لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في

استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول}}$$

¹ مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 155.

² علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة الماجستير

في التحليل المالي، تخصص إدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، كوينهاجن، 2008، ص 24.

لمعرفة كفاءة هذا المؤشر يتطلب مقارنة النتائج المتحصل عليها لسنوات سابقة لنفس المؤسسة أو مؤسسات بنفس القطاع. لا يمكن الحكم على أداء استغلال الأصول إلا بعد معرفة طبيعة النشاط وأصول المؤسسة، حيث أن النسبة المرتفعة تدل على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة. لكن يوجه الانتقاد التالي لهذا المعدل: لا يعبر عن الاعتماد على أصول قديمة تم استهلاكها دفترياً، لأن ذلك لا يعطينا مؤشر على سرعة دوران رأس المال على الرغم من انخفاض الطاقة الإنتاجية وكفاءة الآلات والأدوات القديمة المستعملة في الإنتاج.¹

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل دوران الأصول الجارية وكذا الأصول غير الجارية كالتالي:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الجارية}}$$

بحيث تحتل هذه النسبة أهمية بالغة في المؤسسات التجارية ويدل ارتفاع معدلها على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها المتداولة وتوليد المبيعات منها، ويتحقق الارتفاع بزيادة حجم المبيعات أو انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة أو بزيادة المبيعات بنسبة تفوق نسبة الزيادة في الأصول المتداولة والعكس في حالة الانخفاض.

$$\text{معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

تعد هذه النسبة بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة بفعالية لتحقيق أقصى عائد، وكلما ارتفعت دل ذلك على جودة الأداء والعكس.

د. معدل دوران صافي رأس المال العامل: كما تعرف أيضا بنسبة صافي المبيعات إلى صافي رأس المال العامل وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

ويمثل صافي رأس المال العامل المتبقي من الأصول المتداولة بعد تغطية الالتزامات المتداولة ويمكن استخراجها من = (الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة) وبالتالي فإن الزيادة في هذا المعدل يعطي مؤشراً مهماً على كفاءة المنشأة في إدارة صافي رأس المال العامل لديها، ويبين إلى أي مدى نجحت المؤسسة في استغلال صافي رأس مالها العامل لتوسيع قاعدة وحجم مبيعاتها. ويشير معدل دوران صافي رأس المال العامل إلى مقدار المبيعات الذي يوله كل دينار من صافي رأس المال العامل.²

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة انتباه المحلل المالي عند دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة إلى احتمال لجوء إدارة المؤسسة إلى التحسين الشكلي لهذه الموجودات من خلال القيام بقصد متعمد لتحسين هذه

¹ بوضياف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² مؤيد راضي خنفر وغسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

المعدلات من خلال البيانات المالي. كأن ترفع معدل دوران البضاعة من خلال صفقات بيع كبيرة ميسرة، فتزيد المبيعات وتقل المخزون، مما يؤدي إلى تحسين الربحية وبالتالي توفر السيولة.¹

3. نسب المردودية (الربحية):

تهتم نسب الربحية بشكل عام بقياس وتقييم قدرة المشروع على تحقيق أرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة. ويعتبر مؤشر الربحية من المؤشرات المهمة من وجهة نظر كل من أصحاب المشروع، وكذلك المقرضون، ذلك لأن الأرباح التي تحققها الشركة تؤثر مباشرة على ثروة الملاك، وتعتبر ضمانا لاستمرار الشركة وقدرتها على النمو، وسداد المستحق عليها، ومن أهم نسب الربحية:²

أ. النسب التي تقيس ربحية المشروع استنادا إلى مبيعات المشروع:

وتقيس هذه المجموعة من النسب قدرة المؤسسات على ضبط عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المحققة، كما تقيس أيضا قدرة المؤسسة في توليد الأرباح من المبيعات.

$$\text{نسبة مجمل الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{مجمّل الربح من العمليات}}{\text{المبيعات}}$$

تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة عناصر تكلفة المبيعات حيث أن مجمل الربح يتم التوصل إليه من خلال المقارنة بين المبيعات الصافية وبين تكلفة المبيعات، ولا يوجد معيار نمطي لهذه النسبة لذلك لا بد من إجراء المقارنة مع نسب الصناعة ومع نسب الشركة للسنوات السابقة.

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

تعطينا هذه النسبة مؤشر على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل الشركة أي خسارة، أي إلى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر شاملة، ولغرض معرفة كون هذه النسبة جيدة أم لا يتم مقارنتها مع نفس النسب للسنوات السابقة وكذلك مع الشركات المماثلة.

ب. النسب التي تقيس ربحية المشروع استنادا إلى حجم الاستثمارات في المشروع:

الهدف منها هو قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة، هذا ويعبر العائد المرتفع عن كفاءة الإدارة.

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي قبل الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

تعتبر هذه النسبة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العامة، وكذلك فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة.

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{جملة حقوق المساهمين العاديين}}$$

¹ خالد محمود الكلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الإثماني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص 44.

² عمار أكرم عمر الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 35 و 36

تعتبر هذه النسبة مقياساً شاملاً للربحي، لأنها تقيس العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين في المؤسسة، كما يعتبر مؤشراً على قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها بحكم كون العائد على الاستثمار محددًا أساسياً لقرارات المستثمرين.

4. نسب المديونية (نسب الرفع، التغطية):

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات. كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين. وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب أهمها:

أ. **نسبة الاقتراض إلى الملكية:** يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير وتتمثل في القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين.¹ تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمؤسسة وهي تقيس إجمالي الديون إلى حقوق الملكية ويقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المؤسسة إيجابياً ويجب ألا تتجاوز هذه النسبة الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشراً سلبياً ويفقد المؤسسة استقلالها المالي وإذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن إجمالي الديون تساوي حقوق الملكية، قد لا يكون ذلك من حيث المبدأ إيجابياً، وتحسب هذه النسبة كما يلي:²

$$\text{نسبة الاقتراض إلى الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون (الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية)}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ب. **نسبة المديونية قصيرة الأجل:** تبين هذه النسبة مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم الجارية مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة (إقراضها) وبالتالي فإن نسبة الخصوم الجارية ستكون مرتفعة، وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشراً على درجة مخاطرة عالية لدى المؤسسة وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظراً لزيادة ضمان ديونهم، ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ج. **نسبة المديونية طويلة الأجل:** تظهر هذه النسبة العلاقة بين الخصوم غير الجارية (الديون طويلة الأجل) وحقوق الملكية كلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المؤسسة المالي أفضل وإذا تجاوزت

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي؛ ط1، فلسطين، 2008، ص53.

² بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2017، ص ص 68-70.

³ المرجع نفسه، ص68-69.

الواحد فإن ذلك يعني أن الديون طويلة الأجل أكبر من حقوق الملكية وهذا وضع خطير على المؤسسة والأفضل إلا تزيد هذه النسبة عن 50%، وتحسب هذه النسبة كما يلي:¹

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

د. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول: يتمثل إجمالي الديون (الخصوم الجارية+ الخصوم غير الجارية)، ويفضل الدائنون عادة نسبة منخفضة من الديون لأن انخفاض المعدل يعني ضمان أكبر للدائنين لتحصي أموالهم عمد تعرض المؤسسة للتصفية، بينما يفضل الملاك في بعض الحالات نسبة عالية من الديون لتعظيم ربحية استثماراتهم دون التضحية لسيطرتهم على المؤسسة، وتحسب هذه النسبة كالاتي:²

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

هـ. نسبة الاستقلالية المالية: تعد هذه النسبة ذات أهمية كبيرة للشركاء الاقتصاديين والماليين المتعاملين مع المؤسسة خاصة البنوك حيث أن هذه النسبة تعطي فكرة للبنك على مدى إفراط المؤسسة في الاستدانة أو اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي، كما تستعمل من طرف البنوك عند تقديم طلب الاقتراض، والبنك يتخذ قراراته على ضوء هذه النسبة بالموافقة أو بالرفض، وعادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين [2 ; 1]، وتحسب حسب العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي.

تعتبر مؤشرات التوازن المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول، أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا، وسيتم التطرق إلى هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: رأس المال العامل (FR).

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو رأس المال العامل والذي يعرف على أنه ذلك الجزء من الأموال المتميزة بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة. بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها رأس المال العامل حيث يعتبر كهامش أمان يمكن

¹ المرجع نفسه، ص 69.

² بنية حيزية، مرجع بيق ذكره، ص 69-70.

³ المرجع نفسه، ص 70.

المؤسسة من مواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدثها بعض عناصر الميزانية الأقل من سنة وتتميز هذه المخاطر في: ¹

- تباطؤ دوران بعض عناصر الأصول المتداولة؛
 - الخسائر التي يمكن أن تلحق ببعض عناصر الأصول المتداولة؛
 - إمكانية حدوث سرعة دوران بعض عناصر الأصول المتداولة.
- ملاحظة: الاستخدامات الأكثر من سنة يجب أن تمويل بموارد أكثر من سنة، وكذا الاستخدامات الأقل من سنة لا بد أن تمويل بموارد أقل من سنة.

يمكن حساب رأس المال العامل بأسلوبين هما: أسلوب أعلى الميزانية وأسلوب أسفل الميزانية.

1. أسلوب أعلى الميزانية:

في هذه الحالة فإنه يساوي الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

$$= (الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة.$$

هذا الأسلوب يركز على تحديد أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له.

الشكل رقم (06): رأس المال العامل.

أصول دائمة	أصول ثابتة
رأس المال العامل	رأس المال العامل
ديون ق.أ.	أصول متداولة

1. المصدر: زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010، ص49.

2. أسلوب أسفل الميزانية:

في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.

$$= (المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) - الديون قصيرة الأجل$$

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال.²

ثانياً: الاحتياج في رأس المال العامل (BFR).

¹ سعداوي مراد مسعود وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار للدراسات والبحوث، المجلد11، العدد04، 2020، ص42.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص50.

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما تسمى باحتياجات رأس المال العامل.¹

تعتبر احتياجات رأس المال العامل عن إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، فهو يمثل الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة أخرى.²

ويحسب بالعلاقة التالية:³

احتياجات ر.م.ع = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون ق.أ - السلفيات المصرفية).
احتياجات ر.م.ع = احتياجات التمويل - موارد التمويل.
• حالات احتياجات رأس المال العامل:

الحالة الأولى: (احتياجات رأس المال العامل < 0): معناه احتياجات الدورة، موارد الدورة، نجد بأن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال، أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

الحالة الثانية: (احتياجات رأس المال العامل > 0): يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس مال موجب ولكن عمليا يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة الأخطار.

الحالة الثالثة: (احتياجات رأس المال العامل = 0): يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال.

رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر لدورة واحدة فقط.

ثالثا: الخزينة (T).

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة السيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال، من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد التوازن المالي

¹ السبتي اسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الاقتصادي 34(01)، 2016، ص423.

² سليمة مالية، تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، أكتوبر 2021، ص506.

³ السبتي اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص423.

فإن تمكنت من تغطية احتياجاتها يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض، أما في حالة العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز.¹

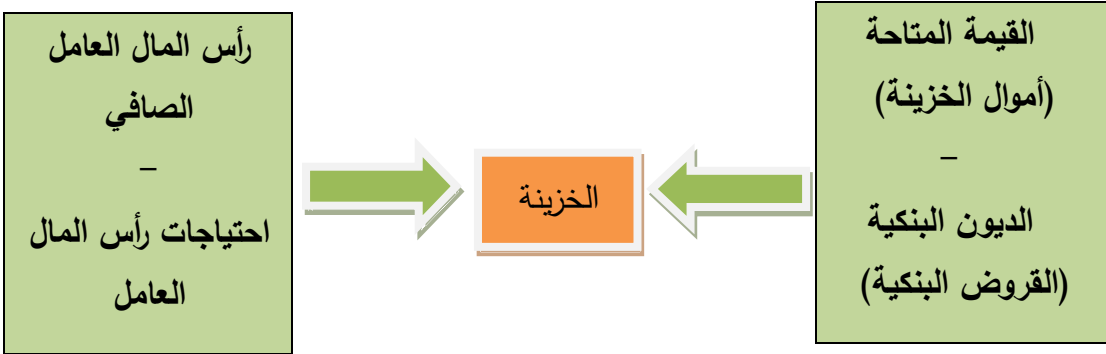
تمثل الخزينة الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة خلال دورة الاستغلال، كما يمكن معرفتها من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتمثل بالعبرة التالية:²

الخزينة = أموال الخزينة - القروض المصرفية.

أو

الخزينة = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل.

الشكل رقم (07): طرق حساب الخزينة.



المصدر: خميسي شيحة، "التسيير المالي للمؤسسة"، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص92

• الحالات التي يمكن أن تأخذها الخزينة:

- $TR > 0$: رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- $TR < 0$: رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقاتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.

¹ السمورود زبيدة وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020، ص354.

² سليلة مالية، مرجع سبق ذكره، ص506.

- $TR=0$: رأس المال العامل يساوي الاحتياج في رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى): إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

المبحث الثالث: دور أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي.

إن تطور علم الرياضيات والإحصاء وزيادة استخدام الكمبيوتر جعل من الأساليب التقليدية غير كافية للحصول على نتائج أكثر دقة وسرعة في تحليل موضوع معين، لذلك ظهرت أساليب أخرى حديثة تعتمد على التعبير الكمي والتطبيقي في دراسة وتفسير العلاقة بين مؤشرات معينة عند إجراء عملية التحليل المالي، من شأنها أن تحقق نتائج أدق في فترة زمنية قصيرة. وللتعرف على هذه الأساليب الحديثة سنقوم بدراستها بشكل مفصل من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية

المطلب الثاني: الأساليب الرياضية.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية.

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل المالي من أجل تقييم أداء الشركة أو التنبؤ بمستقبلها المالي، ولقد استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسة لسهولة تطبيقه من جهة ولنتائجه الواقعية والتي غالباً ما تنبهم بإمكانية وقوع الشركة في الفشل المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، كما يتميز هذا الأسلوب بالديناميكية والسرعة في التحليل خاصة مع توفر البرامج الالكترونية اللازمة لذلك.

أولاً: طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس.

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، والغاية من ذلك هو معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة الأساس من بين السلسلة الزمنية وتتم المقارنة معها، لكن ينبغي اختيار هذا الأساس وفق معايير دقيقة وموضوعية وبعيدة عن التحيز لكي تكون عملية المقارنة عملية موضوعية وصحيحة. أما رقم القياس فيعرف بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة معينة. ويذكر أنه عند إجراء التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية فيسمى بأسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، وينبغي إلا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة لاسيما بعد بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي التي ضربت غالبية دول العالم، والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يكون

الفرق كبيرا عندما تجرى عملية المقارنة لفترة أكثر من خمس سنوات ومن ثم فإن عملية التحليل المالي ستكون من دون جدوى.¹

ويتم احتساب العلاقة بين المؤشرات بواسطة العلاقة التالية:

$$(قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة العنصر في سنة الأساس) * 100$$

من خلال ما تقدم نلاحظ أن هذا الأسلوب يوضح التغيرات التي تحدث على مؤشر معين أو على عنصر من عناصر القائمة المالية، وهو ما يسمح للمحلل بإتباع تطور هذا العنصر وتغيراته، وبالتالي البحث في أسباب التغير من حيث الارتفاع أو الانخفاض لمساعدة الفئة موضع الاهتمام في اتخاذ القرارات المناسبة.²

ثانيا: تقنية التوقع بالمسح الآسي الخطي.

تتم هذه العملية وفقا لثلاث مراحل أساسية:³

أ- المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح α ، والذي يحسب وفقا للطريقة التالية:

$$\alpha = 2/(N + 1)$$

ب- المرحلة الثانية: حساب المضاعف الأول والثاني وفقا للمعادلتين الآتيتين:

المضاعف الأول:

$$\hat{S}_t = \alpha y_{(t-1)} + (1 - \alpha)\hat{y}$$

المضاعف الثاني:

$$\check{S}_t = \alpha y S_t + (1 - \alpha)\check{S}_{(t-1)}$$

ج- المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع:

$$Y_{(t+p)} = \hat{a}_t + b_t * p$$

حيث:

$$a = 2 S_t - \check{S}_t$$

$$b = \alpha/1 - \alpha (\hat{S}_t - \check{S}_t)$$

إن استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التحليل المالي يقتضي بعض الإجراءات الفنية، التي يجب على المحلل المالي أن يتبعها لبلوغ الغاية من عملية التحليل، نذكرها فيما يلي:⁴

- لا يمكن تطبيق هذا الأسلوب إلا عند توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية، حيث يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة في عملية التحليل؛

¹ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،

تخصص ادارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 64.

² منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

³ بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 65، 66.

⁴ منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص 68.

- يتم إعداد جدول يتكون من حقلين، الأول يمثل العناصر أما الثاني فيمثل السنوات وهو يتكون من عدة خانات حسب عدد سنوات السلسلة الزمنية؛
- تعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم تنسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في 100.

المطلب الثاني: الأساليب الرياضية.

يعتبر الأسلوب الإحصائي في عملية التحليل المالي ضروري للحصول على نتائج دقيقة، غير أنه يحتاج إلى الأسلوب الرياضي الذي يعد مكمل ومدعم له باعتبار أن علم الإحصاء والرياضيات يتلازمان في الوصول إلى نتائج عملية دقيقة، وتستعمل الأساليب الرياضية لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف، وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل طريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملماً بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

أولاً: طريقة الارتباط والانحدار.

تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:¹

$$Y = f(x)$$

بحيث تمثل y الظاهرة الأولى و x الظاهرة الثانية.

ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أشكالاً مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب والظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والتابع.

ويمكن أن تكون العلاقة الارتباطية بين متغيرين مختلفين، علاقة طردية أي تزايد أو تناقص المتغير x يؤدي إلى تزايد أو تناقص قيم المتغير y بنفس الاتجاه، وهنا يكون المتغير المستقل هو x والمتغير التابع هو y .

وقد تكون علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث أن تغير المتغير المستقل سواء بالزيادة أو بالنقصان يؤدي باتجاه معاكس إلى تناقص أو تزايد المتغير التابع. وتجدر الإشارة إلى أن الارتباط الذي يدرس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين فقط x و y مثلاً يسمى بالارتباط البسيط، أما إذا كان يهتم بدراسة قوة واتجاه العلاقة بين عدة متغيرات (x_1, x_2, x_3, \dots) ومتغير y فيطلق عليه تسمية الارتباط المتعدد.²

ثانياً: طرق البرمجة الخطية.

¹ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط01، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص233.

² منال خلخال، مرجع سبق ذكره، ص69، 70.

البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية أو نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فإن البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الأنشطة من أجل الحصول على نتائج مثلى، ويمكن تعريف البرمجة الخطية بأنها إحدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بتوزيع أو التخصيص الفعال لموارد محددة على أنشطة معروفة بقصد الوصول إلى الهدف المطلوب، وتتكون البرمجة الخطية من طرق عديدة كمعادلة المستقيم $y=ax+b$ أو طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات وغيرها من الطرق.¹

وتستخدم البرمجة الخطية في عدة أمور منها:²

- المساعدة في اتخاذ القرارات لاسيما المتعلقة بوظائف المنشأة الرئيسية؛
- تحديد المزيج الأمثل من الانتاج للحصول على أكبر منفعة ممكنة؛
- المساعدة في التخطيط والرقابة على الانتاج؛
- تساعد البرمجة الخطية في اختيار طرق الانتاج التي تحقق أكبر منفعة ممكنة؛
- تساعد في تحديد أفضل الطرق لتوزيع المنتجات من أماكن الانتاج إلى أماكن الاستخدام؛
- تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكائن من أجل الوصول إلى أقل التكاليف.

ثالثاً: المصفوفات الخطية والموجهة.

تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الانتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، أو حل مشاكل تواجه قطاعا اقتصاديا معيناً، لذا لا تستعمل هذه الطريقة إلا عند الضرورة خاصة وأنها تتميز بالتعقد وتحتاج إلى برامج معلوماتية خاصة من أجل تحليل بيانات الشركة.³

¹ بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 67.

² علي خلف عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 68.

خلاصة الفصل الثاني

حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على عملية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، حيث ارتكز مفهوم تقييم الأداء المالي على قياس مختلف النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير وأسس محددة، من أجل تحقيق مستوى أعلى من الفعالية، والكشف عن مواطن الخلل والضعف في قرارات المؤسسة واتجاهاتها المستقبلية، أما فيما يخص الفشل المالي فهو يعبر عن وضعية المؤسسة الاقتصادية في الحالات التي تكون فيها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، ولكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة وتحقيق الأهداف والتوقعات المستقبلية التي تم رسمها، يجب عليه أن يعتمد في تحليله على عدة أدوات.

ومما سبق لاحظنا أن أهمية التحليل المالي قد تعاظمت أكثر خاصة مع ظهور مستجدات مالية جديدة، حيث أصبحت الأدوات التقليدية (النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي) غير كافية للوصول الى نتائج دقيقة، مما أدى الى ضرورة البحث عن أدوات مالية أخرى حديثة (أساليب إحصائية وأخرى رياضية) تتناسب مع مختلف التغيرات وتتميز بالقدرة الكافية على ضبط مواضع الضعف وتحسينها، بالإضافة الى تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، هذا لأن الأدوات المالية الحديثة جاءت لتغطي القصور المتواجد في الأدوات المالية التقليدية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات
والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة
2018-2020.

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية للتحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، من خلال عرض المفاهيم والأدوات التقليدية والحديثة للتحليل المالي، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC باعتبارها ذات طابع اقتصادي، وسنحاول التعرف على حقيقة الوضع المالي من خلال التعرف على المؤسسة وهيكلها التنظيمي، وتحليل التقارير المالية من خلال استخدام الأساليب التقليدية وبعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي التي سبق ذكرها، وهذا بالاعتماد على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

المبحث الثاني: استخدام الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

المبحث الثالث: استخدام النماذج الكمية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء ALRECC المتخصصة في أشغال البناء، وذلك من خلال التعرض الى نشأتها، تعريفها هيكلها التنظيمي وكذا مختلف البيانات التي تخص هذه المؤسسة التي تتمحور حول سنة 2020.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

سنتناول في ها المطلب كل ما يخص مؤسسة ALRECC من لمحة تاريخية وتعريف الذي يشمل نشاط المؤسسة، وحدات انتاجها، محاجرها، موارها الماية وكا مواردها البشرية، نذكرها كالتالي:

أولاً: لمحة تاريخية عن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC.

تم انشاء المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء والمختصرة باسم ALRECC وفقا للقرار رقم 11/141 الصادر عن مجلس مشاركات الدولة بتاريخ 24/07/2014، والمتعلق بإعادة تنظيم الشركات في اطار المحفظة SGP-INDJAB، بعد الاندماج بين المجموعة SOGECOR ومجموعة OLA CONSTRUCTION اعتبارا من 01/10/2014 في شكل شركة مساهمة.

ثانيا: التعريف بالمؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط.

المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC هي شركة دراسات وانجاز لجميع فروع نشاط الأعمال الانشائية ل B.T.P.H، تختص في الانشاءات المعدنية، طلاء الواجهات الخارجية، التركيبات الداخلية والخارجية، الجدران الستارية، الأقسام القابلة للإزالة والألواح المركبة، الحرف الثانوية وشبكات الطرق المختلفة والتصنيع المسبق وإنتاج الكبائن الخرسانية والصحراوية واستغلال محاجر مجمعات البناء.

جدول رقم (03): المعلومات العامة للشركة.

اسم الشركة:	EPE ALRECC Spa
الوضع القانوني:	شركة مساهمة برأس مال عام.
المكتب الرئيسي والمصنع:	Route Nationale N°01 – Bir Mourad Raïs - Alger
الإدارة العامة:	Zone Industrielle d'Oued-smar (W.d'Alger)
هدف الشركة:	المباني والأشغال العامة والهيدروليكية.
البداية:	ولدت من اعادة الهيكلة – القرار رقم 11/141 الصادر في 24/07/2014.
رأس المال الحالي:	8021765.000,00 دينار جزائري.
النشاط:	شركة دراسات وانجاز لجميع فروع نشاط الأعمال الإنشائية ل B.T.P.H، الانشاءات المعدنية، طلاء الواجهات الخارجية، التركيبات الداخلية والخارجية، الجدران الستارية، الأقسام القابلة للإزالة والألواح

المركبة، الحرف الثانوية وشبكات الطرق المختلفة والتصنيع المسبق وإنتاج الكبائن الخرسانية والصحراوية واستغلال محاجر مجمعات البناء.	
سارية اعتبارا من 31/12/2016	5261 عامل
المساهمة:	SGP INDJAB بنسبة 100 %
المدير العام	السيد سمير يحيوي
مدقق الحسابات	السيد حدوم محند العربي والسيد بروش عبد القادر
ممتلكاتها:	تشغل الشركة 49 موقعا بمساحة 1298647 متر مربع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

1. نشاط المؤسسة:

المؤسسة تمتلك:

- أربع كيانات انشائية عامة (أشغال كبيرة)؛
- كيان تجاري ثانوي واحد وتصنيع الكبائن الصحراوية؛
- كيان طريق واحد (01) وشبكات مختلفة؛
- كيان واحد للترميم والتجديد؛
- كيانات للإنشاءات المعدنية؛
- كيان واحد لإنتاج الخرسانة+ التجهيز المسبق+ منتجات متكتلة
- كيانات لنجارة الألمنيوم، النجارة الخشبية وتنسيق الحدائق؛
- كيان واحد للأشغال العامة، هدم وتجديد؛
- أربعة محاجر إنتاج مجمعات البناء.

2. وحدات الإنتاج:

تمتلك ALRECC عدة وحدات إنتاجية محددة، وهي:

- نجارة الألمنيوم والجران الستارية (وحدات بالجزائر العاصمة، بجاية وهران)؛
- نجارة الخشب (وحدة الجزائر العاصمة)؛
- الهيكل المعدني (وحدات الجزائر وهران)؛
- مساحات خضراء (حضانة ENARP بالجزائر العاصمة)؛
- سلسلة السياج ZEMERMAN (وحدة وهران)؛
- خط إنتاج " فوهة خرسانية، ألواح، كتلة جمر... " (عين الدفلى، البلدية والجزائر العاصمة)؛
- إنتاج الخرسانة (وحدة الجزائر العاصمة)؛
- رخام (وحدة الجزائر العاصمة)؛

- الكابينات الصحراوية (وحدة الجزائر العاصمة).

3. المحاجر:

المؤسسة لديها اربعة محاجر لإنتاج مجمع من جميع مقاييس الحبيبات.
الجدول رقم (04): محاجر مؤسسة ALRECC.

التجمعات	الموقع	مسار مهني ومسار وظيفي
قياس الحبيبات المختلفة من الركام	كدارة ولاية بومرداس	كدارة
قياس الحبيبات المختلفة من الركام	واد سدر ولاية الجلفة	الجلفة
قياس الحبيبات المختلفة من الركام	واد علي ولاية الجلفة	واد علي
قياس الحبيبات المختلفة من الركام	سيدي خالد الهاشمية ولاية الجلفة	الهاشمية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

بصرف النظر عن محجر "واد علي" الذي جدد محطة التكسير، فان محطات المحاجر الأخرى لا تعمل بأقصى سرعة وهذا لأسباب تتعلق بالتجاوز التكنولوجي.

4. الموارد المادية:

تمتلك مؤسسة ALRECC العديد من المواد المادية والمتمثلة في وسائل النقل التي تتكون من 96 شاحنة خلاط، 84 شاحنة تفريغ، 29 شاحنة مسطحة، 73 جرار طريق، 11 شاحنة خزان، 21 قلابة نصف مقطورة، 42 نصف مقطورة مسطحة، 24 نصف مقطورة وعاء الاسمنت، 11 ناقلة آلات نصف مقطورة وشاحنة فرش. كما تملك المؤسسة وسائل خاصة بانتاج الخرسانة تتمثل في 51 ماكينة لصناعة الخرسانة، 45 خلاط اسمنت، 9 مضخات للخرسانة، 8 شاحنات مضخة. اما الات الرفع التي تملكها مؤسسة ALRECC فتتمثل في 68 رافعة ثابتة، 29 رافعة متحركة، 27 رافعة شوكية، 10 عربات تلسكوبية، 7رافعات علوية. ايضا فيما يخص الآلات التي تستخدم في الأرض والصندقة فتملك المؤسسة 9 جرافات، 26 رافعة شوكية، شاحنتين زاحفتين، 30 مجرفة زاحفة، 18 شاحن رجعي، 14 ضاغطة، 4 ممهدات للأرض و3 قواطع، أما الصندقة فتملك 18 صندقة نفق (مجموعات) و20 نموذج معياري (مجموعات).

5. الموارد البشرية:

بلغ عدد القوى العاملة في مؤسسة ALRECC في 31 ديسمبر 2020 "5261 عامل"، ويتوزعون على النحو التالي:

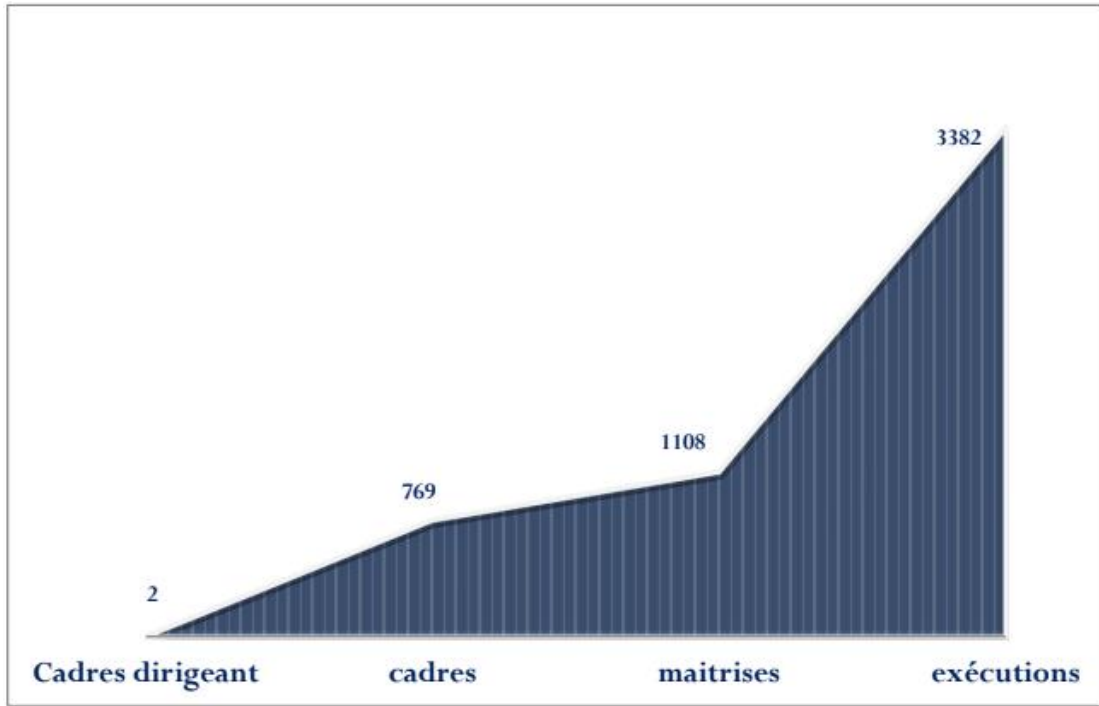
الجدول رقم (05): تطور القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية.

الفئة	2018	2019	التطور في الفترة (2019/2018)	2020	التطور في الفترة (2020/2019)
الإطارات	990	931	-59	771	-160
السادة	1414	1335	-79	1108	-227
التنفيذ	4668	4354	-314	3382	-972
المجموع	7072	6620	-452	5261	-1359

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح توزيع القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية لسنة 2020:

الشكل رقم (08): توزيع القوى العاملة حسب الفئة الاجتماعية والمهنية.

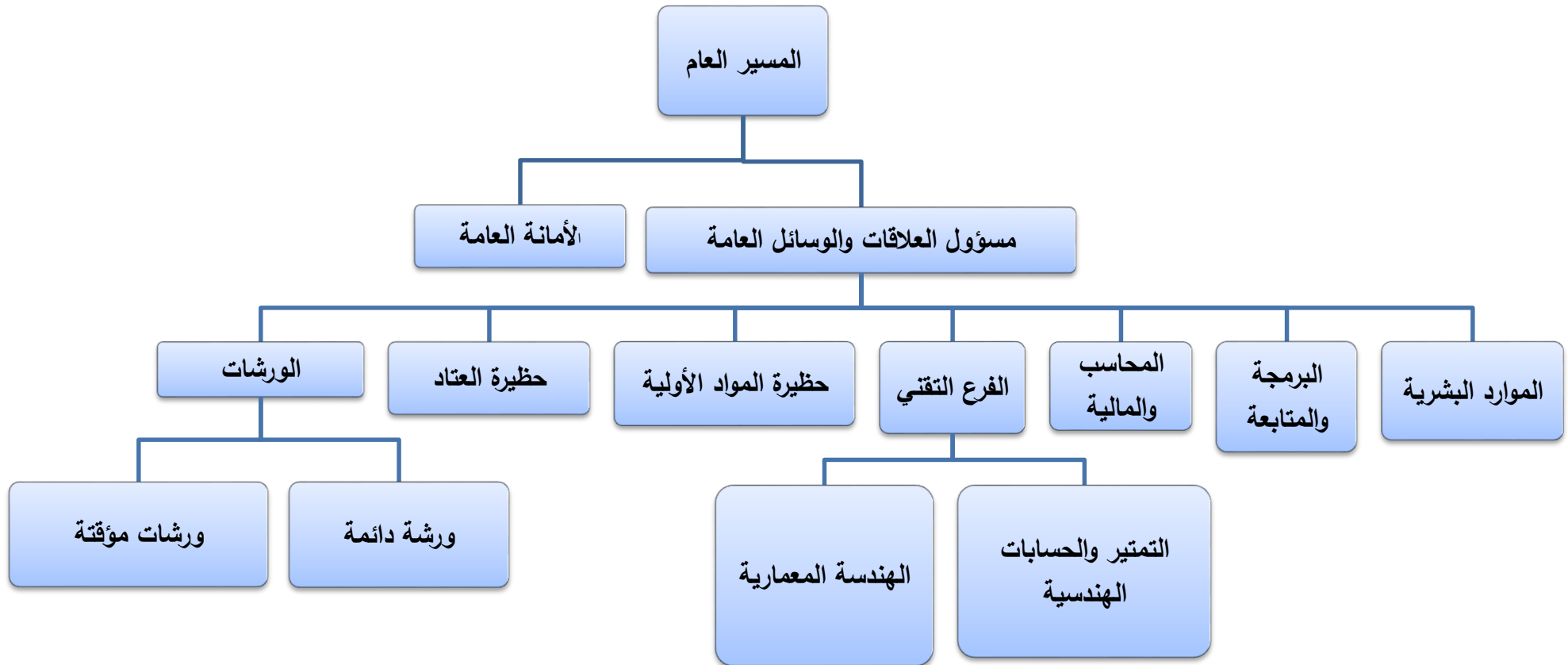


المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يتمثل الهيكل التنظيمي الموضح لمختلف وظائف المؤسسة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لمؤسسة ALRECC.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

فيما يلي سنشرح أهم المصالح في المؤسسة ووظائفها:

- **المسير العام:** يشرف على المؤسسة، فهو الذي يتزعمها ويقدم لها القيادة الرشيدة، ومن مسؤولياته المراجعة والنظر والتقرير في السياسات العامة التي تؤثر الى حد كبير على كيفية ادارة المؤسسة وقيادتها، بحيث انها تكون فعالة من حيث انجاز المشاريع وتحقيق الأرباح، وتعزيز موقفها من العملاء وأصحاب المشاريع.
- **مسؤول العلاقات والوسائل العامة:** من خلال هذا الموقع يمكنه أن يلعب دورا كبيرا فيما يتعلق بالتنسيق وتكامل اعمال المدراء الآخرين، وبالتالي إمكانية معالجة المشكل الذي يمكن أن ينجم عن استقلاليتهم بالنسبة لبعضهم البعض، اضافة الى أنه يكون حريصا على فعالية المؤسسة بصفته منسق اذ أنه بإمكانه تقييم وتسيير أداء المؤسسة ككل من خلال موقعه. ويقوم أيضا سير نشاط المؤسسة ومشاريعها والجانب القانوني والاداري لها، وهو المعني الأول بامداد احتياجات المؤسسة فيما يتعلق بتوظيف واختيار المستخدمين التقنيين (المسؤولين عن عمليات التشغيل) بكيفية تتلاءم مع احتياجات المؤسسة، وأخيرا فانه يقوم باعانة المدير العام في أداء اعماله.
- **مصلحة المالية والمحاسبة:** من بين مهامها اعداد الحالة المالية للمؤسسة وادارة المحاسبة ومراقبة تكاليف العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- **مسؤول الدراسات والبرمجة:** من ضمن ما تتضمن مسؤولياته تقويم المشاريع، وهو بذلك يتحمل كل المسؤولية بالنسبة للمؤسسة فيما يتعلق بتقنيات التصميم وتقويم تكاليف الانجاز، كما على مدير الدراسات والبرمجة التخطيط والتنسيق لإدارة كل المشاريع وانجاحها من ناحية اتمام دراستها.
- **مسؤول موارد العتاد:** هو المسؤول عن تموين العملية الانتاجية بتأمين المدخلات التي تحتاجها المؤسسة في مشاريعها، فنتم على مستوى هذه المديرية كل عمليات الطلبات والعلاقات بالموردين، وتسيير المخزونات والتزويد بالعتاد اللازم وصيانته، حيث أنها تشرف على تسيير حظيرة المؤسسة.
- **مسؤول المشاريع:** يقوم بأعمال التنسيق والاتصال اليومي لتأدية اعمال المشروع المسنود اليه، فهو يتعامل مباشرة مع صاحب المشروع في كل ما يتعلق به، اضافة الى انه يقوم بالإشراف على فريق من التقنيين الذين تحت تصرفه اثناء عمله، ومن مسؤولياته أيضا انجاز المشروع بأقل التكاليف بحيث تؤدي الى تحقيق الأرباح، مع احترام الآجال المتعاقد عليها مع صاحب العمل، ومراقبة الجودة في الانجاز.
- **مصلحة الفروع التقنية:** هي مصلحة حساسة جدا، حيث يتم على مستواها دراسات وقياسات (حساب التكاليف الدقيقة) الخاصة بالمشاريع قبل بدايتها، وأيضا التصاميم الهندسية، حيث يمد كل مسؤول فريقه بالتوجيهات التقنية اللازمة، وذلك بالتوجيه والتدريب على المهارات المهنية والتقنية. كما أنها تخضع لمراقبة دورية من طرف أخصائيين أجنب عن المؤسسة.

المطلب الثالث: تقديم القوائم المالية لمؤسسة ALRECC.

تمت الموافقة على القوائم للسنة المالية 2020، لفترة من 2020/01/01 إلى 2020/12/31، وفقاً لمعايير SCF، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد المعمول به اعتباراً من 2010/01/01. تتم صياغة هذه البيانات المالية وعرضها وفقاً للإطار المفاهيمي للصندوق الجزائري المعني بالتمويل، المحدد من خلال القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة والمحتوى والعرض. كتسمية وقواعد تشغيل الحسابات.

نقوم بعرض القوائم المالية لمؤسسة ALRECC كالتالي:

أولاً: الميزانية (أصول - خصوم) لمؤسسة ALRECC.

الجدول رقم (06): ميزانية مؤسسة ALRECC - أصول.

2019	2020			الأصول
	الصافي	الاهتلاكات أو المؤنات	الخام	
				أصول غير جارية
				فارق الشراء
10 165 719,04	8 764 184 .77	35 947 408.85	44 711 593.62	التثبيات غير المادية
				التثبيات المادية
6 774 581 206,63	6 774 581 206.63		6 774 581 206.63	أراضي
650 500 170,33	607 969 549.40	2 551 294 035.97	3 159 263 585.37	مباني
5 475 394 957,83	4 385 027 139.00	7 204 236 743.45	11 589 263 882.45	تثبيات مادية أخرى
295 246 638,68	355 833 635.50	38 881 699.46	394 715 334.96	تثبيات تحت الامتياز
426 078 660,06	395 916 976.16	1 221 379.20	397 138 355.36	تثبيات جاري انجازها
				التثبيات المالية
121 234 880,00	78 377 737.14		78 377 737.14	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة
63 295 000,00	63 295 000.00	337 500 000.00	400 795 000.00	سندات المساهمة الأخرى
30 000 000,00	30 345 651.53		30 345 651.53	سندات مثبته أخرى
381 971 775,18	387 645 401.05	134 469 852.32	522 115 253.37	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
1 472 331 514,27	3 076 477 117.01		3 076 477 117.01	ضرائب مؤجلة على الأصل
15 700 800 522,02	16 164 233 598.19	10 303 551 119.25	26 467 784 717.44	إجمالي الأصول غير الجارية
				الأصول الجارية
8 010 132 008,53	7 588 786 647.57	477 558 084.04	8 066 344 731.61	المخزونات والجاري انجازها
				الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة
4 919 488 680,05	4 877 091 059.02	1 760 123 167.50	6 607 214 226.52	الزبائن
2 618 956 043,81	2 805 015 174.35	489 750 359.00	3 294 765 533.35	المديون الآخرون
574 476 730,00	717 571 029.13	9 812 202.57	727 383 231.70	الضرائب
				الذمم المدينة الأخرى والاستخدامات المماثلة

الفصل الثالث دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020.

				الموجودات وما يماثلها
1 150 000,00	2 875 000,00		2 875 000,00	توظيفات وأصول مالية جارية
223 726 373,26	212 817 304,51	87 552 193,22	300 369 497,73	الخزينة
16 347 929 835,65	16 204 156 214,58	2 824 796 006,33	19 028 952 220,91	إجمالي الأصول الجارية
32 048 730 357,67	32 368 389 812,77	13 128 347 125,58	45 496 736 938,35	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (07): ميزانية مؤسسة ALRECC - خصوم.

2019	2020	خصوم
		الأموال الخاصة:
8 021 765 000,00	8 021 765 000,00	رأس المال الصادر
312 000 000,00	312 000 000,00	رأس المال غير المطلوب
357 656 862,05	357 656 862,05	الاحتياطيات والعلاوات (الاحتياطيات الموحدة)
		فارق اعادة التقييم
		فارق المعادلة
-2 593 280 835,24	-2 170 684 936,84	النتيجة الصافية
-4 243 424 116,39	-6 943 376 616,45	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى- ترحيل من جديد
1 854 716 910,42	-422 639 691,24	المجموع الأول
		الخصوم غير الجارية:
9 129 372 028,97	9 757 247 868,20	القروض والديون المالية
29 011 968,15	29 223 295,24	الضرائب المؤجلة
44 943 750,00	44943 750,00	ديون أخرى غير جارية
469 093 841,42	418 193 490,79	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
9 672 421 588,54	10 249 608 404,23	المجموع الثاني
		الخصوم الجارية:
8 531 843 582,59	8 807 429 936,80	الموردون والحسابات الملحقة
1 636 434 221,60	1 814 557 061,51	الضرائب
9 140 848 305,82	9 409 639 629,18	الديون الأخرى
1 212 465 748,70	2 509 794 472,29	خزينة الخصوم
20 521 591 858,71	22 541 421 099,78	المجموع الثالث
32 048 730 357,67	32 368 389 812,77	المجموع العام للخصوم

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: جدول حسابات النتائج.

ويظهر فيه كل البيانات الخاصة بجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وذلك للسنتين 2019-2020

كالتالي:

جدول رقم (08): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة.

2019	2020	البيان
3 935 281 606,19	1 750 039 645.77	المبيعات والمنتجات الملحقة
-198 050 819,40	-297 204 586.10	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
22 946 485,70	9 550 000.00	الانتاج المثبت
		اعانات الاستغلال
3 760 177 272,49	1 462 385 059.67	1- انتاج السنة المالية
-1 217 137 987,99	-640 513 030.73	المشتريات المستهلكة
-1 840 637 471,45	-1 040 094 485.95	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-3 057 775 459,44	-1 680 607 516.68	2- استهلاك السنة المالية
702 401 813,05	-218 222 457.01	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
-3 176 614 442,73	-2 362 719 749.66	أعباء العاملين
-96 239 845,16	-77 571 780.57	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
-2 570 452 474,84	-2 658 513 987.24	4- فائض التشغيل الإجمالي
40 180 853,20	156 941 011.24	المنتجات العملية الأخرى
-41 149 147,83	-238 588 418.91	الأعباء العملية الأخرى
-1 204 439 059,04	-1 104 999 003.61	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
227 166 110,74	138 556 823.98	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
-3 548 693 717,77	-3 706 603 574.54	5- النتيجة العملية
4 610 580,34	11 416 767.32	المنتجات المالية
-74 272 684,12	-56 342 131.28	الأعباء المالية
-69 662 103,78	-44 925 363.96	6- النتيجة المالية
-3 618 355 821,55	-3 751 528 938.50	7- النتيجة الجارية قبل الضرائب (5+6)
-10 000,00	-10 000.00	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
910 128 828,59	1 580 854 001.66	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
4 032 134 816,77	1 769 299 662.21	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-6 740 371 809,73	-3 939 984 599.05	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-2 708 236 992,96	-2 170 684 936.84	8- نتيجة الأنشطة العادية
114 956 157,72		عناصر غير عادية منتجات
		عناصر غير عادية أعباء
114 956 157,72		9- النتيجة غير العادية
-2 593 280 835,24	-2 170 684 936 .84	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة.

الجدول رقم (09): جدول تدفقات الخزينة.

2019	2020	البيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
4 119 540 344,01	3 964 949 978.58	الإيصالات الواردة من العملاء
- 10 958 374 800,93	-5 214 883 795.07	المبالغ المدفوعة للموردين والموظفين
- 481 257 551,21	-477 339 691.38	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
		الضرائب على النتائج المدفوعة
10 917 687,42	-9 037 881.43	التدفق النقدي قبل العناصر غير العادية
- 506 748,04	-	الحسابات المالية
- 7 309 681 068,75	-1 736 311 389.30	التدفق النقدي من العناصر العادية
92 806 253,79	-120 971 552.84	التدفق النقدي من العناصر غير العادية
- 7 216 874 814,96	-1 857 282 942.14	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (أ)
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
- 18 152 250,86	-1 473 668 .04	المصرفات على حيازة الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة
110 943 842,28	-	النقد المحصل من التصرف في الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة
- 78 113 252,97	-10 362 865.64	المصرفات على حيازة الأصول المالية الثابتة
45 895 182,17	49 277 971.61	النقد المحصل من التصرف في الأصول المالية الثابتة
	1 725 000.00	الفوائد المحصلة من الاستثمارات المالية
3 251 840,16	9 685 805.00	توزيعات الأرباح وحصة الأرباح المستلمة
63 825 360,78	48 852 242.93	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية (ب)
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		إيصالات بعد إصدار الأسهم
		توزيعات الأرباح وتوزيعات أخرى
2 087 597 549,98	2 176 921 290.26	المقبوضات من القروض
- 1 397 624 334,35	-1676 728 383.369	سداد القروض أو الديون الأخرى المماثلة
689 973 215,63	500 192 906.87	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية (ج)
		أثر تغيرات أسعار الصرف على النقد والنقد المعادل
- 6 463 076 238,55	-1 308 237 792.34	التغير في النقدية خلال الفترة (أ+ب+ج)
- 551 923 681,11	-988 739 375.44	رصيد النقدية في بداية الفترة
- 988 739 375,44	-2 296 977 167.78	رصيد النقدية في نهاية الفترة
- 436 815 694,33	-1 308 237 792.34	التغير في النقدية خلال الفترة
- 2 156 465 140,91	-862 447 144.50	التوفيق مع نتيجة المحاسبة

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

رابعاً: جدول تغيرات الأموال الخاصة لمؤسسة ALRECC.

الجدول رقم (10): جدول تغيرات الأموال الخاصة.

الإحتياطات والنتيجة	فارق اعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الاصدار	رأسمال المؤسسة	Désignation
-4 276 118 433.91	0,00	0,00	357 656 862,05	8 337 650 000,00	الرصيد في 31 ديسمبر 2018
-	-	-	-	-	تغيير الطريقة المحاسبية
32 694 317.52	-	-	-	-	تصحيح الأخطاء الهامة
-	-	-	-	-	اعادة تقييم التثبيات
-	-	-	-	-	الأرباح أو الخسائر غير المدرجة
-	-	-	-	-	الحصص المدفوعة
-	-	-	-	-	زيادة رأس المال
-2 593 280 835.24	-	-	-	-	صافي نتيجة السنة المالية 2019
-6 836 704 951.63	0,00	0,00	357 656 862,05	8 333 765 000,00	الرصيد في 31 ديسمبر 2019
-	-	-	-	-	تغيير الطريقة المحاسبية
106 671 664.82	-	-	-	-	تصحيح الأخطاء الهامة
-	-	-	-	-	اعادة تقييم التثبيات
-	-	-	-	-	الأرباح أو الخسائر غير المدرجة
-	-	-	-	-	الحصص المدفوعة
-	-	-	-	-	زيادة رأس المال
-2 170 684 936.84	-	-	-	-	صافي نتيجة السنة المالية 2020
-9 114 061 553.29	0,00	0,00	357 656 862,05	8 333 765 000,00	الرصيد في 31 ديسمبر 2020

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

خامساً: الملاحق لمؤسسة ALRECC.

تقدم الملاحق أدناه القواعد والأساليب المحاسبية المعتمدة من قبل مؤسسة ALRECC لحفظ حساباتها. ثم تقدم وثيقة موجزة تحتوي على معلومات مهمة، من المحتمل أن تؤثر على حكم القراء لهذه الملاحق، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المادة 260 من المرسوم الصادر في 26 يوليو 2008. سنقدم هذه المعلومات أدناه من خلال الملاحظات الملحقة التالية:

1- طريقة المحاسبة:

• الأصول الثابتة والاستهلاك:

يتم تسجيل الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية توجد أصول ثابتة تشمل على عناصر تستهلك بشكل مختلف. تتكون هذه الأصول الثابتة من معدات الأشغال العامة ومعدات النقل ومعدات المكاتب وأجهزة

الكمبيوتر والأدوات التي يتم استهلاكها باستمرار وبشكل منتظم. لذلك فإن الاستهلاك الخطي هو الأنسب من خلال الاحتفاظ بشحن ثابت خلال عمر الأصل.

• طريقة تقييم المخزون:

تتكون المخزونات بشكل أساسي من الإمدادات، مثل مواد البناء والركام والإسمنت، قضبان التسليح وما إلى ذلك، يتم تقييم إدخالاتهم بتكلفة الشراء: سعر الشراء الذي يجب إضافته، وربما تكاليف الأساليب. عند طرحها للاستهلاك، يتم استخدام طريقة المتوسط المرجح للتكلفة.

• الجرد المادي للمخزونات:

بالنظر إلى أن الشركة تنفذ عدة مشاريع في شكل أعمال في الموقع، فقد لوحظت حركة كبيرة للمخزون خلال هذه السنة المالية، بسبب الأعمال ومواقع البناء، ونتيجة لذلك أطلقت الإدارة العامة حملة جرد من خلال ملاحظات توضيحية.

تم تشكيل لجان التعداد والفرز على مستوى كل جهة وإدارة مشروع مسؤولة عن إنشاء قوائم الجرد المقيمة وتحديد أي تباينات وشرحها.

تهدف لجنة المخزون المركزية على مستوى الشركة إلى:

- متابعة وتوجيه لجان الجرد للجهات والمركز الرئيسي وإدارة المشاريع
- معالجة بيانات الجرد والاختلافات
- توحيد بيانات المخزون، وكذلك المحاضر.

• الحساب الجاري:

يتم التقييم والاعتراف بالعمل الجاري (أو الإنتاج المخزن) وفقاً لطريقة التكلفة الفعلية، اعتماداً على المرفقات.

يتم تطبيق طريقة التقدم، المنصوص عليها في النظام المحاسبي والمالي الجديد، لتقييم هذه المعايير (الإنتاج المرتبط).

نظراً لأهمية وحجم المشاريع المنفذة، فقد أنشأت ALRECC منظمة قادرة على تلبية المتطلبات التنظيمية والإجراءات الحالية، ولا سيما إعداد تقارير التقدم الفعلي.

على مستوى كل كيان أو قسم مشروع، قامت الشركة بتعيين مهندسين ومساحين للكميات، يكونون مسؤولين عن الإبلاغ عن التقدم المحرز في المشاريع، ويتم وضع هؤلاء على أساس أوضاع العمل.

• الذمم المدينة والديون:

يتم الاعتراف بالمدينين والديون وتقييمها بقيمتها العادلة ويتم تحليلها في نهاية كل فترة لجميع المنشآت، سيتم تعديلها من خلال الاعتراف بالضعف عند الضرورة.

• أحكام التزامات المعاشات التقاعدية:

بالرجوع إلى مذكرة المنهجية الخاصة SCF، وموافقة CA، احتفظت الإدارة العامة للشركة بتكوين مخصص لتعويض التقاعد للسنة المالية 2020 بمبلغ 57.890.105 دج محسوب في مخصص حسابات المصاريف.

2- الميزانية - أصول:

• الأصول غير المتداولة

ملاحظة 1: الأصول الثابتة: الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة هي كما يلي، بالقيمة الإجمالية: (DA)

جدول رقم (11): الأصول غير المتداولة.

البيان	2020	2019	التغيرات في الأوراق المالية	%
القيم غير الملموسة - البرمجيات	44 711 594	45 349 738	- 638 144	-1,41
الأراضي	6 774 581 206	6 774 581 206	-	0,00
المباني	3 159 263 585	2 960 804 780	198 458 805	6,70
أصول ثابتة أخرى	11 589 263 882	11 913 844 475	- 324 580 593	-2,72
تثبيتات تحت الامتياز	394 715 334	394 715 334	-	0,00
تثبيتات جاري انجازها	397 138 355	427 300 039	- 30 161 684	-7,06
المجموع:	22 359 673 956	22 516 595 572	- 156 921 616	- 0,70

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

يبلغ إجمالي مبلغ الأصول الثابتة 22,359,673,956 دج ، وتشمل هذه الأصول الثابتة:

- 1) برامج محاسبة وإدارة مختلفة بمبلغ 44.711.594 دج ؛
- 2) أرض مملوكة للشركة بمبلغ 581206 6774 دج؛
- 3) المباني الإدارية والتجارية بقيمة 3,159,263,585 دج؛
- 4) درفلة متنوعة ، أشغال عامة ، خرسانة وأعمال إنشائية مقابل 11589263882 دج؛
- 5) الأصول الثابتة من أراضي الامتياز والمباني الممنوحة في الامتياز من قبل المجالات العامة إلى ENARP و ECOPROM و SOGECOR و ECB بمبلغ 394,715,334 دج؛
- 6) تبلغ قيمة الأصول الثابتة قيد التنفيذ 397138355 دج.

ملاحظة 2: الأوراق المالية التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية: 78,377,737 دج: هي أوراق مالية محتفظ بها في كيانات شقيقة ؛ MEDIBAT عنابة 37,984,880 دينار جزائري بنسبة 27.60٪، و PROMOTION IMMOBILIERE 21ème SIECLE ب 40,392,857.14 DA أي بنسبة 30٪.

الانخفاض في الأوراق المالية بمبلغ 42,857,142 دج من خلال المساهمة في السنة المالية 2019 وبسبب سداد جزء من الأوراق المالية المملوكة لشركة PROMOTION IMMOBILIERE 21ème SIECLE بعد الحل المبكر المعلن في 2020/04/30.

• **الأصول الحالية:**

ملاحظة 7: المخزونات والجاري انجازها:

يبلغ إجمالي المخزونات والجاري انجازها بتاريخ 2020/12/31 مبلغ إجمالي قدره 8 066 344 732 دج، وهي تتكون من مواد بناء مختلفة بالإضافة إلى الإنتاج المخزن، وتظهر التفاصيل حسب الكيان للمخزونات والأعمال القائمة في الجدول أدناه:

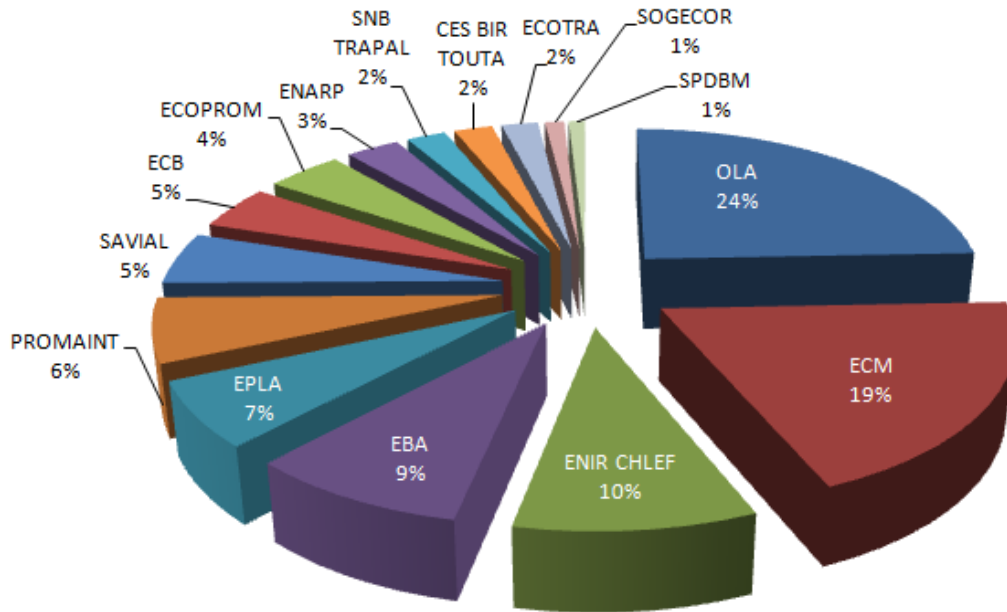
الجدول رقم (12): قائمة المخزونات والجاري انجازها.

قائمة المخزونات والجاري انجازها في 2020/12/31 ب: دج			
المبلغ الصافي	أحكام	المبالغ الاجمالية	الكيان
2 028 007 468	1 392 231	2 029 399 699	OLA
91 527 297	-	91 527 297	SOGECOR
222 821 892	-	222 821 892	SNB TRAPAL
503 590 363	2 730 270	506 320 633	PROMAINT
144 338 823	39 330 058	183 668 882	CES BIR TOUTA
777 859 865	1 291 818	779 151 683	ENIR CHLEF
559 408 497	75 310 640	634 719 137	EBA
348 125 404	23 549 527	370 941 050	ECB
1 323 328 246	78 808 440	1 402 136 687	ECM
324 175 360	-	324 175 367	ECOPROM
171 269 648	-	171 269 548	ECOTRA
179 134 615	62 234 969	241 369 584	ENARP
371 145 500	161 906 185	533 051 685	EPLA
481 119 801	21 511 383	502 631 184	SAVIAL
62 933 960	10 226 443	73 160 403	SPDBM
7 588 786 648	477 558 084	8 066 344 732	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (10): إصلاحات المخزونات والجاري إنجازها حسب الكيان.

إصلاحات المخزونات والجاري إنجازها حسب الكيان.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: استخدام الأساليب التقليدية والحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء مؤسسة ALRECC.

سنحاول في هذا المبحث تقييم أداء المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط، وذلك باستخدام الأساليب التقليدية (النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي) والبعض من الأساليب الحديثة (طريقة الحساب باستخدام سنة الأساس)، وهذا في السنوات 2018، 2019، 2020.

المطلب الأول: تحليل الميزانية لمؤسسة ALRECC.

تم استخدام الميزانية المحاسبية في الدراسة لكونها مطابقة للميزانية المالية وهذا حسب رأي إطارات مؤسسة ALRECC، وفيما يلي نستعرض تحليل الميزانية المالية:

أولا: التحليل الأفقي للميزانية المالية لمؤسسة ALRECC.

الجدول رقم (13): التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول-خصوم (2018-2019).

التغير النسبي %	التغير المطلق	2019	2018	البيان
-1.50	-238406203.7	15700800522.02	15939206725.76	أصول غير جارية
-12.31	-1427667.41	10165719.04	11593386.45	تثبيات غير مادية
-8.05	-1192647298.92	13621801633.53	14814448932.45	تثبيات مادية
-1.61	-110943842.2	6774581206.63	6885525048.91	أراضي
45.93	204738385.76	650500170.33	445761811.57	مباني
-13.91	-884789604.4	5475394997.83	6360182962.29	تثبيات مادية أخرى
-19.27	-70491720.82	295246638.68	355738359.50	تثبيات تحت الامتياز
-6.82	-31162490.12	426078660.06	457241150.18	تثبيات جاري إنجازها
184.87	2046778762.59	3159943169.45	1113164406.86	تثبيات مالية
-	121234880	121234880	-	سندات المساهمة المقومة بواسطة ال...
-65.70	-121234880	63295000	184529880	سندات المساهمة الأخرى
-	30 000 000	30 000 000	-	سندات مثبته أخرى
1.36	5126930.15	381971775.18	376844845.03	القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية
1668.28	920541832.44	1472331514.27	551789681.83	ضرائب مؤجلة على الأصل
-17.30	-3420699760	16347929835.65	19768629595.95	الأصول الجارية
-5.75	-488875417	8010132008.53	8499007425.51	المخزونات والجاري إنجازها
-22.75	-2389251793	8112921453.86	10502173247.46	الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة
-33.36	-2462520217	4919488680.05	7382008896.83	الزيائن
-3.56	-96646683.95	2618956043.81	2715602727.76	المدينون الآخرون
-28.60	-230084892.9	574476730	804561622.87	الضرائب
-	-	-	-	الذمم المدينة الأخرى والاستخدامات المماثلة
-38.80	-142572549.72	224876373.26	367448922.98	الموجودات وما يماثلها
-	1150000	1150000	0	توظيفات وأصول مالية جارية
-39.11	-143722549.7	223726373.26	367448922.98	الخزينة
-10.25	-3659105964.04	32048730357.67	35707836321.71	المجموع العام للأصول
/	/	/	/	الخصوم

الفصل الثالث دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020.

-57.99	-2560586518	1854716910.42	4415303428.14	الأموال الخاصة
0	0	8021765000	8021765000	رأس المال الصادر
0	0	312 000 000	312 000 000	رأس المال غير المطلوب
0	0	357656862.05	357656862.05	احتياطات والعلاوات
-	0	0	0	فارق إعادة التقييم
-	0	0	0	فارق المعادلة
-26.85	952094138.23	-2593280835.24	-3545374973.47	النتيجة الصافية
-680.70	4974167576.83	-4243424116.39	-730743460.40	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
-1.63	-160285924.7	9672421588.54	9832707513.20	الخصوم غير الجارية
921.57	8228495116.2	9021372028.97	892876912.77	القروض والديون المالية
0	0	29011968.15	29011968.15	الضرائب (المؤجلة)
-5.16	-282577185	44943750	327520935	ديون أخرى غير جارية
-91.43	-5004952255	469093841.42	5474046097.28	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات مسبقا
-4.37	-938233521.66	20521591858.71	21459825380.37	الخصوم الجارية
-8.47	-789856558.39	8531843582.59	9321700140.98	المورودون والحسابات الملحقة
-15.17	-292704238.56	1636434221.60	1929138460.16	الضرائب
-1.60	-148767869.32	9140848305.82	9289616175.14	الديون الأخرى
31.88	293093144.61	1212465748.70	919372604.09	خزينة الخصوم
-10.25	-3659105964.04	32048730357.67	35707836321.71	المجموع العام للخصوم

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (14): التحليل الأفقي للميزانية المالية أصول-خصوم (2019-2020).

التغيير النسبي %	التغيير المطلق	2020	2019	البيان
2.95	463433076.17	16164233598.19	15700800522.02	أصول غير جارية
-13.79	-1401534.27	8764184.77	10165719.04	التثبيبات غير المادية
-8.10	-1102473126.84	12519328506.69	13621801633.53	التثبيبات المادية
0	0	6774581206.63	6774581206.63	أراضي
-6.54	-42530620.93	607969549.40	650500170.33	مباني
-19.91	-1090367818.83	4385027139	5475394957.83	تثبيبات مادية أخرى
20.52	60586996.82	355833635.50	295246638.68	تثبيبات تحت الامتياز
-7.08	-30161683.9	395916976.16	426078660.06	تثبيبات جاري إنجازها
15.07	476197737.28	3636140906.73	3159943169.45	التثبيبات المالية
-35.35	-42857142.86	78377737.14	121234880	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة
0	0	63295000	63295000	سندات المساهمة الأخرى
1.15	345651.53	30345651.53	30 000 000	سندات مثبتة أخرى
1.49	5673625.87	387645401.05	381971775.18	القروض وأصول المالية الأخرى غير الجارية
108.95	1604145602.74	3076477117.01	1472331514.27	ضرائب مؤجلة على الأصل
-0.88	-143773621.07	16204156214.58	16347929835.65	الأصول الجارية
-5.26	-421345360.96	7588786647.57	8010132008.53	المخزونات والجاري إنجازها
3.53	286755808.64	8399677262.50	8112921453.86	الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة

الفصل الثالث دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020.

-0.86	-42397621.03	4877091059.02	4919488680.05	الزيائن
7.10	186059130.54	2805015174.35	2618956043.81	المدينون الآخرون
24.91	143094299.13	717571029.13	574476730	الضرائب
-	-	-	-	الذمم المدينة الآخرون والاستخدامات المماثلة
85.92	193204667.25	215692304.51	224876373.26	الموجودات وما يماثلها
150	1725000	2875000	1150000	توظيفات وأصول مالية جارية
-4.88	-10909068.75	212817304.51	223726373.26	الخزينة
1	319659455.1	32368389812.77	32048730357.67	المجموع العام للأصول
/	/	/	/	الخصوم
-122.79	-2277356601.66	-422639691.24	1854716910.42	الأموال الخاصة
0	0	8021765000	8021765000	رأس المال الصادر
0	0	312 000 000	312 000 000	رأس المال غير المطلوب
0	0	357656862.05	357656862.05	الاحتياطيات والعلاوات (.....)
0	0	0	0	فارق إعادة التقييم
0	0	0	0	فارق المعادلة
-16.30	422595898.4	-2170684936.84	-2593280835.24	النتيجة الصافية
63.63	-2699952500.06	-6943376616.45	-4243424116.39	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد
5.97	577186815.69	10249608404.23	9672421588.54	الخصوم الجارية
6.88	627875839.23	9757247868.20	9129372028.97	القروض والديون المالية
0.73	211327.09	29223295.24	29011968.15	الضرائب (المؤجلة)
0	0	44943750	44943750	ديون أخرى غير جارية
-10.85	-50900350.63	418193490.79	469093841.42	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
9.84	2019.829241.07	22541421099.78	20521591858.71	الخصوم الجارية
3.23	275586354.21	8807429936.80	8531843582.59	الموردون والحسابات الملحقة
10.88	178122839.91	1814557061.51	1636434221.60	الضرائب
2.94	268791323.36	9409639629.18	9140848305.82	الديون الأخرى
107	1297328723.59	2509794472.29	1212465748.70	خزينة الخصوم
100	319659455.1	32368389812.77	32048730357.67	المجموع العام للخصوم

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: من خلال الجدول يمكن استنباط النتائج التالية:

الأصول:

1. التثبيات غير المادية: سجلت المؤسسة انخفاضا خلال السنوات الثلاث، حيث قدر التغير النسبي أو قيمة الانخفاض من سنة 2018 إلى 2019 بقيمة (-1427667.41) أي بنسبة (-12.31%) أما التغير النسبي لسنتي 2019-2020 قدر ب (-1401534.27) أي بنسبة (-13.79%).
2. التثبيات المادية: أظهر الجدول انخفاضا في قيمة التثبيات المادية خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 بقيمة (1192647298.92) أي بنسبة (-8.05%) من سنة 2018 إلى 2019، وبقية (1102473126.84) أي بنسبة (8.10%) من سنة 2019 إلى 2020.

3. التثبيبات المالية: سجلت زيادة بمقدار 2046778762.59 أي بنسبة 184.87 % من سنة 2018 إلى 2019، وزيادة بمقدار 476197737.28 أي بنسبة 15.07 % من سنة 2019 إلى 2020، وهذا على الرغم من انخفاض سندات المساهمة بمعدل 65.70 % من سنة 2018 إلى 2019، وقد تركزت هذه الزيادة أساسا على الضرائب المؤجلة على الأصل التي قدرت بمعدل 1668.28 من 2018 إلى 2019، وبمعدل 109.95 % من 2019 إلى 2020.

4. الديون الدائنة-الاستخدامات المماثلة: سجلت انخفاض بقيمة 2389251793.60 أي بنسبة 22.75 % من 2018 إلى 2019، هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض كل من الزبائن بنسبة 33.36 % والضرائب بمعدل 28.60 %، أما فيما يخص التغيير من 2019 إلى 2020 فقد كان موجب وهذا ما يدل على أنها سجلت زيادة بمقدار 286755808.6 أي بمعدل 3.53، على الرغم من انخفاض بند الزبائن بمعدل 0.86، وقد تركزت هذه الزيادة على بند الضرائب الذي قدر بمعدل 24.91 %.

5. الموجودات وما يماثلها: سجلت انخفاض بمقدار 142572549.72 أي بنسبة 38.80 % من 2018 إلى 2019، وذلك راجع لانخفاض الخزينة بمعدل 39.11 يمكن تفسير ذلك بانخفاض تحصيل الديون، أما فيما يخص التغيير من 2019 إلى 2020 فقد كان موجب مما يعني أنها سجلت زيادة بمعدل 85.92 على الرغم من انخفاض الخزينة بمعدل 4.88، وقد تركزت هذه الزيادة على بعد توظيفات وأصول مالية جارية الذي قدر بمعدل 150 %

الخصوم:

1. الأموال الخاصة: سجلت الأموال الخاصة انخفاض بمقدار 2560586518 أي بنسبة 57.99 % من 2018 إلى 2019، وانخفاض آخر بمقدار 2277356601 بنسبة 122.79 %.

2. الخصوم غير الجارية: سجلت الخصوم غير الجارية انخفاض من 2018 إلى 2019 بمقدار 160285924.7 أي بمعدل 1.63 %، هذا بالرغم من الزيادة في بند القروض والديون المالية، وقد ركز هذا الانخفاض أساسا على بند المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا، حيث قدرت نسبة الانخفاض فيه ب 91.43 % أما فيما يخص التغيير من 2019 إلى 2020، فقد سجلت الخصوم غير الجارية ارتفاعا بمعدل 5.97 % وهذا الارتفاع راجع إلى بند القروض والديون المالية الذي قدر بنسبة 6.88 %.

3. الخصوم الجارية: سجلت الخصوم الجارية انخفاضا بمقدار 938233521.66 أي بمعدل 4.37 %، هذا الانخفاض راجع إلى بند الضرائب الذي قدر بمعدل 15.13، خلال الفترة 2018-2019، أما فيما يخص الفترة (2019-2020) فقد سجلت الخصوم الجارية ارتفاعا بمعدل 9.84، هذا الارتفاع راجع لخزينة الخصوم حيث قدرت بمعدل 107 %.

ثانيا: التحليل العمودي للميزانية المالية لمؤسسة ALRECC.

الجدول رقم (15): التحليل العمودي للميزانية المالية أصول.

2020		2019		2018		البيان
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
49.94	16164233598.19	49	15700800522.02	44.64	15939206725.76	أصول غير جارية:
0.0027	8764184.77	0.03	10165719.04	0.03	11593386.45	التثبيات غير المادية:
37.47	12519328506.69	41.17	13621801633.53	40.2	14814448932.45	التثبيات المادية:
20.93	6774581206.63	21.14	6774581206.63	19.28	6885525048.91	أراضي:
1.89	607969549.40	2.03	650500170.33	2.09	745761811.57	مباني:
13.55	4385027139	17.08	5475394579.83	17.31	6360182562.29	تثبيات مادية أخرى:
1.1	355833635.50	0.92	295246638.68	1.02	365738359.50	تثبيات تحت الامتياز:
1.22	395916976.16	0.01	426078660.06	1.28	457241150.18	تثبيات جاري إنجازها:
11.23	3636140906.73	7.40	3159943169.45	3.13	1113164406.86	التثبيات المالية:
0.24	78377737.14	1.33	121234880.00	-	-	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة:
0.20	63295000	0.20	63295000	0.52	184529880	سندات المساهمة الأخرى:
0.094	30345651.53	0.094	30 000 000	-	-	سندات مثبته أخرى:
1.20	387645401.05	1.19	381971775.18	1.06	376844845.03	القروض والأصول المالية الأخرى غير
9.5	3076477117.01	4.59	1472331514.27	1.55	551789681.83	الجارية:
						ضرائب مؤجلة على الأصل:
50.06	16204156214.58	51.01	16347929835.65	55.36	19768629595.95	الأصول الجارية:
23.45	7588786647.57	25	8010132008.53	23.80	8499007425.51	المخزونات والجاري إنجازها:
25.96	8399677262.50	25.31	8112921453.86	30.53	10502173247.46	الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:
15.07	4877091059.02	15.35	4919488680.05	20.67	7382008896.83	الزبائن:
8.67	2805015174.35	8.17	2618956043.81	7.61	2715602727.76	المدينون الآخرون:
2.22	717571029.13	1.79	574476730	2.25	804561622.87	الضرائب:
-	-	-	-	-	-	الذمم المدينة الأخرى والاستخدامات المماثلة:
0.669	215692304.51	0.704	224876373.26	1.03	367448922.98	الموجودات وما يماثلها:
0.0089	2875000	0.0036	1150000	0	0	توظيفات وأصول مالية جارية:
0.66	212817304.51	0.70	223726373.26	1.03	367448922.98	الخزينة:
100	32368389812.77	100	32048730357.67	100	35707836321.71	المجموع العام للأصول:

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (16): التحليل العمودي للميزانية المالية خصوم.

%	2020	%	2019	%	2018	الخصوم
-1.31	-422639691.24	5.79	1854716910.42	12.37	4415303428.14	الأموال الخاصة
24.78	8021765000	25.03	8021765000	22.46	8021765000	- رأس المال الصادر
0.96	312 000 000	0.97	312 000 000	0.87	312000000	- رأس المال غير المطلوب
1.10	357656862.05	1.12	357656862.05	1.002	357656862.05	- الاحتياطات والعلاوات (الاحتياطات الموحدة)
0	0	0	0	0	0	- فارق إعادة التقييم
0	0	0	0	0	0	- فارق المعادلة
-6.71	-2170684936.84	-8.09	-2593280835.24	-9.93	-3545374973.47	- النتيجة الصافية

-21.45	-6943376616.45	-13.24	-4243424116.39	-2.05	-730743460.44	-رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد
31.67	10249608404.23	30.18	9672421588.54	27.54	9832707513.20	الخصوم غير الجارية
30.14	9757247869.20	28.46	9121372028.97	25.01	8928769912.77	-القروض والديون المالية
0.09	29223295.24	0.09	29011968.15	0.08	29011968.15	-الضرائب (المؤجلة)
0.14	44943750	0.14	44943750	0.92	327520935	-ديون أخرى غير جارية
0.29	418193490.79	1.46	469093841.42	1.53	547404697.28	-المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلف
64..	22541421099.78	64.03	20521591858.71	60.10	21459825380.77	الخصوم الجارية
27.21	8807429936.80	26.62	8531843582.59	26.11	9321700140.98	-المورودون والحسابات الملحقة
5.61	1814557061.51	5.11	1636434221.60	5.40	1929136460.16	-الضرائب
29.07	9409639629.18	28.52	9140848305.82	26.02	9289616175.14	-الديون الأخرى
7.75	2509794472.29	3.78	1212465708.70	2.57	919372604.09	-خزينة الخصوم
100	32368389812.77	100	32048730357.67	100	35707836321.71	المجموع العام للخصوم

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق:

الأصول:

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال السنوات 2018، 2019، 2020 حيث نجد أن الأصول الجارية تشكل (55.36%)، (51.01%)، (50.06%)، في حين تمثل الأصول غير الجارية (44.64%)، (49%)، (49.94%) خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي، وفيما يخص الأصول غير الجارية لسنوات الثلاث نلاحظ ارتفاع التثبيات المادية التي تمثل (40.2%)، (41.17%)، (37.47%) من إجمالي الأصول مقارنة بالتثبيات المالية التي تمثل (3.13%)، (7.40%)، (11.23%) أو التثبيات غير المادية التي لا تمثل إلا (0.03%)، (0.03%)، (0.0027%) من إجمالي الأصول ومن أجل معرفة أهمية التثبيات المادية بالنسبة للتثبيات الأخرى نقوم بإبراز وزنها النسبي بالنسبة لإجمالي الأصول غير الجارية للسنوات 2018، 2019 و 2020، حيث نجد أنها تمثل (93%)، (87%)، (77%) على التوالي.

وفي ما يخص الأصول الجارية يظهر الجدول أعلاه بوضوح ارتفاع كل من الوزن النسبي للمخزون الذي يمثل (23.80%)، (25%)، (23.45%) والزيائن بنسبة (20.67%)، (15.35%)، (15.07%) من إجمالي الأصول، وهذا مقارنة بانخفاض الوزن النسبي لكل من الضرائب التي تمثل (2.25%)، (1.79%)، (2.22%) والأصول الأشد سيولة (الموجودات وما يماثلها) التي تمثل (1.03%)، (0.70%)، (0.66%) خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 على التوالي.

الخصوم:

إن القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة (الخصوم والأموال الخاصة) فيتضح فيه أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي على حساب مصادر التمويل الداخلي، حيث تقدر الأموال الخاصة خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 ب (12.37%)، (5.79%)، (-1.31%)

في حين تقدر مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل بـ (27.54%)، (30.18%)، (31.67%)، أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل فهي تقدر بـ (60.10%)، (64.03%)، (69.64%). كما نلاحظ في الجدول السابق ارتفاع بند الموارد والحسابات الملحقة حيث يمثل (26.11%) و(26.62%)، (27.21%)، وكذلك حساب الديون الأخرى الذي قدر (26.02%)، (28.52%)، (28.07%) من إجمالي الخصوم خلال السنوات الثلاث.

ثالثا: التحليل باستخدام النسب المالية.

1. نسبة السيولة:

أ. نسبة التداول = الأصول م / الخصوم م

البيان	2018	2019	2020
أ. ج	19768629595.95	16347929835.65	16204156214.58
خ. ج	21459825380.37	20521591858.71	225414421099.78
نسبة التداول	0.92	0.80	0.72

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول 0.92 في سنة 2018 ثم تماشت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 0.72 في سنة 2020، وبما أن هذه النسبة في الثلاث سنوات محل الدراسة أقل من المقياس المناسب للتداول (1)، فهذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة، حيث يدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل سدادا التزاماتها وأن الأصول الجارية لا تغطي الخصوم الجارية في الثلاث سنوات

ب. نسبة التداول السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة-المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

البيان	2018	2019	2020
الأصول الجارية - المخزون	15939206725.76	15700800522.02	16164233598.19
	-8499007425.51	-8010132008.53	-7588786647.57
	=7440199300.25	=7690668513.49	=8575446950.62
الخصوم الجارية	21459825380.37	20521591858.71	22541421099.78
نسبة السيولة السريعة	0.35	0.37	0.38

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حافظت على نسبة متقاربة للسيولة السريعة بين السنوات الثلاثة، حيث مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك 0.35 دينار من نسبة السيولة سريعة التحول إلى نقدية سنة 2018، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 0.37 سنة 2019 وواصلت في الارتفاع إلى نسبة 0.38 سنة 2020، وبما أن كل نسب السيولة السريعة خلال الدراسة أقل من 1 فإنه مؤشر سيء، وهذا راجع إلى أن الأصول سريعة التحول لا تكفي لتغطية الخصوم الجارية.

ج. نسبة السيولة الفورية (الجاهزة، الآتية) = $\frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$

البيان	2018	2019	2020
الموجودات النقدية وشبه النقدية	347448922.98	224876373.26	215692304.51
المطلوبات المتداولة	21459825380.37	20521591858.71	22541421099.78
نسبة السيولة الفورية	0.087	0.011	0.010

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة الفورية للمؤسسة متقاربة خلال السنوات الثلاث، حيث كانت في سنة 2018 تتوفر المؤسسة على سيولة تقدر ب 0.017 وفي سنة 2019 بنسبة 0.011 أما في سنة 2020 فكانت النسبة تقدر ب 0.010 دج، وبما أن السنة أقل من (0.75 إلى 1) فهذا يعتبر مؤشر سيء للمؤسسة أي أنها معرضة لصعوبات مالية.

2. نسب النشاط:

أ. **معدل دوران إجمالي الأصول** = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول}}$

البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	8796561602.95	3975281606.19	1750039645.77
الأصول	35707836321.71	32048730357.67	32368389812.77
معدل دوران إجمالي الأصول	0.25	0.12	0.05

التعليق: يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قدر دار 0.25 مرة تقريبا خلال سنة 2018، أو بعبارة أخرى أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم الأعمال قدره 0.25 دينار، حيث انخفض معدل دوران إجمالي الأصول إلى 0.12 سنة 2019، ليستمر بعد ذلك في الانخفاض إلى 0.05 سنة 2020، ما يعني بأن كفاءة المؤسسة في استثمار الموارد المالية المتاحة في تدهور.

ب. **معدل دوران الأصول الجارية:** $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الجارية}}$

البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	8793561602.95	3975281606.19	1750039645.77
الأصول الجارية	19768629595.95	16347929835.65	16204156214.58
معدل دوران الأصول الجارية	0.44	0.24	0.11

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن كل دينار استثمر في الأصول الجارية يدور ليحقق رقم أعمال بقيمة 0.44 دينار سنة 2018، وينخفض هذا المعدل إلى 0.24 سنة 2019 وإلى 0.11 سنة 2020، وهذا ما يعني أن الأصول الجارية كانت سبب في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول.

$$\text{ج. معدل دوران الأصول غير الجارية} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول غير الجارية}}$$

البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	8793561602.95	3975281606.19	1750039645.77
الأصول غير الجارية	15939206725.76	15700800522.02	16164233598.19
معدل دوران الأصول غير الجارية	0.55	0.25	0.11

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الأصول غير الجارية كانت سببا في انخفاض معدل دوران الأصول فالنسبة لسنة 2018 يقدر المعدل ب 0.55، هذا ما يدل على أن كل دينار مستثمر في تلك الأصول قد ساهم في تحقيق رقم أعمال قدره 0.55 وانخفض معدل دوران الأصول غير الجارية في سنة 2019 ليصبح 0.25 ثم انخفض في سنة 2020 ليصبح 0.11.

$$\text{د. معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	8793561602.95	3975281606.19	1750039645.77
صافي رأس المال العامل	-1691195784.42	-4173662023.06	-6337264885.2
معدل دوران صافي رأس المال العامل	-5.20	-0.95	-0.28

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معدل دوران صافي رأس المال العامل كان سالب خلال السنوات الثلاث ففي سنة 2018 كان يقدر ب (-5.20) وارتفع في سنة 2019 إلى (-0.95) واستمر في الارتفاع ليصل إلى (-0.28) في سنة 2020، وهذا ما يشير إلى ضعف كفاءة المؤسسة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات.

3. نسب المديونية:

$$\text{أ. نسبة الاقتراض إلى الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

البيان	2018	2019	2020
إجمالي الديون	30194013447.25	31292532893.57	32791029504.01
حقوق الملكية	4415303428.14	1854716910.42	-422639691.24
نسبة الاقتراض إلى الملكية	6.84	16.87	-6.60

التعليق: من خلال الجدول يتبين أن نسبة الإقراض إلى الملكية في سنة 2018 قدرت ب 6.84 وهو مؤشر سيء لأن النسبة تفوق الواحد، وقد ارتفعت سنة 2019 إلى 16.87، أما في سنة 2020 فقد انخفضت هذه

النسبة إلى 6.60- وهذا ما يدل على أن وضع المؤسسة إيجابي أي أن المؤسسة عادت لتحافظ على استقلالها المالي في السنة الأخيرة.

$$\text{ب.نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم الجارية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2020	2019	2018	البيان
22541421099.78	20521591858.71	21459825380.37	الخصوم الجارية
-422639691.24	1854716910.42	4415303428.14	حقوق الملكية
-53.33	11.06	4.86	نسبة المديونية قصيرة الأجل

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المديونية قصيرة الأجل في سنة 2018 قدرت ب 4.86، وهو يعتبر مؤشر سيء، وفي سنة 2019 ارتفعت إلى 11.06 لتتخفف إلى -53.33 سنة 2020، وهذا يعتبر كمؤشر جيد بالنسبة للدائنين نظرا لزيادة ضمان ديونهم.

$$\text{ج.نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

2020	2019	2018	البيان
10249608404.23	9672421588.54	9832707513.20	الخصوم غير الجارية
422639691.24	1854716910.42	4415303428.14	حقوق الملكية
-24.25	5.22	2.23	نسبة المديونية طويلة الأجل

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المديونية طويلة الأجل في سنة 2018 تقدر ب 2.23، وهو يعتبر مؤشر سيء لأن النسبة تفوق الواحد، وقد ارتفعت إلى 5.22 في سنة 2019، أما في سنة 2020 فقد انخفضت هذه النسبة إلى -24.25، وهذا ما يدل على أن الوضع المالي للمؤسسة أصبح أفضل مما كان عليه في السنتين السابقتين.

$$\text{د. نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

2020	2019	2018	البيان
-422639691.24	1854716910.42	4415303428.14	الأموال الخاصة
32791029504.04	31292532893.57	30194013447.25	مجموع الديون
-0.01	0.06	0.19	نسبة الاستقلالية المالية

التعليق: من خلال الجدول نجد أن نسبة الاستقلالية في انخفاض مستمر من 0.15 سنة 2018 إلى -0.01 سنة 2020، وهذا ما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على تمويلها الداخلي وهذا ما يعطي للبنوك فكرة على مدى افراط هذه المؤسسة في الاستدانة أي أن المؤسسة غير مستقلة ماليا.

رابعاً: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

وفيما يلي الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة:

2020	2019	2018	البيان
16164233598.19	15700800522.02	15939206725.76	الأصول غير الجارية (ثابتة)
16204156214.58	16347929835.65	19768629595.95	الأصول الجارية (متداولة)
7588786647.57	8010132008.53	8499007425.51	قيم الاستغلال
8399677262.50	8112921453.86	10902173247.46	قيم قابلة للتحقيق
215692304.51	224876373.26	367448922.98	قيم جاهزة
32368389812.77	32048730357.67	35707836321.71	مجموع الأصول
-422639691.24	1854716910.42	4415303428.14	رؤوس الأموال الخاصة
10249608404.23	9672421588.54	9832707513.20	الخصوم غير الجارية. ط
22541421099.78	20521591858.71	21459825380.37	الخصوم الجارية. ق
32368389812.77	32048730357.67	35707536321.71	مجموع الخصوم

1. رأس المال العامل الصافي:

أ. من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

= (الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل) - الأصول الثابتة.

2020	2019	2018	البيان
9826968712.99	11527138498.96	14248010941.34	الأموال الدائمة
16164235598.19	15700800522.02	15939206725.76	الأصول الثابتة
-6337266885.2	-4173662023.06	-1691195784.42	رأس المال العامل الصافي

ب. من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل ص = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

2020	2019	2018	البيان
16204156214.58	16347929835.65	19768629595.95	الأصول ج.
22541421099.78	20521591858.71	21459825380.37	الخصوم ج.
-6337264885.2	-4173662023.06	-1691195784.42	رأس المال. ع. ص.

التعليق: من خلال الجداول نلاحظ أن ر. م. ع. ض سالب خلال الثلاث السنوات، حيث بلغ في سنة 2018 (1691195784.42-)، وانخفض سنة 2019 إلى (4173662023.06-) ليصل سنة 2020 إلى (6337264885.2-)، وهو ما يعني أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، وأن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، كما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية.

2. التحليل بواسطة احتياج في رأس المال العامل:

$$ا. ر. م. ع = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون ق. الأجل - السلفات المصرفية)$$

يمكن تعويض السلفات المصرفية بخزينة الخصوم.

$$BFR_{2018} = (19768629595.95 - 367448922.98) - (21459825380.37 - 919372604.09) \\ = - 1139272103.31$$

$$BFR_{2019} = (16347929835.65 - 224876373.26) - (20521591858.71 - 1212465748.70) \\ = - 3186072647.62$$

$$BFR_{2020} = (16204156214.58 - 215692304.51) - (22541421099.78 - 2509794472.29) \\ = - 4043162717.42$$

السنة	2018	2019	2020
BFR	-1139272103.31	-3186072647.62	-4043162717.42

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الاحتياج في رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاث وفي انخفاض مستمر وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تغطية احتياجاتها باستخدام مواردها ويبقى فائض، أي أن المؤسسة لديها سيولة ولا تحتاج إلى رأس مال موجب.

3. التحليل بواسطة الخزينة (TN):

أ. الخزينة عن طريق عناصر الميزانية:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

$$TN_{2018} = 367448922.98 - 919372604.09 \\ = - 551923681.11$$

$$TN_{2019} = 223726373.26 - 1212465748.70 \\ = - 988739375.44$$

$$\begin{aligned} \text{TN}_{2020} &= 212817304.51 - 2509794472.29 \\ &= -2296977167.78 \end{aligned}$$

ب. الخزينة عن طريق معادلة التوازن:

الخزينة الصافية (TN) = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل

$$\text{TN}_{2018} = -1691195784.42 + 1139272103.31 = -551923681.11$$

$$\text{TN}_{2019} = -4173662023.06 + 3186072647.62 = -988739375.44$$

$$\text{TN}_{2020} = -6337264885.2 + 4043162717.42 = -2296977167.78$$

البيان	2018	2019	2020
خزينة الأصول	367448922.98	223726373.26	212817304.51
خزينة الخصوم	919372604.09	1212465748.70	2509794472.29
خزينة الصافية	-551923681.11	-988739375.44	-2296977167.78
FR	-1691195784.42	-4173662023.06	-6337264885.2
BFR	-1139272103.31	3186072647.62	4043162717.42
الخزينة الصافية	-551923681.11	-988739375.44	-2296977167.78

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة الصافية في انخفاض مستمر خلال السنوات الدراسية فمن 551923681.11 - سنة 2018 إلى -2296977167.78 سنة 2020، كما نجد أنها سالبة تماما وهذا نظرا لأن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وكلاهما سالب، وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة عجز لعدم وجود سيولة في الخزينة أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقاتها الإنتاجية.

خامسا: التحليل باستخدام الأساليب الحديثة.

طريقة حساب باستعمال سنة الأساس:

نظرا لتعدد الأساليب الإحصائية والرياضية للتحليل المالي وعدم توفر المعلومات الكافية التي تسمح بتطبيق هذه الأساليب لجأنا إلى استخدام طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس، سنأخذ 2018 سنة أساس ونقوم بمقارنتها مع سنتي 2019 و 2020.

الجدول رقم (17): التحليل باستخدام طريقة سنة الأساس للميزانية أصول-خصوم.

%	2020	%	2019	2018	الأصول
100	16164233598.19	99	15700800522.02	15939206725.76	أصول غير جارية
76	8764184.77	88	10165719.04	11593386.45	تثبيات غير المادية
-	-	-	-	-	التثبيات المادية
98	677458120.63	98	6774581206.63	6885525048.91	أراضي
82	607969549.40	87	650500170.33	745761811.57	مباني
69	4385027139	86	5475394957.83	6360182562.29	تثبيات مادية أخرى
97	355833635.50	81	295246638.68	365738359.50	تثبيات تحت الامتياز
87	395916976.16	93	426078660.06	457241150.18	تثبيات جاري إنجازها
-	-	-	-	-	التثبيات المالية
0	78377737.14	0	121234880.00	-	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة
34	63295000	34	63295000	1844529880	سندات المساهمة الأخرى
0	30345651.53	0	30 000 000	-	سندات مثبته أخرى
100	387645401.05	100	381971775.18	376844845.03	القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية
558	3076477117.01	267	1472331514.27	551789681.83	ضرائب مؤجلة على الأصل
82	16204156214.58	83	16347929835.65	19768629595.95	الأصول الجارية
89	7588786647.57	94	8010132008.53	8499007425.51	المخزونات والجاري إنجازها
-	-	-	-	-	الديون الدائمة والاستخدامات المماثلة
66	4877091059.02	666	4919488680.05	7382008896.83	الزيائن
100	2805015174.35	96	2618956043.81	2715602727.76	المدينون الآخرون
89	717571029.13	71	57447630	804561622.87	الضرائب
-	-	-	-	-	النم المدينة الأخرى والاستخدامات المماثلة
-	-	-	-	-	الموجودات وما يماثلها
0	2875000	0	1150000	0	توظيفات وأصول مالية جارية
58	212817304.51	61	223726373.26	367448922.98	الخزينة
91	32368389812.77	8975	32048730357.67	35707836321.71	المجموع العام للأصول
%	2020	%	2019	2018	الخصوم
-9.6	-422639691.24	42	1854716910.42	4415303428.14	الأموال الخاصة
100	8021765000	100	8021765000	8021765000	رأس المال الصادر
100	312 000 000	100	312 000 000	312 000 000	رأس المال غير المطلوب
100	357656862.05	100	357656862.05	357656862.05	الاحتياطيات والعلاوات
61	-2170684936.84	73	-2593280835.24	-354574973.47	النتيجة الصافية
950	-6943376616.45	581	-4243424116.39	-730743460.44	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى الترحيل من جديد
104	10249608404.23	98	9672421588.54	9832707513.20	الخصوم غير الجارية
109	9757247868.20	102	9121372028.97	8928769912.77	القروض والديون المالية
100	29223295.24	100	29011968.15	29011968.15	الضرائب (المؤجلة)
137	44943750	137	44943750	327520935	ديون أخرى غير جارية
76	418193490.79	86	469093841.42	547404697.28	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
105	22541421099.78	96	20521591858.71	21459825380.33	الخصوم الجارية

94	8807429936.80	92	8531843582.59	9321700140.98	الموردون والحسابات الملحقة
94	1814557061.51	85	1636434221.60	1929136460.16	الضرائب
101	9409639629.18	98	9140848305.82	9289616175.14	الديون الأخرى
273	2509794472.29	132	1212465748.70	919372604.09	خزينة الخصوم
91	32368389812.77	8975	32048730357.67	35707836321.71	المجموع العام للخصوم

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال نتائج تقييمنا لأصول وخصوم المؤسسة في سنة 2018 (سنة الأساس) ما يلي:

1- الأصول: تبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن الأصول في حالة تراجع في السنتين 2019-2020 مقارنة مع سنة الأساس 2018، هذا الانخفاض راجع لانخفاض المخزون، بالإضافة الى نقص طلبيات العمل، وكذلك محاولة المؤسسة في توسيع نشاطها ومد خطوطها، المر الذي أدى الى نقص سيولتها مقارنة مع سنة 2018.

2- الخصوم: تبين لنا من خلال الجدول أن الخصوم في حالة انخفاض في السنتين 2019-2020 مقارنة مع سنة الأساس 2018، حيث نلاحظ أن الأموال الخاصة للمؤسسة في حالة انخفاض في السنتين 2019-2020 مقارنة بسنة الأساس، ففي سنة 2019 كانت النسبة 42% وباشرت في الانخفاض حيث بلغت 19% في سنة 2020 مقارنة بسنة 2018.

كما نلاحظ ارتفاع في الديون طويلة الأجل في السنتين 2019-2020 مقارنة بسنة 2018، هذا ما يدل على أن المؤسسة اعتمدت في تمويل رأسمالها المستثمر على مصادر التمويل الخارجية بدرجة أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية، والنتيجة ستكون تحقيق وفرة ضريبية ستساعدها على تحقيق أرباح.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALRECC.

أولاً: تحليل جدول حسابات النتائج باعتماد سنة 2019 سنة الأساس.

الجدول رقم (18): تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

التغير النسبي	التغير المطلق	2020	2019	البيان
-55.53	-2185241960	1750039645.77	3935281606.19	المبيعات والمنتجات الملحقة
50.06	-99153766.7	-297204586.10	-198050819.40	تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها
-58.38	-13396485.7	9550000	22946485.70	الإنتاج المثبت
-	-	-	-	إعانات الاستغلال
-61.11	-2297792212	1462385059.67	3760177272.49	انتاج السنة المالية
-47.38	576624957.26	-640513030.73	-1217137987.99	المشتريات المستهلكة
-43.49	8542985.5	-1040094485.95	-1840637471.51	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-45.04	1377167942.76	-1680607516.68	-3057775459.44	استهلاك السنة المالية
-131.07	-920624270.06	-218222457.01	702401813.05	القيمة المضافة للاستغلال
-25.62	813894693.07	-2362719749.66	-3176614442.73	أعباء العاملين
-19.40	18668064.59	-77571780.57	-96239845.16	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
3.43	-88061512.4	-2658513987.24	-2570452474.84	فائض التشغيل الإجمالي

الفصل الثالث دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020.

290.59	116760185.04	156941011.24	40180853.20	المنتجات التشغيلية الأخرى
472.52	-194439271.08	-235588418.91	-41149147.83	الأعباء التشغيلية الأخرى
-8.26	99440055.43	-1104999003.61	-1204439059.04	مخصصات الاستهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
-39.01	-88609286.76	138556823.98	227166110.74	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
4.45	-157909856.77	-3706603574.54	-3548693717.77	النتيجة التشغيلية
147.62	6806186.98	11416767.32	4610580.34	المنتجات المالية
-24.14	17930552.84	-56342131.28	-74272684.12	الأعباء المالية
-35.51	24736739.82	-44925363.96	-69662103.78	النتيجة المالية
3.68	-133173116.95	-3751528938.50	-3618355821.55	النتيجة الجارية قبل الضرائب
-	0	-10 000	-10 000	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية
73.70	670725173.07	1580854001.66	910128828.59	الضرائب المؤجلة (تغييرات) عن النتائج العادية
-56.12	-2262837854.56	1769299662.21	4032134816.77	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-41.55	2800387210.68	-3939984599.05	-6740371809.73	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-19.85	537552056.12	-2170684936.84	-2708236992.96	نتيجة الأنشطة العادية
-1	-114956157.72	-	114956157.72	عناصر غير عادية منتجات
-	-	-	-	عناصر غير عادية أعباء
-1	-114956157.72	-	114956157.72	النتيجة غير العادية
-16.30	422595898.4	-2170684936.84	-259380835.24	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنباط النتائج التالية:

1- استهلاك السنة المالية: عرفت الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى انخفاضا بنسبة 53.31% من (2018 الى 2019)، واستمرت في الانخفاض في الفترة (2019 الى 2020)، حيث قدرت بمعدل 43.49%، أما فيما يخص المشتريات المستهلكة فقد شهدت هي الأخرى انخفاضا بمعدل 50.44%، 47.38% في الفترة (2018 الى 2019) و (2019 الى 2020) على التوالي وهو ما يفسر انخفاض استهلاك السنة المالية في الفترتين (2018 الى 2019) (2019 الى 2020) بمعدل 380.74%، 45.04%.

2- القيمة المضافة: شهدت انخفاضا قدر ب 1160119934 دج، أي بنسبة 62.29%، هذا ما يدل على أن معدل الانخفاض المسجل في استهلاك السنة المالية كان أقل من ذلك المعدل المسجل في إنتاج السنة المالية خلال الفترة (2018 الى 2019)، واستمر هذا المعدل بالانخفاض في الفترة (2019 الى 2020)، حيث قدر بنسبة 131.07%.

3- فائض التشغيل الإجمالي: سجل انخفاضا بقيمة 182640718.8 دج أي بمعدل 7.65%، وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض كل من أعباء العاملين بنسبة 21.55%، والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بنسبة 53.31%، خلال الفترة (2018 الى 2019)، واستمر هذا المعدل بالانخفاض في الفترة

- (2019 الى 2020)، حيث قدر ب 88061512.4 دج، أي بنسبة 3.43% وهذا راجع لانخفاض كلا من بند أعباء العاملين بمعدل 25.62%، وبند الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بمعدل 19.40%.
- 4- النتيجة العملياتية:** سجلت النتيجة العملياتية إرتقاعا قدر ب 103342796.6 دج، أي بمعدل 2.99% خلال الفترة (2018 الى 2019)، على الرغم من انخفاض كلا من بند المنتجات العملياتية الأخرى بمعدل 64.57% وبند الأعباء العملياتية الأخرى بمعدل 75.28%، هذه الزيادة ارتكزت أساسا على ارتفاع كلا من بند مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بمعدل 7.58% وبند استرجاع خسائر القيمة والمؤونات بمعدل 97.39%. واستمرت هذه الزيادة في الفترة (2019 الى 2020)، حيث قدرت ب 157909856.75 دج أي بمعدل 4.45%.
- 5- النتيجة المالية:** سجلت النتيجة المالية انخفاضا قدر ب 15512593.18 دج أي بنسبة 18.21% خلال الفترة (2018 الى 2019) على الرغم من ارتفاع بند المنتجات المالية بمعدل 22.78%، وهذا الانخفاض راجع أساسا الى بند الأعباء المالية، حيث قدر بمعدل 16.48% واستمر هذا المعدل بالانخفاض خلال الفترة (2019 الى 2020)، حيث قدر هذا الانخفاض ب 24736739.82 دج أي بمعدل 35.51%، وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض بند الأعباء العملياتية بمعدل 24.14% على الرغم من ارتفاع المنتجات العملياتية بمعدل 147.62%.
- 6- صافي نتيجة السنة المالية:** عرفت انخفاضا بقيمة 962094138.23 دج أي بمعدل 26.85% خلال الفترة (2018 الى 2019)، واستمر هذا الانخفاض في الفترة (2019 الى 2020) حيث قدر ب 422595898.4 دج أي بمعدل 16.30%، وهذا الانخفاض راجع الى انخفاض النتيجة المالية.
- ثانيا: استخدام نسب المردودية في تحليل حسابات النتائج.**

$$\text{نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

البيان	2018	2019	2020
صافي المبيعات	-3545374973.47	-2593280835.24	-2170684936.84
المبيعات	8793561602.95	3975281606.19	1750039645.77
نسبة صافي في الربح إلى المبيعات	-0.40	-0.65	-1.24

التعليق: من خلال الجدول يتبين أن نسبة صافي الربح إلى المبيعات سالبة وفي انخفاض ففي سنة 2018 قدرت ب -0.40، وانخفضت إلى -0.65 سنة 2019، لتصل إلى -1.24 سنة 2020، وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تحديد سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل الخسارة.

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية.

نقوم بتحليل قائمة التدفقات النقدية في الجدولين المواليين كالتالي:

الجدول رقم(19): تحليل قائمة التدفقات النقدية (2018-2019).

البيان	المبالغ 2018	المبالغ 2019	التغير
--------	--------------	--------------	--------

الفصل الثالث دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020.

التغير النسبي	التغير المطلق			
-45.39	3423698604	4119540344.01	7543238948.44	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
516.49	77752280.97	92806253.79	15053972.82	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية
-	3251840.16	3251840.16	0	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج
-	-	0	0	تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
-44.23	3342694483	4215598438	75582929213	التدفقات النقدية الداخلة
41.70	3225026813	-10958374800.93	-7733347987.07	المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين
-0.50	25513924.93	-481257551.21	-506771476.14	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-100	10754749.06	0	-10754749.06	الضرائب عن النتائج المدفوعة
96.54	507204123.09	-18152250.86	-525356373.95	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
-	-	0	0	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
30.55	-2681553414	-1.1457784 E ¹⁰	-8776230586	مجموع التدفقات النقدية الخارجة
1334.55	-6012546166	-6463076238.55	-450530071.84	تغيرات أموال الخزينة للفترة

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

الجدول رقم (20): تحليل قائمة التدفقات النقدية (2019-2020).

التغير النسبي	التغير المطلق	المبالغ 2020	المبالغ 2019	البيان
-3.75	154590365.4	3964949978.58	4119540344.01	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
-230.35	-213777806.6	-120971552.84	92806253.79	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير عادية
197.86	6433964.84	9685805.00	3251840.16	الحصص والاقساط المقبوضة من النتائج
-	-	0	0	تأثير وتغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات
-8.59	-361934207.3	3853664230.7	4215598438	التدفقات النقدية الداخلة
-52.41	5743491005.86	-5214883795.07	-10958374800.93	المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين
-0.81	3917859.83	-477339691.38	-481257551.21	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
-	-	0	0	الضرائب على النتائج المدفوعة
-91.88	16678582.82	-1473668.04	-18152250.86	المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مادية أو غير مادية
-	-	0	0	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
50.31	5764086846	-5693697154	-1.1457784 E ¹⁰	التدفقات النقدية الخارجة
-79.76	5154838444.21	-1308237792.34	-6463076238.55	تغيرات أموال الخزينة للفترة

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

التعليق: عند اجراء التحليل العمودي لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسة لسنوات الثلاث يتم الفصل بين

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

أولاً: بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة 7558292921.3، 4215598438،

3853664230.7 خلال السنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي وقد تم الحصول عليه من خلال

ثلاث مصادر الأول النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيسي وقد كان ذلك من خلال التحصيلات المقبوضة

من الزبائن وتدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية، حيث بلغت مساهمة الأول 99.8 % بينما اقتصر مساهمة الثاني 0.2 %، وفي سنة 2019 كانت مساهمة الأول 97.7 % والثاني 2.2 %، أما في سنة 2020 كانت مساهمة الأول 100.028 % والثاني -3.139 %.

أما المصدر الثاني فقد كان النشاط الاستثماري والمتمثل في الحصاص والأقساط المقبوضة من النتائج بنسبة 0.077 و 0.25 سنتي 2019، 2020.

ثانيا: بلغت قيمة مجموع التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة -8776230586، -11457784000، -5693697154، خلال السنوات 2018، 2019 و 2020 على التوالي، وقد كانت أوجه استخدامها كما يلي:

أن نسبة ما قيمته 94.01 % من إجمالي هذه التدفقات استخدم في الأنشطة التشغيلية وقد كانت على الشكل التالي المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين بلغت 88.12 % والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 5.77 %، والضرائب عن النتائج المدفوعة 0.12 %، وفي سنة 2019 استخدم نسبة ما قيمته 99.84 % من إجمالي هذه التدفقات في الأنشطة التشغيلية وقد كانت على الشكل التالي: المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين بنسبة 95.64 % والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 4.2 %، أما في سنة 2020 استخدم نسبة ما قيمته 99.98 % من إجمالي هذه التدفقات في الأنشطة التشغيلية وقد كانت على الشكل التالي: المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين بنسبة 91.6 % والفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 8.38 %.

مما سبق يبين التحليل ما يلي:

- اعتماد المؤسسة بشكل أساسي على أنشطتها التشغيلية في توليد التدفقات النقدية، وهو مؤشر إيجابي مكنها من تغطية تدفقاتها النقدية في الأنشطة الأخرى.
- إن أهم أوجه استخدامات التدفقات النقدية في المؤسسة كان تمن خلال أنشطتها التشغيلية من المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين، الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة والضرائب عن النتائج المدفوعة.

المبحث الثالث: التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة ALRECC باستخدام نماذج التنبؤ.

في هذا المبحث سنقوم بالتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة ALRECC وذلك باستخدام بعض نماذج التنبؤ (شيرود Sherrod، كيدا Kida وألتمان Altman) مع التعليق على النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: نموذج شيرود (Sherrod).

$$Z = 17x_1 + 9x_2 + 3.5x_3 + 20x_4 + 1.2x_5 + 0.1x_6$$

x_1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول

x_2 = المتاحات (السيولة) / مجموع الأصول

x_3 = حقوق الملكية / مجموع الأصول

x_4 = النتيجة قبل الضرائب / مجموع الأصول

x_5 = مجموع الأصول / مجموع الخصوم

x_6 = حقوق الملكية / الأصول غير الجارية

2020	2019	2018	السنة المالية
- 0.20	- 0.13	- 0.047	X_1
0.01	0.01	0.01	X_2
- 0.01	0.06	0.12	X_3
- 0.12	- 0.11	- 0.10	X_4
1	1	1	X_5
- 0.03	1.18	0.28	X_6
- 4.548	- 2.592	- 1.061	Z

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى المتوسط والطويل وفق نموذج Sherrod أعطى نتائج -1.061 ، -2.592 ، -4.548 للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي، وهي قيم تقع ضمن الفئة $5 \leq Z \leq -5$ هذا ما يدل أن المؤسسة معرضة لخطر الإفلاس.

المطلب الثاني: نموذج (Kida).

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 - 0.463x_4 + 0.271x_5$$

x_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

$x_2 =$ حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

$x_3 =$ الأصول السائلة (المتداولة) / الالتزامات المتداولة

$x_4 =$ صافي المبيعات / إجمالي الأصول

$x_5 =$ النقدية / إجمالي الأصول

2020	2019	2018	السنة المالية
- 0.07	- 0.08	- 0.10	X_1
- 0.01	0.06	0.12	X_2
0.72	0.80	9.21	X_3
0.05	0.12	0.25	X_4
0.007	0.007	0.01	X_5
- 0.46	- 0.48	- 4.41	Z

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى المتوسط والطويل وفقا لنموذج Kida أعطى النتائج -4.41 ، -0.48 ، -0.46 للسنوات 2018، 2019، 2020 على التوالي وهي قيم سالبة ما يعني أن احتمال تعرض المؤسسة للفشل المالي مرتفع جداً.

المطلب الثالث: نموذج (Altman).

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.999x_5$$

$x_1 =$ رأس المال العامل / مجموع الأصول

$x_2 =$ الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

$x_3 =$ الأرباح قبل الفوائد والضريبة / مجموع الأصول

$x_4 =$ القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الديون

$x_5 =$ المبيعات / مجموع الأصول

2020	2019	2018	السنة المالية
- 0.20	- 0.13	- 0.047	X_1
0.01	0.01	0.01	X_2
- 0.12	-0.11	- 0.10	X_3
- 0.01	0.06	0.12	X_4
0.05	0.12	0.25	X_5
0.04	0.12	0.25	Z

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى المتوسط والطويل وفقا لنموذج Altman أعطى نتائج 0.25 ، 0.12 ، 0.04 للسنوات 2018، 2019، 2020،

2020 على التوالي، وهي قيم كلها أقل من 1.81 وهذا ما يدل على أن أداء المؤسسة ضعيف أي أنها أمام خطر الوقوع في الفشل المالي، لكن هذا لا يعني أنها عرضة للتصفية.

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط ALRECC خلال الفترة 2018-2020، وهذا بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة، وتطبيق عليها الأساليب الحديثة، إضافة الى بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذج "ألتمان، شيرود، كيدا". تبين من خلال النتائج المتوصل اليها أن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط في منطقة الخطر أي الفشل المالي خلال فترة الدراسة المعتمدة، هذا ما يدل على أن المؤسسة ستواجه صعوبات مالية في المستقبل.

الخاتمة

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة موضوع دور التحليل المالي في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد خلصنا إلى أن التحليل المالي يعتبر من أهم المواضيع في التسيير والمراقبة المالية، إذ يتم من خلاله تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، واستخراج نقاط قوتها وضعفها.

إن أدوات التحليل المالي سواء التقليدية منها أو الحديثة تعتبر وسيلة هامة وضرورية تمكن المحلل المالي من الحفاظ على قيمة المؤسسة، وذلك بتجنب القرارات الخاطئة، سواء كانت استثمارية او تمويلية، فالأساليب التقليدية للتحليل المالي من نسب مالية وكذا مؤشرات التوازن المالية تعتبر بمثابة معايير يمكن بواسطتها الحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها، إلا أن الاعتماد عليها أصبح غير كافي لمواكبة التطورات الحاصلة في تسيير المؤسسات، والتي بدورها تسعى إلى تحقيق أكبر مردودية بأقل التكاليف، وعدم الاكتفاء بتحقيق نتيجة صافية موجبة فقط، الأمر الذي يمكنها من ضمان الاستمرارية والبقاء في السوق. وهذا لا يتأتى إلا من خلال الاعتماد على الأدوات الحديثة للتحليل المالي، التي تتطلب الدينامكية ومواكبة حالات عدم التأكد، حيث أن تطبيق هذه الأساليب يساعد في دراسة التغيرات خلال عدة فترات زمنية، ويسمح بإجراء مقارنات فيما بين المؤسسات التي تعمل في القطاع نفسه، بالإضافة إلى تطبيق النماذج الكمية لمعرفة احتمالية تعرض المؤسسات إلى الفشل المالي منعدمه والحصول على إنذار مبكر لإمكانية التعرض له.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى: تم اثبات صحتها، حيث أن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط تعتمد على أدوات التحليل المالي التقليدية من نسب مالية ومؤشرات التوازن في تقييم أدائها والتنبؤ بالفشل المالي لها، وقد امتنعت المؤسسة عن امدادنا بتلك البيانات.

الفرضية الثانية: تم نفيها، إذ أن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط لا تعتمد على أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، حيث أن المحللين الماليين ليس لهم دراية حتى بالمؤشرات الحديثة وكيفية تطبيقها وهذا نظرا لعدم اعطاء عملية تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي أهمية بالغة دون مواكبة التطورات الحاصلة فيها، إذ أن التركيز كله كان فقط على كيفية تحقيق أرباح محاسبية ضخمة دون معرفة الأسباب والمبررات لهذه النتائج.

الفرضية الثالثة: تم اثبات صحتها، حيث أن المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط (ALRECC) تواجه خطر الوقوع في الفشل المالي، وذلك بعد تطبيقنا لبعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي على التقارير المالية للمؤسسة لثلاث سنوات وقد كانت كل النتائج تشير وتنبئ بخطر الوقوع في خطر الفشل المالي، لكن هذا لا يعني أنها عرضة للتصفية.

ثانيا: الاقتراحات.

- من خلال ما تعرضنا له في الفصلين النظريين والفصل التطبيقي، استخلصنا بعض الاقتراحات التي نراها مهمة للتطبيق على أرض الواقع مستقبلا، وهي كالتالي:
- ضرورة ادخال التحليل المالي في الإصلاح المحاسبي هذا الأخير الذي اهمل التحليل المالي رغم أهميته في تشخيص الحالة المالية للمؤسسات الاقتصادية؛
 - اعادة النظر في الأدوات التقليدية للتحليل المالي في ضوء التغيرات الحاصلة في المجال المالي وحالات عدم التأكد التي يتصف بها المحيط الذي تعمل به المؤسسات؛
 - ضرورة اتجاه المؤسسات إلى تطبيق المقاييس الحديثة للتحليل المالي بهدف تطوير النتائج المتوصل اليها وكذا مواكبة التغيرات الحاصلة في السوق المالي؛
 - يجب التأكيد على أهمية النماذج الكمية للتنبأ بالفشل المالي والعمل على تطوير التحليل المالي من خلال التحليل المالي الكمي والنوعي للبيانات حتى يتسنى للمؤسسات معرفة الوضع المستقبلي ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتفادي الفشل المالي؛
 - التأكيد على ضرورة اجراء تكوينات وتدريبات على الأساليب الحديثة للمحلين الماليين فيما يخص متطلبات تطبيق هذه الأساليب حتى تتمكن المؤسسات من الوصول لنتائج فعالة؛
 - لابد على المؤسسة الجزائرية للإنجازات والبناء للوسط القيام بالإجراءات اللازمة للحد من ظاهرة الفشل المالي وتفادي وصولها إلى مرحلة الإفلاس.

ثالثا: آفاق الدراسة.

- لقد حاولنا معالجة جوانب الدراسة في إطار الاشكالية المطروحة حسب المعلومات التي تم الحصول عليها، ولقد لاحظنا بعض الجوانب التي يمكن أن تشكل دراسات مستقبلية، يمكن طرحها كالاتي:
- دور الأدوات الحديثة التحليل المالي في ترشيد السياسات المالية (دراسة عينة من المؤسسات)؛
 - دور الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك التجارية؛
 - أثر المداخل الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بأسعار الأسهم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• الكتب:

2. أبوزيد محمد المبروك، التحليل المالي لشركات وأسواق مالية، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، الأردن، المملكة العربية السعودية، 2009.
3. أسامة غرمي سلام، الحاسوب في المالية والأعمال، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. الشنطي أيمن وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
5. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
6. توفيق الشمري خالد، التحليل المالي والاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
8. زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة، إدارة البنوك، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2006.
10. سعدون مهدي الساقى وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
11. سيد علي الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2013.
12. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، ط1، دار زهرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
13. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
14. عبد الستار الصياح وسعود العامري، الإدارة المالية، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
15. عبد المعطي رشيد وحسين علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، ط2، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
16. عدلان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

17. عدلان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
18. عطا الله علي الزبون، استراتيجيات التحليل المالي، دار المتتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
19. علي عباس، الإدارة المالية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
21. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
22. قاسم خصاونة محمد، أساليب الإدارة المالية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
23. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
24. مؤيد راضي خنفر وعنان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.
25. محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
26. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
27. محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، ط1، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
28. مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
29. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
30. تمر داوود نعيم، التحليل المالي، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
31. تمر داوود نعيم، التحليل المالي باستخدام برنامج exel، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
32. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

• الرسائل والاطروحات:

1. بنية حيزية، دور الأساليب الحديثة في تطوير عملية تقييم الأداء المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2017.

2. بوضيف صفاء، دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل المالي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراة، تخصص محاسبة، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2018.
3. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017.
4. منال خلخال، إمكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018.
5. نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
6. أحمد غازي طاهر، مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2015.
7. أوكاشبي صونيا، دور المراجعة الداخلية في تجنب الفشل المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية، جباية وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
8. بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
9. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
10. حسن سليمان محمد أبوعدة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017.
11. حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

12. خالد محمود الكحلوت، مدى استخدام المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005.
13. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصري مرياح، ورقلة، 2004-2005.
14. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
15. عادل نايف خالد المطيري، إمكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2015.
16. عزت هاني عزت أبوشهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي في شركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2018.
17. علي خلف عبد الله، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة الماجستير في التحليل المالي، تخصص إدارة واقتصاد،، 2008.
18. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
19. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
20. مشعل جهر المطيري، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2010-2011.

• المجالات:

1. السبتي إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 34، 2016.
2. السمروود زبيدة وسحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي، المجلد 06، العدد 03، جانفي 2020.
3. أمين سابق ويوسف سائحي، التنبؤ بالتعثر المالي بالاعتماد على نموذج Teffler الثاني، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تـمـنـراست، المجلد 10، العدد 02، 2021.
4. بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، العدد الاقتصادي 35 (01)، 2011-2012.
5. بليل حسيبة وبوزار صافية، دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2021.
6. بورسنية مريم وخنفري خيضر، الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية على ضوء النماذج الكمية العالمية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 12، العدد 02، 2019.
7. خطاب دلال وزعيبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف، للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2018.
8. خطاب دلال ونور الدين زعيبيط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد الرابع، العدد الأول، جوان 2017.
9. سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محم بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021.
10. سداوي مراد مسعود وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة المعيار للدراسات والبحوث، جامعة أحمد بن يحيى الوشرسي، تيسمسيلت، المجلد 11، العدد 04، 2020.

11. سليلة مالية، تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات، مجلة السهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، أكتوبر 2021.
12. شرفي مخلوف وقتال عبد العزيز، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2021.
13. صادق محمد حسين الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مجلة مؤقتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي، الأردن، المجلد العاشر، العدد السادس، 1995.
14. عبد الخالق أودينة وآخرون، استخدام نموذجي "Kida" و "Sherrod" في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 05، العدد 01، مارس 2021.
15. عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2018.
16. عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفراء، أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتغير المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد السابع، جوان 2017.
17. عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداء لتقييم الأداء المالي لشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.
18. عبد المنعم محمد عبد القيوم محمد وأبو عبيدة طه جبريل علي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للصناديق الاستثمارية، المجلة العربية للنشر العلمي، جامعة المشرق، العدد الواحد والعشرون، 2020.
19. عبد النور جعفر وكمال بن موسى، توظيف مؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي بالمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013-2016، مجلة المدير للدراسات والبحوث، جامعة الجزائر، العدد 07، ديسمبر 2018.
20. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غراية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2014.

21. عقبي حمزة وبن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 49، ديسمبر 2017.
22. غالمي العالية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الأول، مارس 2018.
23. كلاش مريم وبهلول نور الدين، دور التحليل المالي في إدارة المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محم بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.
24. محمد الأمين وليد طالب ونظيرة فلادي، استخدام نموذجي Atmam و Springate في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 08، العدد 03، ديسمبر 2021.
25. منصف شرقي وعميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد 31، العدد 01، جوان 2020.
26. مهند جعفر حسن حبيب، أساليب التحليل المالي ودورها في رفع الأداء المالي للمؤسسات السودانية، مجلة البديل الاقتصادي للدراسات والبحوث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020.
27. موسى حجاب، قياس العدد التسويقي لمؤسسة المطاحن الحضنة بالمسيلة عن طريق مؤشرات التحليل المالي، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد الاقتصادي 36 (01)، 2013-2015.
28. نبيل محمد مرسي، تقييم الأداء الاستراتيجي المالي لشركات المساهمة السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية المحاسبية، المجلد الثالث، العدد الأول، 1999.
29. نجلاء بنت ابراهيم عبد الرحمان وفاطمة بنت ابراهيم الخميس، دور التحليل المالي باستخدام النماذج المالية للتنبؤ بالتعثر المالي على قطع المرافق العامة السعودية مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 04، العدد 14، 30 ديسمبر 2020.
30. نسرين قطاع وعلي حبيش، أثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020.
31. نعيمة برودي، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الوترشيسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020.

ملاحق

BILAN - ACTIF**Comptes cumulés****Période du 01/01/2020 au 31/12/2020**

U=DA

ACTIF	Note	2020			2019
		Brut	Amort-Prov	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	1	44 711 593.62	35 947 408.85	8 764 184 .77	10 165 719,04
Immobilisations corporelles					
Terrains	1	6 774 581 206.63		6 774 581 206.63	6 774 581 206,63
Bâtiments	1	3 159 263 585.37	2 551 294 035.97	607 969 549.40	650 500 170,33
Autres immobilisations corporelles	1	11 589 263 882.45	7 204 236 743.45	4 385 027 139.00	5 475 394 957,83
Immobilisations en concession	1	394 715 334.96	38 881 699.46	355 833 635.50	295 246 638,68
Immobilisations encours	1	397 138 355.36	1 221 379.20	395 916 976.16	426 078 660,06
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence	2	78 377 737.14		78 377 737.14	121 234 880,00
Autres participations et créances rattachées	3	400 795 000.00	337 500 000.00	63 295 000.00	63 295 000,00
Autres titres immobilisés	4	30 345 651.53		30 345 651.53	30 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	5	522 115 253.37	134 469 852.32	387 645 401.05	381 971 775,18
Impôts différés actif	6	3 076 477 117.01		3 076 477 117.01	1 472 331 514,27
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 467 784 717.44	10 303 551 119.25	16 164 233 598.19	15 700 800 522,02
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	7	8 066 344 731.61	477 558 084.04	7 588 786 647.57	8 010 132 008,53
Créances et emplois assimilés					
Clients	8	6 607 214 226.52	1 760 123 167.50	4 877 091 059.02	4 919 488 680,05
Autres débiteurs	8	3 294 765 533.35	489 750 359.00	2 805 015 174.35	2 618 956 043,81

ملحق رقم 1: ميزانية المؤسسة .ALRECC

Impôts et assimilés	8	727 383 231.70	9 812 202.57	717 571 029.13	574 476 730,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	9	2 875 000.00		2 875 000.00	1 150 000,00
Trésorerie	9	300 369 497.73	87 552 193.22	212 817 304.51	223 726 373,26
TOTAL ACTIF COURANT		19 028 952 220.91	2 824 796 006.33	16 204 156 214.58	16 347 929 835,65
TOTAL GENERAL ACTIF		45 496 736 938.35	13 128 347 125.58	32 368 389 812.77	32 048 730 357,67

الخصوم:

BILAN - PASSIF

Comptes individuels

Période du 01/01/2020 au 31/12/2020

U=DA

PASSIF	Note	2020	2019
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis	10	8 021 765 000,00	8 021 765 000,00
AUTRE APPORT DE L'ETAT	10	312 000 000,00	312 000 000,00
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	10	357 656 862,05	357 656 862,05
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	10	-2 170 684 936.84	-2 593 280 835,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau	10	-6 943 376 616.45	-4 243 424 116,39
Part de la société consolidant (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I	10	-422 639 691.24	1 854 716 910,42
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	11	9 757 247 868.20	9 129 372 028,97

ملحق رقم 1: ميزانية المؤسسة .ALRECC

Impôts (différés et provisionnés)		29 223 295.24	29 011 968,15
Autres dettes non courantes	11	44943 750.00	44 943 750,00
Provisions et produits constatés d'avance	11	418 193 490.79	469 093 841,42
TOTAL II	11	10 249 608 404.23	9 672 421 588,54
<u>PASSIFS COURANTS :</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	12	8 807 429 936.80	8 531 843 582,59
Impôts	12	1 814 557 061.51	1 636 434 221,60
Autres dettes	12	9 409 639 629.18	9 140 848 305,82
Trésorerie passif	12	2 509 794 472.29	1 212 465 748,70
TOTAL III	12	22 541 421 099.78	20 521 591 858,71
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		32 368 389 812.77	32 048 730 357,67

COMPTES DE RESULTATS (Par Nature)

Comptes Individuels

Période du 01/01/2020 au 31/12/2020

U=DA

Désignation	Note	2020	2019
Ventes et produits annexes	13	1 750 039 645.77	3 935 281 606,19
Variation stocks produits finis et en cours	13	-297 204 586.10	-198 050 819,40
Production immobilisée		9 550 000.00	22 946 485,70
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	13	1 462 385 059.67	3 760 177 272,49
Achats consommés	14	-640 513 030.73	-1 217 137 987,99
Services extérieurs et autres consommations	15	-1 040 094 485.95	-1 840 637 471,45
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 680 607 516.68	-3 057 775 459,44
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-218 222 457.01	702 401 813,05
Charges de personnel	16	-2 362 719 749.66	-3 176 614 442,73
Impôts, taxes et versements assimilés	17	-77 571 780.57	-96 239 845,16
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-2 658 513 987.24	-2 570 452 474,84
Autres produits opérationnels	18	156 941 011.24	40 180 853,20
Autres charges opérationnelles	19	-238 588 418.91	-41 149 147,83
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	20	-1 104 999 003.61	-1 204 439 059,04
Reprise sur pertes de valeur et provisions		138 556 823.98	227 166 110,74
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-3 706 603 574.54	-3 548 693 717,77
Produits financiers		11 416 767.32	4 610 580,34
Charges financières	21	-56 342 131.28	-74 272 684,12
VI-RESULTAT FINANCIER		-44 925 363.96	-69 662 103,78
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-3 751 528 938.50	-3 618 355 821,55
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000.00	-10 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		1 580 854 001.66	910 128 828,59
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 769 299 662.21	4 032 134 816,77

ملحق رقم 2: جدول حسابات النتائج لمؤسسة ALRECC.

TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 939 984 599.05	-6 740 371 809,73
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-2 170 684 936.84	-2 708 236 992,96
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			114 956 157,72
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			114 956 157,72
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-2 170 684 936 .84	-2 593 280 835,24

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

Comptes Individuels

Période du 01/01/2020 au 31/12/2020

U=DA

Désignation	Note	2020	2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients	22	3 964 949 978.58	4 119 540 344,01
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	22	-5 214 883 795.07	- 10 958 374 800,93
Intérêts et autres frais financiers payés	22	-477 339 691.38	- 481 257 551,21
Impôts sur les résultats payés			
Opérations en attente de classement (47)	22	-9 037 881.43	10 917 687,42
Comptes financiers (50;55;56;57)	22	-	- 506 748,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	22	-1 736 311 389.30	- 7 309 681 068,75
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires	22	-120 971 552.84	92 806 253,79
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	22	-1 857 282 942.14	- 7 216 874 814,96
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	23	-1 473 668 .04	- 18 152 250,86
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	23	-	110 943 842,28
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières	23	-10 362 865.64	- 78 113 252,97
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	23	49 277 971.61	45 895 182,17
Intérêts encaissés sur placements financiers		1 725 000.00	
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23	9 685 805.00	3 251 840,16
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	23	48 852 242.93	63 825 360,78
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			

ملحق رقم 3: قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة ALRECC.

Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		2 176 921 290.26	2 087 597 549,98
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1676 728 383.369	- 1 397 624 334,35
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		500 192 906.87	689 973 215,63
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-1 308 237 792.34	- 6 463 076 238,55
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-988 739 375.44	- 551 923 681,11
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-2 296 977 167.78	- 988 739 375,44
Variation de la trésorerie de la période		-1 308 237 792.34	- 436 815 694,33
Rapprochement avec le résultat comptable		-862 447 144.50	- 2 156 465 140,91

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Comptes individuels

Période du 01/01/2020 au 31/12/2020

U=DA

Désignation	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2018		8 337 650 000.00	357 656 862,05	0,00	0,00	--4 276 118 433.91
Changement méthode comptable 2019		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives 2019		-	-	-	-	32 694 317.52
Réévaluation des immobilisations 2019		-	-	-	-	-
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2019		-	-	-	-	-
Dividendes payés 2019		-	-	-	-	-
Augmentation de capital 2019		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2019		-	-	-	-	-2 593 280 835.24
Solde au 31 décembre 2019		8 333 765 000,00	357 656 862,05	0,00	0,00	-6 836 704 951.63
Changement méthode comptable 2020		-	-	-	-	-
Correction d'erreurs significatives 2020		-	-	-	-	106 671 664.82
Réévaluation des immobilisations 2020		-	-	-	-	-
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat 2020		-	-	-	-	-
Dividendes payés 2020		-	-	-	-	-
Augmentation de capital 2020		-	-	-	-	-
Résultat net de l'exercice 2020		-	-	-	-	-2 170 684 936.84
Solde au 31 décembre 2020		8 333 765 000,00	357 656 862,05	0,00	0,00	--9 114 061 553.29